تعقبات الإمام الذهبي ت (٧٤٨هـ) في كتابه الميزان على الحافظ ابن عدي ت(٣٥٦هـ) في كتابه الكامل في الحكم على الرجال جمع ودراسة

إعداد:
د/ ماهر السيد محمدين

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين والدعوة بجامعة الأزهر بأسيوط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص بحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلي الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد

فإن كتاب ميزان الاعتدال من أهم الكتب في علم الرجال في علم الرجال لمكانة صاحبه، وهو الإمام الذهبي، وقد أودع فيه مؤلفه جملة كبيرة من التراجم، وأقوال أئمة الجرح والتعديل، ولم يكتف بإيراد الأقوال فحسب، وإنما تناولها بالتعقبات في كثير من المواضع، ومن هذه التعقبات ما استدركه على الحافظ ابن عدي في كتابه الكامل، ولأهمية ما تعقبه كان هذا البحث:" تعقبات الإمام الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال على الإمام ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال في الحكم على الرجال جمع ودراسة"، جمعت فيه هذه التعقبات، وقمت بدراستها ومناقشتها، ثم بينت الراجح فيها .

وقد تناولت في المقدمة أهمية البحث، والدراسات السابقة، ومنهجي فيه، وأهم الأسباب التي دعتني لاختياره، ثم تحدثت في الفصل التمهيدي عن المصطلحات والمفردات التي في عنوان البحث، وتناولت في الفصل الثاني تعقبات الذهبي على ابن عدي، وقارنت أقوال الذهبي بأقوال غيره من أئمة الرجال؛ ليتضح من أرجح حكما وأقرب قولا إلى جمهور المحدثين؟، وأخيرا سجلت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، ولله الحمد والمنة.

In the name of of Allah the Merciful

Praise be to Allah, the Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon the Most

Merciful, our master Mohammad peace be upon him and his family and companions.

The book of Mezan Al-Eatedal is one of the most important books in the science of men in the science of men to the position of its owner, Imam Al-Zahaby , where the author deposited a large collection of translations, and the words of the imams wound and modification, and not only to quote the words, but dealt with obstacles in many places, one of these subject Hafiz Ibn Uday said in his book Al-Kamel , and the importance of what followed was Things that Al-Hafiz Ibn Uday said in his book Al-Kamel, and the importance of what was followed was this research: "Traces of the Imam Al-Zahaby in his book Mezan Al-Eatedal of moderation on Imam Ibn Uday in his book in the weak men in the judgment on men collection and study," which collected these observations, and studied and discussed،

The most important reasons that led me to choose it, and then I spoke in the introductory chapter on the terms and vocabulary in the title of the research, and dealt in the second chapter of Al-Zahaby Traces on Ibn Uday And compared the words of Al-Zahaby statements of other imams of men; to clarify the most likely ruling and the closest to the audience of modernists ?, and finally recorded the most important results reached through the search, and all praise and gratitude.

المقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ، أما بعد :

فإنه لا يخفى على المطلع ما تركه الحفاظ من كثرة التصانيف وتنوع التآليف في علوم الشرع الحنيف، ومنها علوم الحديث الشريف – لا سيما علم الرجال – ، ولما لم تكن العصمة لأحد بعد رسول الله (ﷺ) وقع لهؤلاء الحفاظ المصنفين شيء من الخطأ والسهو ، ولم يمنع أدب التلاميذ أو الأقران أن يتعقبوا شيوخهم أو أقرانهم لعلمهم أن هذا لا يتنافى هذا مع الأدب ، ولكونهم يعلمون أن الخطأ والسهو من لوازم التصنيف ، وهدفهم الارتقاء بتلك المصنفات إلى المكانة المثلى ، والمنزلة الأسمى ، أداءً للأمانة ، وتبليغًا للرسالة وتجلية للحق والصواب ، فهم الأمناء على الحديث النبوي، المبلغون رسالته ، بهذه الروح تعقبوا شيوخهم، واستدركوا عليهم ، ونقحوا كتبهم، ومحصوا مصنفاتهم مع الأدب الكامل والحجة القوية بل إن من الحفاظ الكبار من عرض كتابه بنفسه على شيوخ عصره كالإمام محمد ابن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ، والإمام مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ)، ومنهم من كان يتعهد كتابه بالمراجعة والتمحيص إلى آخر عمره ، وفي هذا الصنيع فوائد جمة ، من أعظمها صيانة هذه الكتب مما قد يكتنفها من الأوهام، وتجلية الأخطاء، ومن ثم عدم متابعة المصنف في أخطائه وأوهامه، ومن الأئمة الحفاظ الذين لهم باع طويل في هذا الباب الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ)، فقد أسهم بحظٍ وافرٍ في التعقبات والاستدراكات على من سبقه من الحفاظ في كثير من مصنفاته، وعلى رأسها كتاب « ميزان الاعتدال في نقد الرجال» كما

يظهر من اسمه، مع التزامه الحق والاعتدال فيما تعقبه واستدركه، مما يضفي على استدراكاته قيمة علمية كبرى، وأهمية بالغة قصوى، وقد لفت انتباهي لهذه التعقبات قول الإمام الذهبي في مقدمة كتابه «ميزان الاعتدال» حيث قال : « فهذا كتاب جليل مبسوط، في إيضاح نقله العلم النبوي، وحملة الآثار، ألفته بعد كتابي المنعوت بالمغني، وطولت العبارة، وفيه أسماء عدة من الرواة زائدا على من في المغني، زدت معظمهم من الكتاب الحافل المذيل على الكامل لابن عدي... ولأبي أحمد ابن عدي كتاب الكامل هو أكمل الكتب وأجلها في ذلك ... ، والساعة فقد استخرت الله عز وجل في عمل هذا المصنف، ورتبته على حروف المعجم حتى في الآباء؛ ليقرب تناوله، ورمزت على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة... وفيه من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين، وبأقل تجريح، فلولا أن ابن عدي أو غيره من مؤلفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته، ولم أر من الرأي أن أحذف اسم أحد ممن له ذكر بتليين ما في كتب الأئمة المذكورين، خوفاً من أن يتعقب عليّ، لا أني ذكرته لضعف فيه عندي، إلا ما كان في كتاب البخاري وابن عدي وغيرهما – من الصحابة، فإني أسقطهم لجلالة الصحابة، ولا أذكرهم في هذا المصنف، فإن الضعف إنما جاء من جهة الرواة إليهم»أ.هـ[1] .

([1]) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (٧٤٨هـ) ، ١/١، ٢ تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م.

فشحذ همتي قوله : « وفيه من تكلم فيه مع ثقته وجلالته»، وأشار إلى أن بعض أئمة الجرح والتعديل تكلموا في بعض الثقات وأوهنوهم على جلالتهم وثقتهم – ومنهم ابن عدي – ، فعقدت العزم على تتبع هؤلاء الرجال في كتاب ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي ، وكتاب الكامل للحافظ ابن عدي، ثم أقوم بدراستهم دراسة وافية، ومناقشتهم مناقشة ضافية؛ لاستجلاء هذه العقبات ، وبيان وجاهتها من عدمه، متتبعًا أقوال أئمة الجرح والتعديل ، ومذيلاً ذلك بخلاصة هذه الأقوال، وبيان الراجح من الأقوال والأحكام في هؤلاء الرواة المتعقب عليهم، ومن ثم أبين أي الإمامين (ابن عدي – الذهبي) أرجح حكمًا على الراوي؟ بعد عرض الأقوال ومناقشتها، وتقوم هذه الدراسة على منهج الاستقراء، والموازنة، والنقد، حيث أقوم باستقراء جميع التعقبات التي تعقب فيها الإمام الذهبي الحافظ ابن عدي في كتابه ميزان الاعتدال ، وكذلك استقراء أقوال أئمة الجرح والتعديل في هذه التعقبات بعد جمعها على سبيل الاستقصاء ، قدر الوسع والطاقة، ثم أوازن بين هذه الأقوال لاستخراج الراجح منها بعد المناقشة ، وقد تنوعت هذه التعقبات في جوانب ترجمة الراوي المختلفة، فمنها ما يتعلق بشخص الراوي من حيث نسبه ، أو حاله ضعفًا وصحةً ، ومنها في الخلط بين الرواة المتشابهة ، والوهم فيهم، ومنها في الحكم على بعض مرويات صاحب الترجمة، ومنها في السماع والإدراك بين الرواة ... إلخ ، ولطول هذه التعقبات وكثرتها اقتصرت منها في هذا البحث على ما كان متعلقًا بالجرح والتعديل، والحكم على الرواة، وتهدف هذه الدراسة إلى الوصول لمعرفة حقيقة هذه التعقبات، وبيان الأصوب منها، وهذا نقتنص منه معرفة منهج الحافظ الذهبي ودقته في التقاط هذه التعقبات، وكيفية

معالجتها، وبيان قدرته الفائقة في استجلائها دون شطط ولا إفراط أو تفريط، كما يظهر ذلك شخصيته الفذة في علم الرجال، وذلك من خلال التحليل العلمي لتعقباته للوصول إلى مواطن الإصابة والوهم فيها، وللوصول إلى هذه الغاية قمت بما يأتي :

١ - استعرضت كتاب ميزان الاعتدال كاملاً ، وسجلت تلك التعقبات ودونتها لترتيبها بعد ودراستها .

٢ - استعرضت التراجم التي تعقبها الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال على الإمام ابن عدي من خلال كتابه الكامل في ضعفاء الرجال أيضًا؛ لأقف على كلام الحافظ ابن عدي بنصه من «الكامل» - دون الاقتصار على ما نقله عنه الذهبي في «الميزان» - ، وإيضاح ما لم يتضح في الميزان، أو لإضافة كلام تصرف الحافظ في نقله عن ابن عدي - إن وجد - .

٣ - جمع تلك التعقبات، ودراستها، وتحليلها، وبيان القول الفصل فيها، ومدى وجاهتها من عدمه .

٤ - رجعت إلى أقوال الحافظ الذي في كتبه الأخرى كالمغني، والكاشف، والعبر، والسير، والديوان، والمشتبه في الحكم على الراوي؛ لبيان مدى قوة رأيه وما ذهب إليه والاستفادة من ذلك في استجلاء الحكم على الراوي، وبيان الراجح فيه، ومعرفة مدى تطابق أقوال الإمام مع بعضها، وهل استقر على الحكم على الراوي عنده أم لا ؟

٥ - اقتصرت في هذه التعقبات على ما كان في الجرح والتعديل والحكم على الراوي وتركت ما كان مختصًا بغير ذلك خشية الإطالة .

٦ - أقوم بذكر اسم الراوي، ثم نص التعقب، ثم دراسة التعقب، وفيه أترجم للراوي ترجمة وافية ـ قدر الوسع ـ؛ حتى يتبين من خلال ذلك الحكم على الراوي، ثم أردف ذلك بمناقشة التعقب، وفيه أبين رجحان قول أحد الإمامين (الذهبي – أو ابن عدي)، وأذكر ذلك في النتيجة التي تلي مناقشة التعقيب .

٧ - سميت هذه الدراسة التي جمعت تعقبات واستدراكات الحافظ الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال» على الحافظ ابن عدي في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال» بـ «تعقبات الإمام الذهبي ت (٧٤٨هـ) في كتابه ميزان الاعتدال على الإمام ابن عدي ت(٣٥٦هـ) في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال في الحكم على الرجال جمع ودراسة».

وقد جاء هذا العمل في مقدمة وفصلين ، وذيلت ذلك بخاتمة، ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، والفهارس العلمية، وأهم المصادر والمراجع .

أما المقدمة : فضمنتها الحمد والثناء على الله ـ عز وجل ـ، والصلاة والسلام على رسول الله (ﷺ)، وأهم أسباب اختياري لهذا البحث .

وأما الفصل الأول : فتضمن التعريف بلفظه التعقبات، وترجمة للإمامين ابن عدي والذهبي (رحمهما الله) .

وأما الفصل الثاني : فجعلته حاويًا لتعقبات واستدراكات الإمام الذهبي، وقد نهجت في ذلك أن أذكر اسم الراوي، وكلام الحافظ الذهبي على الحافظ ابن عدي، وأذيل ذلك بذكر الجزء، والصفحة، ورقم الترجمة من كتاب ميزان الاعتدال أولاً، ثم أردف ذلك بالدراسة التفصيلية، والترجمة للراوي وذكر أقوال العلماء فيه على قدر الوسع وحسبما يقتضيه التعقب، وإلا اقتصرت على ما

يستبين به رجحان أحد الوجوه، ثم ألخص النتيجة مبينًا مدى قبول ما تعقب به الإمام الذهبي ورجحانه من عدمه دون ميل أو غرض لأحد الإمامين .

وأما الخاتمة : فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسة، وفهارس الرواة، وكذلك أهم المصادر والمراجع .

أهم الدراسات السابقة :

١ - تعقبات الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال على كتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي للباحث/ محمد طوالبه، وهو بحث منشور مقدم لجامعة اليرموك سنة ٢٠٠٠م (١٦٥ – ١٠٢٣)، قام صاحبه ببيان تعقبات الذهبي في ميزان الاعتدال على ابن الجوزي من خلال الأمثلة الواردة في الكتابين، وعمل على تقسيمها إلى نقاط علمية منهجية، مع دراستها، وبيان وجاهتها من عدمه، وعدد هذه التعقبات قليل بالنسبة لعدد التراجم الواردة في الكتاب، وبعضها ليس واردًا على الإمام ابن الجوزي – كما أفاد ذلك البحث المذكور-.

٢ - تعقبات الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال على الإمام ابن الجوزي للباحث / مشتاق حامد مريمش وهي رسالة ماجستير ، نوقشت في كلية العلوم الإسلامية، قسم أصول الدين، جامعة تكريت، العراق، تناول فيها الباحث تعقبات الحافظ الذهبي على الإمام ابن الجوزي دون أن يقيد هذه التعقبات بكتاب معين لابن الجوزي، وإنما تعرض لجميع التعقبات في كل المواضع من كتبه التي ذكرها الإمام الذهبي، وتضمنت هذه الرسالة مقدمة، ذكر فيها الباحث أهمية الموضوع وسبب اختياره له، وتمهيدًا بين فيه مفهوم التعقبات، وأهمية علم الرجال، وجهود الأئمة في هذا العلم، وطرق التأليف والتصنيف فيه، واشتملت على أربعة فصول، ذكر في الفصل الأول ترجمة للإمامين ابن

الجوزي والذهبي، وفي الفصل الثاني ذكر التعقبات المتعلقة بأسماء الرواة وكناهم وألقابهم والجمع والتفريق بين تراجمهم، وتناول في الفصل الثالث التعقبات المتعلقة بتضعيف وتوثيق الرواة والاختلاف في الحكم عليهم ، وفي الفصل الرابع ذكر التعقبات المتعلقة بنقل أقوال الأئمة والأوهام الواقعة فيها، وقد بلغ عدد الرواة الذين تعقبهم الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال على الإمام ابن الجوزي تسعة وأربعين (٤٩) راويًا [١] .

٣ – استدراكات الإمام الذهبي على الإمام ابن حبان البستي في كتاب ميزان الاعتدال جمع ودراسة للباحث الأستاذ الدكتور / سيد جابر أحمد الشيمي ، وهو بحث مقدم ضمن أبحاث الترقية لدرجة أستاذ مساعد ، جمع فيه استدراكات وتعقبات الإمام الذهبي على الإمام ابن حبان من خلال كتاب ميزان الاعتدال، وقد قسمه إلى مقدمة وفصلين وخاتمة ، تناول في الفصل الأول ترجمة للإمامين ابن حبان والذهبي (رحمهما الله) ، وفي الفصل الثاني جمع الاستدراكات على الإمام ابن حيان، وقد بلغ عدد المواضع التي جمع فيها استدراكات الإمام الذهبي على الإمام ابن حبان تسعة عشر موضعًا ، وكان الصواب إلى جانب الإمام الذهبي في أكثر الرواة الذين استدركهم على ابن حبان .

٤ – استدراكات الإمام الذهبي على الإمام أبي حاتم، للدكتور / سيد جابر الشيمي أيضًا، جمع فيه استدراكات الإمام الذهبي في الميزان على الإمام أبي حاتم، وقد بلغ عدد ما استدرك عليهم الذهبي ستًا وعشرين راويًا، كان الصواب

---

(١) موقع جامعة تكريت على الشبكة العنكبوتية الإنترنت .

معه في معظمهم، وقد نشر هذين البحثين في مجلة كلية أصول الدين بأسيوط – عدد ٢٩ /١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .

٥ – تعقبات الذهبي في الميزان على ابن عدي في الكامل العائدة على المتفق والمفترق من الأسماء للدكتور / أحمد عيد عودة الله ، وهو يتناول المتفق والمفترق من أسماء الرواة ، وقد بلغت هذه التعقبات اثنى عشرة ترجمه، كان الذهبي محقًا فيها، وأظهر ذلك بالحجة والبرهان، وقد نشرت هذه الدراسة في مجلة كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، من صفحة (١٩٩ – ٢١٦) وتاريخ استلام البحث ٢٠١٦/٣/٥م، وتاريخ قبوله ٢٠١٦/٦/١٠م .

٦ – تعقبات الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال على كتاب الكامل للحافظ ابن عدي الجرجاني للدكتور / عبد العزيز شاكر حمدان، وقد نشر في مجلة جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية – العلوم الشرعية ، العدد ٤٥، شوال ٢٠١٧م، الصفحات (٧٠) إلى (١٦٠) رقم MP / ٨٥٩٦٨٠، وهذا البحث يتشابه مع دراستي هذه؛ إلا أنه حين تحدث عن تعقبات الحكم على الرواة، فإنه يختلف معي في عدة جوانب منها :

أ – فاته عدد من الرواة لم يتطرق لهم مما تعقبه الذهبي على ابن عدي، منهم على سبيل المثال : إبراهيم بن راشد الأدمي، وإبراهيم بن يحيى، وإسحاق بن إبراهيم الدمشقي، وإسماعيل بن سالم، وأصبغ بن زيد الجهني، وعبد الرحمن بن سعد المقعد، وعبد العزيز بن أبي رواد، وعبد المتعالى بن طالب ، وعمرو بن النعمان، وعمرو بن الوليد الأغضف .

ب – معالجته للتعقبات موجزة جدًا، فهو يتعرض للإشارة لقول الذهبي وابن عدي، ويرجح أحدهما دون أن يتوسع في ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل، ولعل

عذره في ذلك كونه تناول جميع تعقبات الذهبي على ابن عدي، كما أنه لم يهتم بترجمة الراوي، ولا تحرير محل النزاع، فقد أوضحت في هذه الدراسة نصوص أقوال الذهبي في أول التعقب، وابن عدي أثناء ترجمة الراوي، وحررت محل النزاع، وذكرت أقوال الأئمة في الراوي على وجه الاستيعاب قدر الوسع، وناقشت هذه الأقوال لاستخراج الراجح الذي هو نتيجة المناقشة ـ بعد أن أذكر الخلاصة ـ؛ لذا اتسع مني البحث، فجاء في (٢٢٩) ورقة، في الحكم على الرجال فقط، بينما جاء البحث المذكور في (٨٠) ورقة في كل التعقبات، وبينت حجج الترجيح عند ترجيح قول أحد الإمامين على الآخر.

أهداف الدراسة :

١- جمع تعقبات الإمام الذهبي على الإمام ابن عدي (رحمهما الله) من خلال أقواله في الجرح والتعديل في كتابه «ميزان الاعتدال» ، وحصرها ودراستها .

٢- معرفة منهج الإمام الذهبي وطريقته في التعقب والاستدراك .

٣- الوصول إلى أصوب الأقوال وأرجح الآراء وأقربها فيما تعقب بعد عرضها ومناقشتها .

المنهج المتبع في هذه الدراسة :

المنهج الذي سلكته في هذه الدراسة هو المنهج الاستقرائي التحليلي حيث قمت باستقراء جميع التعقبات التي تعقب منها الإمام الذهبي الحافظ ابن عدي ، وعملت على دراستها، وتحليلها تحليلاً علميًا، محاولاً الترجيح بينها، مستعينًا بأقوال العلماء ، وتتمثل خطواته في الآتي:

[١] استعراض تعقبات الحافظ الذهبي وأقواله في كتابه «ميزان الاعتدال» على الإمام ابن عدي، وتدوين تلك التعقبات، ثم دراستها، وتحليلها تحليلاً علميًا، ومناقشتها لبيان الأرجح والأقرب إلى أقوال أئمة هذا الفن.

[٢] تحرير محل النزاع بين الإمامين الذهبي وابن عدي ؛ ليستبين منه وجه الاختلاف بينهما.

[٣] إذا ظهر لي ما يعذر به أحد من الأئمة فيما أوردته من تعقبات أشرت إلى ذلك ؛ كي أنصف هؤلاء الأئمة فيما ظاهره الخطأ أو الالتباس.

[٤] بيان الراجح من هذه التعقبات فيما ظهر لي بعد الدراسة والمناقشة، وعرض الأقوال بالأدلة، ذاكرًا ذلك ملخصًا في النتيجة عقب الانتهاء من سرد الأقوال وعرضها، ودراستها، ومناقشتها.

[٥] ضبط ما ورد من ألفاظ يشكل إيرادها دون ضبط إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

[٦] شرح الكلمات الغريبة إن وردت في ثنايا هذه الدراسة .

[٧] التعريف بالأماكن المهمة التي يحتاج إلى تعريف على قدر الوسع والحاجة .

[٨] تخريج الأحاديث تخريجًا علميًا، مع بيان درجتها من خلال دراسة الأسانيد، أو الاستئناس بذكر كلام المتقدمين والمعاصرين .

[٩] نسبة أقوال أئمة الجرح والتعديل لقائليها ، وأحاول ترتيبها زمنيًا على حسب الأقدم وفاة ـ على قدر الاستطاعة ـ إلا إذا دعت طبيعة البحث غير ذلك .

[١٠] لم ألتزم مسلكًا واحدًا في طول التعقبات وقصرها، فحيث اختلف الأئمة في الراوي وتنوعت عباراتهم وتناقضت أحكامهم؛ توسعت واستقصيت في ذكر أقوالهم؛ حتى ينجلي الوجه الأرجح والأقرب إلى الصواب ، وحيث اتضح الراجح في التعقب لا أتوسع كتوسعي فيما اختلفوا فيه من الرواة.

[١١] أذكر كلام الحافظ ابن عدي عقب أقوال سائر الأئمة؛ لأقارنه بأقوال غيره، ولأتحقق من كلام الإمام الذهبي هل هو كلام ابن عدي بنصه أم بمعناه؟ دون أن أراعي الترتيب الزمني للوفاة في ذكر قوله خاصة.

[١٢] أعتني بجمع كافة الإمام الذهبي في سائر كتبه؛ لأعرف هل استقر هذا القول في الراوي المتعقب عليه أم أنه رجع عن رأيه فيه سبب من الأسباب؟

الفصل الأول

✍ تعريف مصطلح التعقبات

وترجمة للإمامين الذهبي وابن عدي (رحمهما الله)

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : تعريف مصطلح "التعقبات" .

المبحث الثاني: ترجمة الإمام الذهبي وابن عدي (رحمهما الله)

المبحث الأول

✍ تعريف مصطلح التعقبات

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : تعريفها عند أهل اللغة .

المطلب الثاني : تعريفها في الاصطلاح .

المطلب الأول

✍ تعريفها عند أهل اللغة

جذر الكلمة وأصلها « ع ، ق ، ب » يدور حول معنى تأخير شيء وإتيانه بعد غيره ، قال ابن فارس[١] : « الْعَيْنُ وَالْقَافُ وَالْبَاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى تَأْخِيرِ شَيْءٍ وَإِتْيَانِهِ بَعْدَ غَيْرِهِ. وَالْأَصْلُ الْآخَرُ

---

(١) ابن فارس هو : أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، من أعيان العلم، وأفراد الدهر، يجمع إتقان العلماء وظرف الكتاب والشعراء ، وله كتب بديعة، ورسائل مفيدة، وأشعار جيدة، مات سنة ستين وثلاثمائة . [ينظر : معجم الأدباء لياقوت الحموي ٤١٠/١، تحقيق إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م – إنباء الرواة على أنباء النحاة لجمال الدين القفطي ١٢٧/١، ١٢٨، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي ، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ، ط أولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٢م.

يَدُلُّ عَلَى ارْتِفَاعٍ وَشِدَّةٍ وَصُعُوبَةٍ.»أ.هـ[١] ، ومنه سمي النبي (ﷺ) بالعاقب؛ لأنه عقب من كان قبله من الأنبياء (عليهم السلام) والعَقِب بفتح العين وكسر القاف من الإنسان مؤخر القدم، وعَقِب الرجل : ولده وولد ولده، وإنما سميت العقوبة؛ لأنها تكون آخرًا، وعقب كل شيء آخره[٢].

وقال ابن فارس أيضًا : « تعقب ما صنع فلان: تتبعت أثره»أ.هـ[٣] ، وقال الزمخشري [٤] في أساس البلاغة : « وتعقبت ما صنع فلان: تتبعته.

---

(١) معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ) ٧٧/٤ ، دار الفكر – بيروت تحقيق عبد السلام محمد هارون ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

(٢) ينظر : معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٧٧/٤ وما بعدها، ومختار الصحاح لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي (ت٦٦٦هـ) ص ٢١٣، المكتبة العصرية ، والدار النموذجية ، بيروت، تحقيق / يوسف الشيخ محمد، الطبعة الخامسة ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م ، لسان العرب لمحمد بن مكرم بن علي (ابن منظور) (ت ٧١١هـ) ٦١١/١ وما بعدها ، دار صادر بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ٧٩/٤ .

(٤) الزّمخشري هو : محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري ، جار الله، أبو القاسم ، إمام من أئمة التفسير وللغة والأدب ، من أشهر كتبه الكشاف، وأساس البلاغة، مات سنة ٥٣٨هـ ، أحد أفراد الدهر في علوم متنوعة، وفنون مختلفة وبالخصوص في النحو واللغة له شعر رائق، وتواليف مفيدة . (ينظر : الوجيز في ذكر المجيز ص ١٣٤ ، ١٣٥ ، لأبي طاهر السلفي، تحقيق محمد خير البقاعي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩٩م .

ولم أجد عن قولك معقّباً أي متصفحاً يعني أنه من السداد والصحة بحيث لا يحتاج إلى تعقب . وتعقّبت الخبر إذا سألت غير من كنت سألت أول مرة»أ.هـ[1].

مما سبق يظهر أن : مفهوم التعقب في اللغة يدور حول التتبع، والتدبر، والتفحص، والكلام الذي يعقبه كلام آخر، ويأتي بعده الرد ونقضه، وبيان عيوبه ، وكشف أغلاطه .

*   *   *

(1) أساس البلاغة ٦٦٧/١ ، تحقيق محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

المطلب الثاني

✍ تعريف التعقب في الاصطلاح

لم يعتن العلماء السابقون بوضع تعريف للتعقب، ولكن يمكن صياغة تعريف له بعد النظر في أقوال أئمة اللغة لمفردة «عقب» على هذا النحو : «هو تتبع كلام الغير والنظر فيه بتدبر على جهة النقض، والرد، والإبطال ، أو الاستدراك، أو التخطئة؛ لإظهار صوابه من خطئه، ويقصد بالنقض والرد والتخطئة والإبطال مخالفة اللاحق السابق مخالفةً واضحةً ، ويُخرج ما ذكره اللاحقون على السابقين لبيان كلامهم أو شرحه ونحوه، وأما الاستدلال فيقصد به استدراك شيء على العالم إذا شرطه على نفسه ولم يف به ، فيأتي اللاحق فيستدركه عليه ، فـ « التخطئة: هي الحكم على القول بأنه مخالف للواقع – وليس صحيحًا –، أما الاستدراك فهو : ذكر ما فات المتقدم مما هو على شرطه » أ.هـ (١)

وعليه فالتعقب هو: نظر كلام الغير استدراكًا، أ و تخطئة، أو ما جرى مجراهما .

---

(١) ينظر : تعقبات الحافظ ابن حجر في الإصابة على ابن الأثير في أسد الغابة، رسالة ماجستير للباحث، وسيم حمزة البكري ، ص ٩ ، نقلاً عن تعقبات الكشميري في كتابه فيض الباري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري، رسالة ماجستير للباحث / ناصر بن سيف ناصر العزري ص ١١ : ١٣ ، كلية الدراسات العليا – الجامعة الأردنية ، آب سنة ٢٠٠٨م .

المبحث الثاني

✍ ترجمة الإمام الذهبي [١] وابن عدي (رحمهما الله)

المطلب الأول

✍ ترجمة الإمام الذهبي (رحمه الله)

اسمه ونسبه :

هو الإمام الحافظ الكبير، مؤرخ الإسلام، وشيخ المحدثين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله، التركماني[٢] الأصل، الفارقي[٣] ،

---

(١) الذهبي : بفتح الذال المعجمة والهاء، وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى الذهب، وهو تخليصه من النار، وإخراج الغش منه وبعضهم كان يعمل خيوط الذهب التي يقال زدرشتة . (الأنساب للإمام عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت٥٦٢هـ) ٢٠/٦، تحقيق/ عبد الرحمن المعلمي وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيد آباد، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ – ١٩٦٢م) .

(٢) التركماني : الترك: بضم التاء المنقوطة بنقطتين من فوق، وسكون الراء المهملة، والكاف، هذه النسبة إلى الترك، وهم طائفة من قبل المشرق من الكفار، أسلم جماعة منهم . (الأنساب للسمعاني ٣٩/٣) وفي موسوعة ويكبيديا : « هم أحد الشعوب التركية، يعيشون في تركمنستان ، وشمال شرق إيران، وشمال غرب أفغانستان، وفي شمال القوقاز .... يتكلمون اللغة التركمانية، إحدى اللغات التركية، ... وتركمان العراق : هم من سلالات من موجات مختلفة من الهجرة التركية لبلاد الرافدين ... » أ.هـ.

https : ar. M. wikipedia. org

(٣) الفارقي: بفتح الفاء والراء المكسورة، بينهما الألف ، وفي آخرها القاف، هذه النسبة إلى «ميافارقين» ، وهي مدينة كبيرة عند آمد من بلاد الجزيرة ، لكثرة حروفها==

ثم الدمشقي [١] ، أبو عبد الله ، شمس الدين، الذهبي .

مولده :

ولد في ثالث ربيع الآخر سنة ثلاث وسبعين وستمائة من الهجرة (٦٧٣هـ) .

شيوخه :

له شيوخ كثيرون منهم : علاء الدين علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن بن العطار (٦٥٤هـ – ٦٢٤هـ) ، وشيخ الإسلام محمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح ، تقي الدين، المعروف بابن دقيق العيد (٦٢٥هـ – ٧٠٢هـ) وغيرهم .

تلاميذه :

سمع منه عدد كبير من العلماء، ومنهم الإمام الحافظ المفسر عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي (٧٧٤هـ) ، والحافظ زين الدين عبد الرحمن بن الحسن ابن محمد السلامي المعروف بابن رجب الحنبلي (٧٣٦هـ

==وثقلها خففوا هذه النسبة، وأسقطوا من أولها «ميا» وقالوا : الفارقي . (الأنساب ١٢٤/١٠ ، ٥١٣/١٢) وتقع حاليًا حيث موقع ديار بكر ، وهي أكبر مدينة في جنوب شرق تركيا.

(https : ar. M. wikipedia. org)

(١) الدمشقي : بكسر الدال المهملة، والميم المفتوحة، والشين المعجمة الساكنة، وفي آخرها القاف، هذه النسبة إلى دمشق ، وهي أحسن مدينة بالشام وأكثرها أهلاً، وأنزهها ، ويُضرب بحسنها المثل ، وإنما سميت دمشق بدماشق بن قاني بن مالك بن أرفخشد بن سام بن نوح . (الأنساب للسمعاني ٣٧٣/٥ ، ٣٧٤) .

- ٧٩٥هـ) ، وصلاح الدين ابن أيبك الصفدي (٦٩٦هـ - ٧٦٤هـ) ، وتاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي ابن عبد الكافي السبكي (٧٢٧هـ - ٧٧١هـ) ، وغيرهم .

مكانته وثناء العلماء عليه :

تواترت عبارات العلماء في الثناء العاطر عليه، وهذه بعض أقوالهم، قال الإمام الصفدي (ت ٧٦٤هـ) : « كان في حفظه لا يجارى، وفي لفظه لا يبارى، أتقن الحديث ورجاله، ونظر علله وأحواله، عرف تراجم الناس، وأزال الإبهام في تواريخهم والإلباس، مع ذهن يتوقد ذكاؤه، ويصح إلى الذهب نسبه وانتماؤه، جمع الكثير، ونفع الجم الغفير، وأكثر من التصنيف، ووفر بالاختصار مونة التطويل في التأليف»[1] .

وقال ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) : « مهر فِي فن الحَدِيث وَجمع تَارِيخ الْإِسْلَام، فأربى فِيهِ على من تقدم بتحرير أَخْبَار الْمُحدثين خُصُوصا»[2].

---

(١) أعيان العصر وأعوان النصر لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ) ٤/٢٨٨، تحقيق د/ علي أبو زيد وآخرون، دار الفكر المعاصر بيروت ، ودار الفكر بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

(٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر ٥/٦٦ ، تحقيق / محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط الثانية ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

وأثنى عليه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ) فقال : «وَكَانَ آيَة فِي نقد الرِّجَال... إِمَامًا فِي الْقرَاءَات فَقِيها فِي النظريات، لَهُ دربة بمذاهب الْأَئِمَّة وأربابا المقالات، قَائِما بَين الْخلف بنشر السّنة وَمذهب السّلف» أ. هـ[١] .

مصنفاته :

للحافظ الذهبي جملة كاثرة من المصنفات في مختلف العلوم والفنون، ومنها : ميزان الاعتدال في نقد الرجال، وسير أعلام النبلاء، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، وتاريخ الإسلام، وطبقات الحفاظ، ومختصر تهذيب الكمال ... وغيرها من الكتب النافعة .

وفاته :

بعد حياة حافلة بالعلم والتأليف والتصنيف حانت وفاة الحافظ الذهبي، وقبل وفاته بأربع سنين أو أكثر أضر بماء نزل في عينيه، وما زال بصره يتناقص قليلاً إلى أن فقده، توفي ليلة الاثنين ، ثالث ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وسبعمائة من الهجرة (٧٤٨هـ) [٢].

---

(١) الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر للإمام ابن ناصر الدين الدمشقي ص ٣١، تحقيق/ زهير الشاويش، المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.

(٢) ترجمته في : أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي ٢٨٨/٤، والوافي بالوفيات للصفدي أيضًا ١١٤/٢، تحقيق أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث، بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ، طبقات الشافعية الكبرى للحافظ تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت٧٧١هـ) ١٠٠/٩ تحقيق د/ محمود الطناحي ، د/ عبد الفتاح ==

المطلب الثاني

ترجمة الإمام ابن عدي (رحمه الله)

اسمه ونسبه :

هو الإمام الحافظ الحجة أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك القطن الجرجاني[1] .

مولده :

ولد سنة سبع وسبعين ومائتين من الهجرة ٢٧٧هـ .

شيوخه :

له شيوخ كثيرون منهم : الشيخ المعمر أبو عثمان محمد بن عثمان ابن أبي سويد البصري الذراع المتوفى قبل ثلاثمائة من الهجرة، وعبد الرحمن بن القاسم بن الفرج بن عبد الواد الهاشمي الدمشقي بن الرواس، مسند

==الخلو، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ٦٦/٥، طبقات الحفاظ للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١هـ) ص ٥٣١ ، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، الرد الوافر لابن ناصر الدين الدمشقي ص ٣١ ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للإمام محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت١٢٤٠هـ) ١٠٩/٢ ، دار المعرفة ، بيروت ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) ٢٦٣/٨ ، تحقيق / محمود الأرنؤوط ، دار ابن كثير، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

(١) الجرجاني : بضم الجيم، وسكون الراء المهملة، والجيم والنون بعد الألف ، هذه النسبة إلى بلده جُرجان ، وهي بلدة حسنة فتحها يزيد بن المهلب أيام سليمان بن عبد الملك . (الأنساب ٢٣٧/٣) . (https : // ar. m wilkipedia . org)

وقته، المحدث العالم الثقة، المتوفى بعد سنة سبع وتسعين ومائتين، وأبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي ابن سنان بن بحر النسائي (٢١٥هـ – ٣٠٣هـ) وغيرهم .

تلاميذه :

حدث عنه أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن زياد بن عبد الله بن عجلان، الكوفي، الحافظ العلامة، أحد أعلام الحديث ، والمعروف بالحافظ ابن عقدة (٣٣٢هـ) ، والإمام المحدث الصادق الزاهد أبو سعد أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن حفص بن خليل الأنصاري الهروي الماليني (ت٤١٢هـ) ، وأبو القاسم حمزة ابن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني، مؤرخ حافظ، (ت ٤٢٨هـ)، وغيرهم .

مكانته وثناء العلماء عليه :

أثنى عليه عدد كبير من العلماء والأئمة منهم الحافظ بن عساكر أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، فقال : « كان حافظًا ثقة على لحنٍ فيه» أ.هـ[١] ، وقال حمزة السهمي : «كان ابن عدي حافظًا متقنًا، لم يكن في زمانه مثله »أ.هـ[٢]

وقال الذهبي : «هو الإمام الحافظ الناقد الجوال .... وَطَالَ عُمُرُهُ، وَعلاَ إِسنَادُهُ، وجرَّح وعدَّل، وصحَّح وعلَّل، وَتقدَّمَ فِي هَذِهِ الصِّنَاعَةِ عَلَى لحنٍ

---

(١) تاريخ ابن عساكر ٦/٣١ ، دار الفكر للطباعة والنشر ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .

(٢) تاريخ جرجان للسهمي ص ٢٦٧ ، عالم الكتب، بيروت ، طبعة رابعة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

فِيْهِ يظْهَرُ فِي تَأَلِيفِهِ.» أ.هـ [١] ، وقال : « يذكر في كتاب الكامل : كُلَّ مَنْ تُكُلِّمَ فيه بأدنى شيء لو كان مِنْ رِجَالِ الصَّحِيْحَيْنِ، وَلَكِنَّهُ يَنْتصرُ لَهُ إِذَا أمكن، ويروي في الترجمة حديثًا أَوِ أَحَادِيثَ مِمَّا اسْتُنْكِرَ لِلرَّجُلِ، وَهُوَ مُنْصِفٌ فِي الرِّجَالِ بِحَسبِ اجتهَادِهِ» أ.هـ [٢] .

وفاته :

قال حمزة السهمي : «مات في جمادى الآخرة سنة خمس وستين وثلاثمائة»أ.هـ [٣][٤] .

---

(١) سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي ٢٤٤/١٢ ، دار الحديث القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

(٢) سير علا النبلاء ٢٢٥/١٢ .

(٣) السابق ٢٢٥/١٢ .

(٤) ترجمته في : تاريخ جرجان لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي ص ٢٦٦ تحقيق / محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م ، والمنتظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي ٢٤٤/١٤ تحقيق / محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م ، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة ص ٣١٨ ، تحقيق / كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م ، العبر في خبر من غبر للذهبي ١٢١/٢ تحقيق/ صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت ١٤٠٥هـ ، سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٢٤/١٢ ، ٢٢٥، طبقات الشافعية للأسنوي ٨٨/٢، تحقيق / كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م، طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٢٨٠، شذرات الذهب ٣٤٤/٤.

الفصل الثاني
تعقبات الإمـــام الذهبـــي
على
الإمام ابن عدي (رحمه اللّه)
نماذج تفصيلية

✍ التعقب الأول

١ ـ أبان بن يزيد العطار، أبو يزيد البصري

نص التعقب

قال الإمام الذهبي : «أبان بن يزيد [صح، خ، م، د] العطار أبو يزيد البصري ، حافظ، صدوق، إمام ، .... قال ابن عدي: هو حسن الحديث متماسك، يكتب حديثه، وعامتها مستقيمة، وأرجو أنه من أهل الصدق، قال الإمام الذهبي في "الميزان": بل هو ثقة حجة، ناهيك أن أحمد بن حنبل ذكره فقال: كان ثبتا في كل المشايخ، وَقَال ابن مَعِين والنَّسَائي: ثقة. وقد أورده أيضا العلامة أبو الفرج ابن الجوزي في "الضعفاء"، ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه، يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق، ولولا أن ابن عدي وابن الجوزي ذكرا أبان بن يزيد لما أورده أصلا» أ.هـ [١].

دراسة التعقب

أولاً : تحرير محل النزاع :

اختلف الإمامان في حال أبان بن يزيد العطار فيرى ابن عدي أنه حسن الحديث، متماسك، وألفاظه ليست صريحة في توثيقه؛ لذا قال : «وأرجو أنه من أهل الصدق» ، غاية ما هنالك يرى أنه حسن الحديث في العموم، وأما الإمام الذهبي فنص على توثيقه، وليس بدعًا من القول في هذا، فقد سبقه إلى توثيقه الإمام أحمد، ويكفي ما قاله الإمام أحمد فيه،

---

(١) ميزان الاعتدال ١٦/١ ترجمة ٢٠.

ووثقه إمام الأئمة في الجرح والتعديل ابن معين ، وكذا النسائي ، وأشار الإمام الذهبي إلى أن ابن الجوزي ذكره في الضعفاء، وسرد أقوال من جرحه ولم يذكر من وثقه، ولولا أن ابن عدي وابن الجوزي ذكراه في كتابيهما اللذين يترجمان للضعفاء وللمتكلم فيهم من الرواة لما أورده؛ لأن أبان ثقة لا يحتاج إلى مدافعة، وبعد دراسة التعقيب يترجح أحد القولين فيه، فملخص النزاع بينهما : كون ابن عدي لم ينص على توثيقه صراحةً ، وإنما رجا أن يكون من أهل الصدق، وأما الذهبي فإنه نص على توثيقه فقال : هو ثقة حجة، ورمز له برمز الصحة (صح) ، وهي تشير إلى أن العمل على توثيق من قيلت فيه ـ وإن كان قد اختلف فيه ـ.

ثانياً : ترجمة الراوي المتعقب عليه (أبان بن يزيد العطار) :

هو:«خ م د ت س : أبان بن يزيد العطار، أبو يزيد البصري»أ.هـ[١]

روى عن : بديل بن ميسرة، والحسن البصري، وعاصم بن بهدلة»أ.هـ [٢] ، وغيرهم .

روى عنه : إبراهيم بن الحجاج، وبشر بن عمر، وحبان بن هلال»أ.هـ [٣] ، وغيرهم .

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت٧٤٢هـ) ٢٤/٢ ، ٢٥ ، ترجمة ١٤٣ ، تحقيق د/ بشار عواد، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

(٢) المصدر السابق ٢٤/٢ ، ٢٥ .

(٣) المصدر السابق ٢٤/٢ ، ٢٥ .

أقوال العلماء فيه :

قال الإمام يحيى بن معين : «ثقة ، كان يحيى بن سعيد يروي عنه، وكان أحب إليه من همام، وهمام أحب إليَّ »أ.هـ [1] ، وقال علي بن المديني: «كان عندنا ثقة»أ.هـ[2] ، وقال أحمد بن حنبل : «أبان العطار ثبت في كل المشايخ»أ.هـ[3] ، وقال العجلي : «بصري، ثقة، وكان يرى القدر، ولا يتكلم فيه»أ.هـ[4] ، وقال العباس بن محمد الدوري : « سمعت يحيى يقول : كان يحيى بن سعيد يروي عن أبان بن يزيد العطار ، ومات وهو يروي عنه، وكان لا يروي عن همام، وكان همام عندنا أفضل من أبان بن يزيد» أ.هـ [5] ، وقال النسائي : ثقة»أ .هـ [6] ، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: أبان

---

(١) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٨٢، تحقيق أحمد محمد نور ، مكتبة الدار، المدينة المنورة الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٩٨م ، وتهذيب الكمال ٢/٢٥ .

(٢) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ص ١١ ، تحقيق د/ موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/٢٩٩ ترجمة ١٠٩٨، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند ، الطبعة الأولى ١٢٧١هـ – ١٩٥٢م .

(٤) الثقات لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، ص١٩٩، ترجمة ج١٨، تحقيق/ عبد العليم البستوي، مكتبة الدار– المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

(٥) تاريخ ابن معين – رواية الدوري ٤/١٧٠، تحقيق د/ أحمد نور سيف ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث – مكة طبعة أولى ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

(٦) تهذيب الكمال ٢/٢٥ .

العطار أحب إليَّ من شيبان، ومن أبي هلال، وفي يحيى بن أبي كثير أحب إليَّ من همام » أ.هـ[١] وذكره ابن حبان في الثقات[٢] ، وقال عنه مشاهير علماء الأمصار ، « من ثقات البصريين وحفاظهم » أ.هـ[٣] ، وقال أبو حاتم : «صالح الحديث»أ.هـ[٤] ، وقال الإمام علاء الدين مغلطاي : «وفي الكامل للجرجاني : قال ابن المديني : سمعت يحيى بن سعيد يقول : لا أروي عن أبان بن يزيد .... ، وقال العجلي : بصري ثقة، وكان يرى القدر ولا يتكلم به، وفي موضع آخر: ليس بالقوي ، وذكره ابن شاهين في جملة الثقات [٥] ، وكذا ابن حبان ، ثم خرج هو وابن خزيمة والحاكم وأبو عوانة حديثه في صحيحهم، وذكره الفسوي في باب : «من يرغب عن الرواية عنه ، وسمعت أصحابنا يضعفونهم» ، وذكره الحاكم فيمن تفرد به مسلم، وقال أبو إسحاق الصريفيني : روى له البخاري تعليقًا، وكذا قال غيره، وأما الكلاباذي والباجي فلم يذكراه جملة، وأما أبو إسحاق الحبال فعلم له علامة مسلم ، والذي رأيت في باب هجرة النبي (ﷺ) وأصحابه إلى المدينة من كتاب البخاري قال : وقال

---

(١) الجرح والتعديل ٢/٢٩٩ .

(٢) الثقات للإمام محمد بن حبان البستي ٦/٦٨ ترجمة ٦٧٥٩ ، دائرة المعارف العثمانية – الهند، د/ محمد عبد المعيد خان، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

(٣) مشاهير علماء الأمصار لابن حبان ص ٢٤٩ ، ترجمة ٦٢٥، تحقيق / مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة، المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م .

(٤) سير أعلام النبلاء ٧/٩٨ ترجمة ١١٦٣ .

(٥) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص ٣٩ ترجمة ٨٤ ، تحقيق / صبحي السامرائي، الدار السلفية – الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

أبان بن يزيد، ثنا هشام، عن أبيه، فذكر حديثًا » وفي أول الحج ، وقال : أبان ... ، وفي المزارعة ... وقال لنا مسلم : ثنا أبان فذكره، وهو يشبه أن لا يكون معلقًا وهو إلى الاحتجاج به أقرب من غيره، والله أعلم، وقال ابن خلفون في كتابه «المعلم » و«المنتقى» : «خرج البخاري استشهادًا ، وهو ثقة، قاله ابن نمير وعمرو بن علي الصيرفي، وغيرهما، وقال الحافظ أبو بكر البرديجي : وهمام عندي صدوق، يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، وأبان العطار أمثل منه، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : هو أثبت من عمران القطان»أ.هـ[١] ، وقال الذهبي في التذكرة : « الحافظ الثقة» أ.هـ[٢] ، وقال في المغني : «ثقة ثبت، روى الكديمي – وهو ساقط – عن ابن المديني عن القطان تليينه، وقال أبو حاتم : صالح الحديث»أ.هـ[٣] ، وقال في ديوان الضعفاء : « ثقة ، لينه بعضهم بلا حجة»أ.هـ[٤] ، وقال في تاريخ الإسلام :

---

(١) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لعلاء الدين مغلطاي بن قليج ١/١٦٩ ، ١٧٠، تحقيق/ عادل محمد – وأسامة إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/٢٠١ ترجمة ١٩٥ تحقيق / عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

(٣) المغني في الضعفاء للذهبي ١/٨ ترجمة ١٩ ، تحقيق د / نور الدين عتر ، دار إحياء التراث ، قطر.

(٤) ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين للذهبي ص ١٢ ترجمة ١٣٩ ، تحقيق / حماد الأنصاري ، مكتبة النهضة الحديثة – مكة ، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .

« وقال أحمد زهير: سئل ابن معين عن أبان وهمام، فقال : كان يحيى القطان يروي عن أبان ، وكان أحب إليه من همام، وأنا فهمام أحب إلي، قلت: فهذا يرد على ما نقل الواهي محمد بن يونس الكديمي عن علي عن القطان من تليينه أبانًا، وقوله : «لا أحدث عنه »أ.هـ [١] ، وتعقب ابن عدي في ذكره إياه في كتابه الكامل فقال : «وذكر أبان في كامله فأساء بذكره»أ.هـ[٢] ، وقال في الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم : « أحد الثقات ، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وهذه العبارة تدل على أن غيره من رفاقه أثبت منه كهمام وبشار »أ.هـ[٣] ، ونقل كلام ابن عدي فيه وتعقبه بقوله : «قلت: هو جاز القنطرة ، واحتج به الشيخان، وهو من طبقة همام »أ.هـ [٤] ، وقال في سير أعلام النبلاء : «خ، م، د، س ... الحافظ الإمام... من كبار علماء الحديث .... وأما محمد بن يونس الكديمي، فروى عن: علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد: أنه لين أبانا، وقال: لا أحدث عنه. فإن صح هذا، فقد كان لا يروي عنه، ثم روى عنه وتغير اجتهاده. فقد روى عباس الدوري، عن يحيى بن معين، قال: مات يحيى بن سعيد، وهو يروي

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ٢٨٧/٤ ترجمة ٢ ، تحقيق د / بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ببيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م .

(٢) المصدر السابق ٢٨٧/٤ .

(٣) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي ص ٣٩ ، ٤٠ ، تحقيق / محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

(٤) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي ص ٣٩ ، ٤٠.

عن أبان بن يزيد»أ.هـ[١] ، ثم قال : « وذكره أبو أحمد بن عدي، فقال: هو متماسك، يكتب حديثه، قلت: الرجل ثقة، حجة، قد احتج به صاحبا الصحيح» أ. هـ[٢] ، وقال ابن الجزري : « ثقة صالح» أ.هـ [٣] ، ورد ابن حجر على ما نقله الكديمي عن علي بن المديني بقوله : « والكديمى ليس بمعتمد وقد اسلفنا قول بن معين أن القطان كان يروي عنه فهو المعتمد – والله أعلم-.»[٤] وقال في تقريب التهذيب : « ثقة، له أفراد، من السابعة» أ.هـ[٥] .

وبعد عرض أقوال الأئمة أسوق كلام ابن عدي، فقد قال عنه : «حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ جَعْفَرِ بْنِ يَزِيدَ المطيري، حَدَّثَنا مُحَمد بْن يُونُس سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ عَبد اللَّهِ يَقُولُ: سَمعتُ يَحْيى بْنَ سَعِيد يَقُولُ لا أروي عَن أَبَان العطار ... وَأَبَانُ بْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ لَهُ رِوَايَاتٌ غَيْرَ مَا ذَكَرْتُ، وَهو حَسَنُ

---

(١) سير أعلام النبلاء ٩٨/٧ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٩٨/٧ .

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٤/١ ترجمة ٢ ، مكتبة ابن تيمية ، نشر لأول مرة عام ١٣٥١هـ بعناية ج . برجستراسر .

(٤) تهذيب التهذيب لابن حجر ١٠١/١ ترجمة ١٧٥، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ.

(٥) تقريب التهذيب لابن حجر ص ٨٧ ترجمة ١٤٣ ، تحقيق / محمد عوامة ، دار الرشيد – سوريا الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

الْحَدِيثِ مُتَمَاسِكٌ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَهُ أَحَادِيثُ صَالِحَةٌ، عَن قَتَادَة وَغَيْرِهِ وَعَامَّتُهَا مُسْتَقِيمَةٌ، وأرجُو أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ» أ.هـ [١].

ثالثاً : **مناقشة التعقب** :

بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل يتضح أن أبان بن يزيد العطار وثقه وثبته عامة الأئمة، وذكروه في كتبهم التي ترجموا فيها للثقات، وأخرج له الأئمة في صحاحهم، فقد وثقه الإمام يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وابن نمير، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن علي الصيرفي ، والعجلي، والنسائي، وابن حبان، والذهبي، وابن الجزري، وابن حجر، وذكره في الثقات العجلي ، وابن حبان وابن شاهين، وأخرج له في كتبهم البخاري ومسلم واحتجا به، وأخرج له ابن خزيمة والحاكم وأبو عوانة، وأما ما ذكره محمد بن يونس الكديمي عن علي بن المديني من أن يحيى بن سعيد القطان لم يرو عنه ولينه فهذا مردود بالآتي :

١- أن محمد بن يونس الكديمي نفسه واهٍ ساقط وليس بمعتمد .

٢- أن يحيى بن معين ذكر أن يحيى بن سعيد القطان روى عنه، ومات وهو يروي عنه، وكان أحب إليه من همام، وهذا هو المعتمد وعليه أئمة الحديث.

٣- أن امتناع القطان من الرواية عنه وتليينه كان في أول الأمر ثم تغير اجتهاده عنه وروى عنه ، وهذا هو الثابت المعتمد عند الأئمة.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ٧٢/٢ ترجمة ٢٠٩، تحقيق عادل أحمد وعلي معوض ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

٤- ويدفع بكون عامة الأئمة على توثيقه وتعديله .

٥- لا يوجد شيء يفسر به قدح من جرحه، على قلة عدد من تكلم فيه جدًا .

٦- أن أبان بن يزيد قد جاز القنطرة وأخرج الشيخان حديثه في صحيحهما واحتجا به .

٧- يكفيه توثيقًا قول الإمامين يحيى بن معين - وهو معروف بالنفس الحاد في الجرح والتعديل -، وقول الإمام أحمد فيه من أنه ثبت في كل المشايخ، وهو من أئمة الاعتدال في الرجال.

وتوسط بعض الأئمة في أبان بن يزيد وجعلوا حديثه حسنًا ابن عدي - رحمه الله - وأنه متماسك، ووصفه بعض العبارات التي تنزله من كونه ثقة ثبتًا، كقوله : «متماسك ، حسن الحديث» ، «أرجو أنه من أهل الصدق» والحق أن هذا الكلام لا يقوى ولا يشتد أمام أقوال عامة أئمة الجرح والتعديل ، وليس يوجد شيء مقبول ينزله من مرتبة الثقات إلى من دونهم ، ويكفيه إخراج الشيخين لحديثه واحتجاجهم به، وقد أساء ابن الجوزي بذكره في كتابه الضعفاء والمتروكون ، واقتصاره على قول يحيى ابن سعيد: «لا أروي عنه» وعلى قول ابن عدي : «هو حسن الحديث ، متماسك ، يكتب حديثه» أ.هـ [1] ، فأبان من الثقات الأثبات ، وما كان ينبغي على ابن الجوزي أن يقتصر

---

(1) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢٠/١ ترجمة ١٨ ، تحقيق / عبد الله القاضي - دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

على قول ضعفه، وكان الأولى ألا يذكره ابن عدي وابن الجوزي في كتب من يترجم له فيها مظنة ضعف الراوي كالكامل والضعفاء والمتروكين .

رابعاً : **الخلاصة** :

أبان بن يزيد العطار ثقة حجة ثبت وليس صدوقًا ، حسن الحديث، وهو صحيح الحديث محتج به عند الأئمة لا سيما في الصحيحين .

خامساً : **النتيجة** :

ترجيح ما ذهب إليه الحافظ الذهبي من كون أبان بن يزيد ثقة ثبتًا لا صدوقًا حسن الحديث كما ذكر الإمام ابن عدي ، وتعقب الحافظ الذهبي على ابن عدي في محله ، وقد بان ترجيح كلامه وصحته بما نقل من كلام الأئمة ، واتضح من عباراتهم .

والله تعالى أعلم ،،

✍ التعقب الثاني

٢ ـ إبراهيم بن راشد الأدمي [1]

نص التعقيب : قال الإمام الذهبي – رحمه الله – «وثقه الخطيب ، واتهمه ابن عدي » أ. هـ [2].

دراسة التعقب

أولاً : تحرير محل النزاع :

هذا الراوي اختلف فيه حكم الإمام ابن عدي مع غيره مما ذكره الذهبي عن الخطيب في بيان حاله، فوثقه الخطيب البغدادي، واتهمه ابن عدي ، وسبب ذلك كونه أخطأ في حديث على الإمام الدولابي، وخالفه فيه غيره وهو عمر بن شبه حيث رواه إبراهيم راشد عن حبان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ، وأتى عن الدولابي بالصواب عمر بن شبة ، عن محمد بن الصباح الدولابي ، عن حبان ، عبد الله بن سعيد المقبري ، عن أبيه، عن أبي هريرة، أخطأ إبراهيم في الدولابي ، قال ابن عدي :

---

(1) الأدمي : بفتح الألف والدال المهملة، وفي آخرها الميم، نسبة إلى بيع الأدم، وهو الجلد، أو إلى عمله، منهم إبراهيم بن راشد الأدمي . (الأنساب للسمعاني ٧٢/١، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار لبدر الدين العيني ٣٧٥/٣٠ ترجمة ٣٥٠٥ تحقيق / حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٦م) .

(2) ميزان الاعتدال ٣٠/١ ترجمة ٨٥ .

«والبلاء في هذا الحديث من إبراهيم بن راشد لا من الدولابي، ولا من حبان» أ.هـ [١] .

ثانياً : **ترجمة الراوي** :

هو : «إبراهيم بن راشد بن سليمان أبو إسحاق الأدمي»أ.هـ[٢] .

روى عن : «محمد بن سابق، ومحمد بن خالد بن عتمة، وأبي عاصم ...»أ.هـ [٣] وغيرهم .

روى عنه : « محمد بن غالب ، وأبو بكر بن أبي الدنيا ، ومحمد ابن عبدوس ... »أ.هـ [٤] ، وغيرهم .

أقوال العلماء فيه :

قال أبو حاتم : «كتبنا عنه ببغداد، وهو صدوق» أ.هـ[٥] ، وقال مسلمة بن قاسم : «ثقة» أ.هـ[٦] وذكره ابن حبان في الثقات، وقال : «...

---

(١) الكامل لابن عدي ٣٥٠/٣ ترجمة ٥٤٣ .

(٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٥٨٩/٦ ترجمة ٣٠٦١ ، تحقيق د/ بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .

(٣) الجرح والتعديل ٩٩/٢ ترجمة ٢٧٢ ، المنتظم لابن الجوزي ٩١/١٢ / ١٦٩٥ .

(٤) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٥٨٩/٦ ترجمة ١٤٥٨.

(٥) الجرح والتعديل ٨٥٩/٦ .

(٦) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا ١٨١/٢ ، ١٨٢ ، ترجمة ١٠٢٥ تحقيق شادي بن محمد، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية – صنعاء اليمن ، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .

وكان من جلساء يحيى بن معين، روى عنه أهل العراق»أ.هـ[١]، وقال الخطيب : «وكان ثقة»أ.هـ[٢] وقال ابن الجوزي : « وكان ثقة» أ.هـ [٣] وقال ابن قطلوبغا : « وزعم الذهبي أن ابن عدي اتهمه ، وليس له في الكامل ترجمة ، فالله أعلم» أ.هـ [٤] ، قلت : نعم ليست له ترجمة مستقلة في الكامل، لكنه تعرض لذكره عند كلامه على حديث في ترجمة حبان بن علي وبيَّن أن البلاء منه ، وأما ابن عدي فإنه لم يترجم له ، وغنما تعرض له في ترجمة حبان بن علي أبو علي العنزي الكوفي ، عند ذكره لحديث خالف فيه غيره، فقال : « وَهَذَا الْحَدِيثُ أخطأ إِبْرَاهِيمُ بْنُ رَاشِدٍ عَلَى الدُّولابِيِّ حَيْثُ رَوَاهُ عَنْ حِبَّانَ، عَنِ الأَعْمَش، عَن أَبِي صَالِحٍ، عَن أبي هريرة وأبي عَنِ الدُّولابِيِّ بِالصَّوَابِ عُمَر بْنُ ستة وَقَدْ رَوَاهُ هَكَذَا أَيضًا أَبُو يُوسُفَ عَنْ عَبد اللَّهِ بْنِ سَعِيد الْمَقْبُرِيِّ عَن جَدِّهِ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهو الصَّوَابُ والبلاء في هذا الحديث من إبراهيم بن راشد لا مِنَ الدُّولابِيِّ ولا من حبان» أ.هـ [٥].

ثالثاً : مناقشة التعقب :

بالنظر في أقوال الأئمة السابقة يتضح أن إبراهيم بن راشد قد وثقه مسلمة ابن قاسم ، والخطيب البغدادي ، وابن الجوزي، وحكم عليه الإمام أبو

---

(١) الثقات لابن حبان ٨٤/٨ ترجمة ١٢٣٤٦ .
(٢) تاريخ بغداد ٥٨٩/٦ ترجمة ٣٠٦١ .
(٣) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ١٩١/١٢ .
(٤) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ١٨٢/٢ .
(٥) الكامل لابن عدي ٢٥٠/٣ ترجمة ٥٤٣.

حاتم بأنه صدوق، وهي تعني التوثيق ؛ لكون الحافظ أبي حاتم حاد النفس في الحكم على الرجال، ولم يتكلم أحدٌ في هذا الراوي بجرح أو طعن سوى ما صدر من الحافظ ابن عدي من كونه خالف عمر بن شبه في حديث ذكره في ترجمة حبان بن علي، ونص على أن البلاء فيه من إبراهيم ابن راشد، لا من أحد سواه، وهذه اللفظة كناية عن الاتهام بالوضع، ولعل هذا السبب في قول الحافظ الذهبي عن ابن عدي : « واتهمه ابن عدي» قوله : «البلاء في هذا الحديث من إبراهيم بن راشد لا من الدولابي ولا من حبان » ، والحق أن إبراهيم بن راشد ثقة، لم يخالف في ذلك إلا ابن عدي لأجل هذا الحديث ، ولا يقدح فيه ما ذكره ابن عدي ، لأجل هذه المخالفة ، فقد يهم الثقة، ولا ينزل الراوي عن درجة الثقة لأجل حديث أو حديثين وإنما إذا كثرت مخالفته للثقات.

رابعاً : الخلاصة :

إبراهيم بن راشد الأدمي ثقة، ولم يتكلم فيه أحد بقدح أو طعن سوى ابن عدي في حديث خالف فيه عمر بن شبة ، وبين أن الحديث على الصواب في الوجه الذي ذكره عمر بن شبة ، وخالفه فيه إبراهيم بن راشد.

خامساً : النتيجة :

ترجيح ما ذكره الذهبي عن الخطيب البغدادي من توثيق إبراهيم بن راشد، كما قال الإمام ابن عدي من أنه قد اتهم ، الحافظ الذهبي اقتصر على ذكره اتهام ابن عدي له دون أن يبين أي الوجهين أصح في الراوي صراحة ، كما أن ابن عدي لم يذكر ترجمة مستقلة لإبراهيم بن راشد، وإنما أشار إلى مخالفته وخطئه في ترجمة حبان بن علي العنزي .

التعقب الثالث

٣ - إبراهيم بن أبي يحيى

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : « ... أحد الضعفاء ... وقال الربيع: كان الشافعي إذا قال: حدثنا من لا أتهم – يريد به إبراهيم ابن أبي يحيى، وقال ابن عقدة: نظرت في حديث إبراهيم بن أبي يحيى، وليس هو بمنكر الحديث، قال ابن عدي: هو كما قال ابن عقدة، قد نظرت أنا الكثير في حديثه، فلم أجد له حديثا منكرا إلا عن شيوخ يحتملون، وقد حدث عنه الثوري، وابن جريج والكبار ... ، وقد ساق ابن عدي لإبراهيم ترجمة طويلة إلى أن قال : قد ساق ابن عدي لإبراهيم ترجمة طويلة إلى أن قال: وله كتاب الموطأ أضعاف موطأ مالك، وله نسخ كثيرة، وقد وثقه الشافعي وابن الأصبهاني. قلت: الجرح مقدم. قال ابن حبان: كان يرى القدر، ويذهب إلى كلام جهم[1]، ويكذب مع ذلك في الحديث، ثم قال ابن حبان: وأما الشافعي فإنه كان يجالس إبراهيم في حداثته، ويحفظ عنه حفظ الصبي، والحفظ في

---

(1) جهم : هو جهم بن صفوان، أبو محرز الراسبي مولاهم، السمرقندي، الكاتب، المتكلم، أس الضلالة، ورأس الجهمية. كان صاحب ذكاء وجدال. ... وكان ينكر الصفات وينزه الباري عنها بزعمه ويقول: بخلق القرآن ويقول إن الله في الأمكنة كلها، مات سنة ثمان وعشرين ومائة . (ينظر : سير أعلام النبلاء ٦/٢٠٤ ترجمة ٨٣٨ ، ميزان الاعتدال ١/٤٢٦ ترجمة ١٥٨٤ ، الوافي بالوفيات للصفدي ١١/١٦٠ ترجمة ٣) .

الصغر كالنقش في الحجر - فلما دخل مصر في آخر عمره، وأخذ يصنف الكتب المبسوطة احتاج إلى الأخبار ولم يكن معه كتبه، فأكثر ما أودع الكتب من حفظه، وربما كنى عنه ولا يسميه في كتبه، ... وقد ذكره العقيلي في الضعفاء » أ.هـ [١] .

دراسة التعقب

أولاً : تحرير محل النزاع :

اختلف الإمام الذهبي في إبراهيم بن أبي يحيى مع الإمام ابن عدي، فرأى أنه أحد الضعفاء، بينما أحسن القول فيه ابن عدي تابعًا في ذلك ابن عقدة، من كونه ليس بمنكر الحديث ، وليس له حديث ينكر، ولم يجد له حديثًا منكرًا إلا عن شيوخ يحتملون، وأشار إلى أن كبار الأئمة والحفاظ قد رووا عنه، وممن حسن القول فيه أيضًا الأمام الشافعي، وبعض عرض أقوال الأئمة سيتضح أي الإمامين أرجح قولاً ؟

ثانياً : ترجمة إبراهيم بن أبي يحيى :

هو : « إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى – واسمه سمعان - ... أبو إسحاق المدني » أ.هـ[٢] .

روى عن : إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، والحارث بن فضيل، وحسين ابن عبد الله » أ.هـ [٣] ، وغيرهم .

---

(١) ميزان الاعتدال ٥٩/١ ، ٦٠ ترجمة ١٨٩ .

(٢) تهذيب الكمال ١٨٤/٢ ترجمة ٢٣٦ .

(٣) المصدر السابق ١٨٤/٢ .

روى عنه : إبراهيم بن طهمان ... ، وأحمد بن أبي طيبة الجرجاني، وأبو العوام أحمد بن يزيد ... » أ. هـ [١] ، وغيرهم .

أقوال العلماء فيه :

قال الإمام مالك بن أنس : «كذاب»أ.هـ[٢] ، وسئل عنه مرة فقال : «ليس بذاك في دينه »أ.هـ[٣] ، وقال عبد الله بن المبارك : « كان صاحب تدليس»أ.هـ[٤] ، وقال بشر بن المفضل : « سألت فقهاء المدينة عن إبراهيم بن أبي يحيى، فكلهم يقول : كذاب أو نحو هذا » أ.هـ[٥] ، وقال سفيان بن عينية : « احذروه ، لا تجالسوه» أ.هـ [٦] ، وقال يحيى بن سعيد القطان : لم يترك إبراهيم بن أبي يحيى للقدر، وإنما ترك للكذب »أ.هـ[٧] ، وقال أيضًا : « أشهد على إبراهيم بن أبي يحيى أنه يكذب »أ.هـ[٨] ، وقال سفيان بن عبد الملك : سألت ابن المبارك : لم تركت حديث إبراهيم بن أبي يحيى؟ قال : كان

---

(١) المصدر السابق ١٨٥/٢ .
(٢) الكامل لابن عدي ٣٥٣/١ ترجمة ٦١ .
(٣) المصدر السابق ٣٥٣/١ .
(٤) تهذيب التهذيب ١٦٠/١ ترجمة ٢٨٤ .
(٥) الجرح والتعديل لابن أبي خاتم ١٢٦/٢ ترجمة ٣٩٠ .
(٦) الضعفاء للعقيلي ٦٢/١ ترجمة ٥٩ ، إكمال تهذيب الكمال ٢٨٤/١ ترجمة ٢٨٤ .
(٧) كتاب المجروحين لابن حبان ١٠٥/١ ترجمة ١٦ ، تحقيق محمود زايد ، دار الوعي الوعي – حلب الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ .
(٨) المصدر السابق ١٠٥/١ .

مجاهرًا بالقدر، وكان صاحب تدليس» أ.هـ [١] ، وقال الشافعي : « لأن يخر إبراهيم من بعد أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث» أ.هـ [٢]، وكان وكان الشافعي يقول : أخبرني من لا أتهم عن سهيل وغيره – يعني إبراهيم بن أبي يحيى »أ.هـ[٣]، وقال ابن أبي مريم : «كان متهمًا على نفسه»أ.هـ [٤] [٤] ، وقال ابن سعد : « وكان كثير الحديث ، ترك حديثه ، ليس يكتب»أ.هـ [٥] ، وقال يحيى بن معين : « لا يكتب حديثه ، كان جهميًا [٦] رافضيًا[٧]» رافضيًا[٧]» أ.هـ[٨].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤١٢/٧ ترجمة ١٢٩٠.

(٢) الكامل لابن عدي ٣٥٧/١ ترجمة ٦١ .

(٣) المصدر السابق ٣٥٧/١ .

(٤) إكمال تهذيب الكمال ٢٨٤/١ ترجمة ٢٨٤ .

(٥) الطبقات الكبرى لابن سيده ٤٢٥/٥ .

(٦) الجهمي : بفتح الجيم ، وسكون الهاء وفي آخرها الميم ، هذه النسبة إلى رجلين أحدهما جماعة ينتحلون مذهب الجهم بن صفوان، وفيهم كثرة يقال لهم الجهمية .. والمنكر في عقيدته كثير، وأفظعها كان يزعم أن الله عز وجل لا يوصف بأنه شيء . (الأنساب للسمعاني ٤٣٧/٣) .

(٧) الرافضي : نسبة إلى طائفة الرافضة، إحدى طوائف الشيعة، وهم الذين رفضوا خلافة خلافة الشيخين وأكثر الصحابة، وزعموا أن الخلافة في سيدنا علي وذريته من بعده بنص من النبي (ﷺ) وأن الخلافة في غيرهم باطلة . (ينظر : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي موسى الأشعري (ت٣٢٤هـ) ص ١٦ ، عناية : هلموت ريتر ، دار فرانز شتايز – ألمانيا ، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

(٨) تاريخ ابن معين ٩٥/٣ رواية الدوري .

وقال أيضًا : «ليس بثقة، كان قدريًا[١] ، راضيًا» أ.هـ[٢] ، وقال أيضًا : « كان كذابًا ، وكان رافضيًا»أ.هـ [٣] ، وقال أيضًا : « كذاب لا شك فيه»أ.هـ[٤]، وقال : «كذاب في كل ما روى »أ.هـ[٥] ، وقال علي بن المديني : «كذاب، وكان يقول بالقدر»أ.هـ[٦] ، وقال الإمام أحمد بن حنبل : « لا يكتب حديثه ، كان يقول بالقدر، ويقال : إنه كان يروي أحاديث منكرة، وكان يأخذ حديث الناس يضعها في كتبه » ، وقال: «كان قدريًا معتزليًا [٧] جهميًا

---

(١) القدري : بفتح القاف والدال المهملة وفي آخرها الراء ، هذه النسبة إلى الطائفة المشهورة بالقدرية ، وهم جماعة يزعمون أن الله تعالى لا يقدر الشر ، ويقولون : إن الخير من الله والشر من إبليس ، ويزعمون أن الله قد يريد الشيء ولا يكون . (الأنساب ٥٣٢/١٠) .

(٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٦٢/٣ .

(٣) المصدر السابق ١٦٥/٣ .

(٤) تاريخ أسماء الضعفاء لابن شاهين ص ١٦٠ .

(٥) الكامل ٣٥٦/١ ترجمة ٦١ .

(٦) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ص ١٢٤ .

(٧) المعتزلي : بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح التاء المنقوطة باثنتين من فوقها وكسر الزاى وفي آخرها اللام، هذه النسبة إلى الاعتزال وهو الاجتناب، والجماعة المعروفة بهذه العقيدة إنما سموا بهذا الاسم لأن أبا عثمان عمرو بن عبيد بن كيسان ... كان من العباد الخشن وأهل الورع الدقيق ممن جالس الحسن البصري سنين كثيرة، ثم أحدث ما أحدث من البدع ، واعتزل مجلس الحسن وجماعة معه، فسموا بذلك . (الأنساب للسمعاني ٣٣٨/١٢ ، ٣٣٩) .

، كل بلاء فيه » أ.هـ[١] ، وقال أيضًا: «لا يكتب حديثه ، ترك الناس حديثه ، يروي أحاديث منكرة لا أصل لها ، وكان يأخذ أحاديث الناس يضعها في كتبه»أ.هـ[٢] ، وقال إسحاق بن راهوية : «ما رأيت أحد يحتج بإبراهيم بن أبي يحيى مثل الشافعي ، قلت للشافعي : وفي الدنيا أحد يحتج بإبراهيم بن أبي يحيى!!»أ.هـ[٣] ، وقال محمد ابن البرقي في الضعفاء:« كان يرى القدر والتشيع والكذب »أ.هـ[٤] ، وقال عثمان بن أبي شيبة : عندي لإبراهيم بن أبي أبي يحيى في المثل جبال حديث، لا أروي عنه منها شيئًا ، وروى النهي عنه عن الليث بن سعد»أ.هـ [٥] ، وقال أبو محمد الدارمي : «سمعت يزيد بن بن هارون يكذب زياد بن ميمون، وإبراهيم بن أبي يحيى ، وخالد بن محدوج» أ. هـ[٦] ، وقال البخاري : « كان يرى القدر وكلام جهم ، ... تركه ابن المبارك والناس» أ.هـ[٧] ، وقال الجوزجاني : «فيه ضروب من البدع فلا

---

(١) الكامل ٣٥٥/١ ترجمة ٦١ ، تهذيب الكمال ١٨٦/٢ ، العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد – رواية ابنه عبد الله – ٥٣٥/٢ ، تحقيق/ وصي الله عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

(٢) تهذيب الكمال ١٨٦/٢ .

(٣) تهذيب التهذيب ١٦١/١ .

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي ٨٥/٤ ترجمة ١٤ .

(٥) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين ص ١٦٠ ترجمة ٦ .

(٦) سير أعلام النبلاء ٤١٢/٧ ترجمة ١٢٩٠ .

(٧) التاريخ الكبير للبخاري ٣٢٣/١ ، تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد.

يشتغل بحديثه، فإنه غير مقنع ولا حجة» أ.هـ [١] ، وقال العجلي : « رافضي، جهمي، لا يكتب حديثه» أ.هـ [٢] ، وعنه أيضًا: «وكان قدريًا معتزليًا رافضيًا، وكان من أحفظ الناس وكان قد سمع علمًا كثيرًا وقرأ به كلهم ثقات، وهو غير ثقة أ.هـ »[٣] ، وقال أبو زرعة : «ليس بشيء»أ.هـ [٤]، وقال أبو داود: «كان «كان قدريًا رافضيًا شتامًا مأبونًا »أ.هـ [٥]، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي في المعرفة والتاريخ : « وأما إبراهيم فمتروك مهجور» أ.هـ [٦] ، وقال أبو حاتم: «كذاب، متروك الحديث ، ترك ابن المبارك حديثه» أ.هـ [٧] ، وقال ابن الجارود : « ليس بثقة، كذاب، رافضي»أ.هـ [٨] ، وقال البزار : «كان يضع الحديث، وكان يوضع له مسائل فيضع إسنادًا، وكان قدريًا، وهو من أستاذي

---

(١) أحوال الرجال للإمام إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني ص ٩٨ ترجمة ٤٣ ، تحقيق / صبحي السامرائي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ .

(٢) الثقات للعجلي ٢٠٩/١ ترجمة ٤٤ .

(٣) تهذيب التهذيب ١٦٠/١ .

(٤) الجرح والتعديل ١٢٦/٢ ترجمة ٣٩٠ .

(٥) إكمال تهذيب الكمال ٢٨٦/١ ، والمأبون : أَبَن الرجل يأبُنُه ويأبِنُه أَبْنًا : اتهمه وعابه، لسان العرب لابن منظور ٣/١٣، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٤هـ.

(٦) المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوي ١٣٨/٣ تحقيق د/ أكرم ضياء العمري، العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

(٧) الجرح والتعديل ١٢٦/٢ .

(٨) إكمال تهذيب الكمال ٢٨٧/١ .

الشافعي، وعز علينا» أ.هـ [١] ، وقال النسائي : «متروك الحديث» أ.هـ [٢] ، وقال في موضع آخر : « ليس بثقة، ولا يكتب حديثه» أ.هـ [٣] ، وقال مرة : «الكذابون المعروفون بوضع الحديث أربعة : إبراهيم بن أبي يحيى بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان...»أ.هـ[٤] ، وقال الساجي : «كان يرى القدر، تركه يحيى بن سعيد، وأهل الحديث » أ.هـ [٥] ، وقال أيضًا : «والشافعي لم يخرج عن إبراهيم حديثًا في فرض ، إنما جعله شاهدًا في فضائل الأعمال، وظن به الشافعي ما ظن به ابن جريج »أ.هـ[٦] ، وتعقبه ابن ابن حجر بقوله : «هذا خلاف الموجود» أ.هـ[٧] ، وقال ابن حبان : « كان مالك وابن المبارك ينهيان عنه، وتركه يحيى القطان وابن مهدي، وكان الشافعي يروي عنه، كان إبراهيم يرى القدر، ويذهب إلى كلام جهم ويكذب مع ذلك في الحديث، أخبرني محمد بن المنذر ، ثنا أبو زرعة، قال لي أحمد بن حنبل، قال : يحيى بن سعيد القطان: لم يترك إبراهيم بن أبي يحيى للقدر،

---

(١) تهذيب التهذيب ١٦١/١ ترجمة ٢٨٤ .
(٢) الكامل لابن عدي ٣٥٦/١ ، تهذيب الكمال ١٨٧/٢، تهذيب التهذيب ١٥٩/١ .
(٣) تهذيب الكمال ١٨٧/٢، تهذيب التهذيب ١٥٩/١ .
(٤) التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل لابن كثير ١٦٥/١، ١٦٥/١، تحقيق د/ شادي محمد سالم، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية – اليمن ، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .
(٥) إكمال تهذيب الكمال ٢٨٥/١.
(٦) المصدر السابق /٢٨٥ .
(٧) تهذيب التهذيب ١٦١/١ .

إنما ترك للكذب» أ.هـ[١] ونقل بسنده عن عيسى بن موسى قوله عن أحاديث إبراهيم ابن أبي يحيى : «حُط عليه، أضرب عليه، فإن سفيان بن عيينة نهاني أن أحدث عنه» أ.هـ [٢] وقال ابن حبان أيضًا : وأما الشافعي فكان يجالسه في حداثته ويحفظ عنه حفظ الصبي، والحفظ في الصغر كالنقش في الحجر، فلما دخل مصر في آخر عمره، فأخذ يصنف الكتب المبسوطة، احتاج إلى الأخبار، ولم يكن معه كتبه، فأكثر ما أودع الكتب من حفظه، فمن أجله ما روي عنه، وربما كنى ولا يسميه في كتبه» أ.هـ [٣] ، وقال أبو الفتح الأزدي : «متروك الحديث» أ.هـ [٤] ، وقال أبو أحمد الحاكم في الكنى : «ذاهب الحديث» أ.هـ [٥] ، وقال الدارقطني: «ضعيف الحديث، ضعيف الدين، الدين، رافضي ، قدري» أ.هـ [٦] ، وسئل عن تدليس ابن جريج فقال: «يتجنب «يتجنب تدليسه، فإنه وحش التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى ابن عبيد، وغيرهما»أ.هـ[٧]، وقال الحاكم

---

(١) كتاب المجروحين لابن حبان ١٠٥/١ ترجمة ١٦ .

(٢) المصدر السابق ١٠٦/١ .

(٣) كتاب المجروحين لابن حبان ١٠٧/١ .

(٤) إكمال تهذيب الكمال ٢٨٧/١ .

(٥) إكمال تهذيب الكمال ٢٨٤/١ ، تهذيب التهذيب ١٦٠/١ .

(٦) سؤالات السلمي للدارقطني ص ٩٠، تحقيق / فرق من الباحثين بإشراف د/ سعد بن عبد الله الحميد، د/ خالد الجريسي ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ .

(٧) سؤالات الحاكم للدار قطني ص ١٢٣ تحقيق / محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

فيما رواه عنه مسعود السجزي في سؤالاته: «ليس بالقوي عندهم» أ.هـ [١] ، وقال أبو نعيم في تاريخ أصبهان: « في حديثه نكارة، وفي مذهبه فساد» أ.هـ [٢] ، وذكره أبو الوليد الباجي في كتابه التعديل والتجريح في باب ذكر أسانيد متفق على إطراحها ، قال : «ومن ذلك ما رواه الشافعي وعبد الرزاق عن إبراهيم بن أبي يحيى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، والعلة في ذلك من إبراهيم بن أبي يحيى كان مالك وابن المبارك ينهيان عنه، وتركه يحيى القطان وابن مهدي وغيرهما، وقال يحيى بن سعيد: لم نترك بن أبي يحيى للقدر، وإنما تركناه للكذب»أ.هـ[٣] ، وقال الخليلي : « لا يروي عن إبراهيم من يزكيه إلا الشافعي، فإنه يقول: «الثقة في حديثه، المتهم في دينه ، وإنما كان يرى القدر، وكان مالك ينهى عنه» أ.هـ [٤]، وقال ابن القيسراني

---

(١) سؤالات السجزي للحاكم ص ٢٢١ ، تحقيق / موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

(٢) تاريخ أصبهان لنعيم الأصبهاني ٢١٠/١، تحقيق / سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(٣) التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد الباجي ٢٩٢/١، ٢٩٣ ، تحقيق د/ أبو لباتة حسين ، دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي ٣٠٨/١ ، تحقيق د/ محمد سعيد إدريس ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

في التذكرة : «إبراهيم ليس بشيء في الحديث» أ.هـ [١]، وقال أيضًا عنه «كذاب» أ.هـ [٢] ، وقال في الذخيرة : «متروك الحديث» أ.هـ [٣] ، ووصفه في أكثر من موضع فيها بأنه : «كذاب» أ.هـ [٤] ، وقال أيضًا عنه معلقًا على حديث : «وإبراهيم يحتمله» أ.هـ [٥] ، وقال عنه في سند حديث آخر : «والبلاء في هذا الحديث من إبراهيم» أ.هـ [٦] ، وقال عنه أيضًا :«كذاب ، وكان مندل إذا روى عنه يكنيه؛ لضعفه» أ.هـ [٧] ، وقال ابن الجوزي : «وقد كانوا يبهرجونه؛ لأنه ليس بثقة، فكان ابن جريج يقول : « حدثنا إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، ويقول تارة : حدثنا أبو الذئب، وكان يحيى بن آدم يقول: إبراهيم بن أبي يحيى المدني، وكان الواحدي يقول: أبو إسحاق بن

---

(١) تذكرة الحفاظ لابن القيسراني ص ٩١ ح ١٩٨، تحقيق / حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .

(٢) تذكرة الحفاظ ص ١٢٣ حديث ٢٨٦ ، ص ٤١٨ حديث ١٠٨٧.

(٣) ذخيرة الحفاظ لابن القيسراني ١/٢٩٠ ، ح ٢٢٧ ، تحقيق د/ عبد الرحمن القريوائي ، دار السلف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م ، وفيها أيضًا ١/٣٥٢ ح ٣٩١ ، ١/٣٩١ ح ٤٨٢ ، ١/٤٨٥ ح ٤٨٢ ، ٢/٧٩٧ ح ١٥٣١ ، ٣/١٥٢٧ ح ٣٣٨٣ ، ٣/١٥٢٨ ح ٣٣٨٦ ، ٣٣٨٧ ... إلخ .

(٤) ذخيرة الحفاظ ١/٤٣٨ ح ٥٩٥ ، ٢/١٠٢٦ ح ٢١٦ .

(٥) المصدر السابق ٣/١٣٠٣ ح ٣٠٦٧ .

(٦) المصدر السابق ٣/١٤٣٨ ح ٣١٥٠ .

(٧) المصدر السابق ٣/١٦١٥ ح ٣٥٩٤ .

محمد، وكان مروان بن معاوية يقول: عبد الوهاب المغربي، إلى غير ذلك، وقال مالك بن أنس، ويحيى بن سعيد وابن معين: «هو كذاب»، وقال البخاري : قد ترك الناس حديثه، وقال النسائي: وعلي بن الجنيد الأزدي هو متروك » أ.هـ [١]، وقال أيضًا في ترجمة إبراهيم بن أبي حية:«...وجملة من في الحديث يقال له إبراهيم بن أبي يحيى سبعة لا يعرف فيهم من ضعف إلا هذا وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى»أ.هـ[٢]، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام : «أحد الأعلام ... وَأَمَّا ابْنُ عَدِيٍّ فَصَلَّحَهُ، وَقَالَ: لَمْ أَجِدْ لَهُ حَدِيثًا مُنْكَرًا إلا عَنْ شُيُوخٍ يَجْهَلُونَ. وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْكِبَارُ، وَلَهُ كِتَابُ الْمُوَطَّأِ، هُوَ أَضْعَافُ مُوَطَّأِ مَالِكٍ، وَأَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ ... وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ مِنَ الضُّعَفَاءِ بِلا رَيْبٍ. وهل هو متروك أَمْ لا؟ فِيهِ قَوْلانُ» أ.هـ [٣] ، وقال في سير سير الأعلام : «هُوَ الشَّيْخُ، العَالِمُ، المُحَدِّثُ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ المَشَاهِيْر ... الفَقِيْهُ ... وَقَدْ كَانَ الشَّافِعِيُّ -مَعَ حُسْنِ رَأْيِهِ فِيْهِ- إذا روى عَنْهُ، رُبَّمَا دَلَّسَهُ، وَيَقُوْلُ: أَخْبَرَنِي مَنْ لاَ أَتَّهِمُ، فَتَجِدُ الشَّافِعِيَّ لاَ يُوَثِّقُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَهُ لَيْسَ بِمُتَّهَمٍ بِالكَذِبِ، وَقَدِ اعْتَرَفَ الشَّافِعِيُّ بِأَنَّهُ كَانَ قَدَرِيّاً، وَنَهَى ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الكِتَابَةِ عَنْهُ» أ.هـ [٤] ، وقال العلائي في جامع التحصيل حين تحدث عن قضية رواية العدل عن غيره ليست تعديلاً له على الأرجح إلا أن يصرح بأنه

---

(١) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٥١/١ ترجمة ١١٦ .
(٢) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٣٢/١ ترجمة ٥٤ .
(٣) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي ٨٠٥/٤ ترجمة ١٤ .
(٤) سير أعلام النبلاء ٤١١/٧ ترجمة ١٢٩٠.

لا يروي إلا عن عدل أو يعرف ذلك من عادته فقال : « وأنه لا يكتفي بقول الراوي : حدثني الثقة من غير ذكر اسمه ، وأما قول الإمام الشافعي ذلك في مواضع ، فقد قال كثيرٌ من أصحابنا إنما قاله لبيان الحجة لمتابعيه لا احتجاج على غيره، وقد عرف من عادته أنه أراد بقوله : من لا أتهم أو حدثني الثقة في مواضع؛ إبراهيم بن أبي يحيى، والأكثرون ضعفوه، وتبين لهم من حاله ما لم يطلع عليه الإمام الشافعي»أ.هـ [1]، وقال علاء الدين مغلطاي في إكماله:«... وقال البرقي في كتاب الطبقات تأليفه: «وممن يكذب في حديثه ابن أبي يحيى ، كان يرمي بالقدر والتشيع والكذب»، وفي كتاب الضعفاء لأبي العرب – حافظ القيروان ومؤرخها – عن محمد بن سحنون: لا يحتج بحديثه عند الأئمة جميعها، لا أعلم بين الأئمة اختلافًا في إبطال الحجة بحديثه»، ... وقال الحافظ أبو إسحاق الحربي في كتاب العلل والتاريخ : رغب المحدثون عن حديثه» أ.هـ [2]، وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب : « وروى عنه الواقدي ما يشبه الوضع ، ولكن الواقدي تالف ، وقال الشافعي في كتاب الحديث : « ابن أبي يحيى أحفظ من الداروردي » أ.هـ [3] ، وقال

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل لصلاح الدين العلائي ص ٩٣ ، تحقيق / حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .

(٢) إكمال تهذيب الكمال ١/٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٣) تهذيب التهذيب ١/١٦١ .

في التقريب : «متروك » أ.هـ [١] ، وقال السخاوي معلقًا على حديث في إسناد إبراهيم بن أبي يحيى : « وأما حكم الحديث على طريقة المحدثين فليس بصحيح لعلل : أولها ضعف إبراهيم ، وفي قول الشيخ جمال الدين : « إنه وثقه جماعة غير الشافعي فيه نظر، فإنا لا نعرف من صرح بأنه ثقة، وإنما نقل الحافظ ابن عدي عن الحافظ أبي العباس بن عقدة أنه قال له : تعلم أحدًا أحسن القول في إبراهيم بن أبي يَحْيى غير الشافعي؟ فقال لي: نعم، حَدَّثَنا أحمد بن يَحْيى الأودي، قالَ: سَألتُ حمدان بن الأصبهاني، يعني مُحَمدا فقلت: أتدين بحديث إبراهيم بن أبي يَحْيى؟، فقال: نعم..، وجزم ابن عدي في ترجمة الفياضي بأن إبراهيم ضعيف ، وحمدان لم يصرح بتوثيق إبراهيم ولا ابن عقدة ، مع أن ابن عقدة شيعي، وإبراهيم نسبوه إلى الرفض ، فلا يستغرب أن يتعصب له» أ.هـ [٢] ، وأما الإمام ابن عدي فإنه ترجم في الكامل وساق أقوال أئمة الجرح والتعديل ، ومما قاله : « سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيد فقلت: تعلم أحدا أحسن القول في إبراهيم بن أبي يَحْيى غير الشافعي؟ فقال لي: نعم، حَدَّثَنا أحمد بن يَحْيى الأودي، قالَ: سَألتُ حمدان ابن الأصبهاني، يعني مُحَمدا فقلت: أتدين بحديث إبراهيم بن أبي يَحْيى؟ فقال: نعم.، ثم قَال لي أحمد بن مُحَمد بن سَعِيد: نظرت في حديث إبراهيم بن

---

(١) تقريب التهذيب ص ٩٣ ترجمة ٢٤١ .

(٢) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر ٩١٩/٢، ٩٢٠، تحقيق إبراهيم باجس، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .

أبي يَحْيى كثيرا، وليس هو بمنكر الحديث ... وهذا الذي قاله كما قال، وقد نظرت أنا أَيضًا في حديثه الكثير فلم أجد فيه منكرا إلاَّ عن شيوخ يحتملون، وقد حدث عنه ابن جُرَيج والثوري وعباد بن منصور ومندل، وأَبُو أيوب ويحيى بن أيوب المصري وغيرهم من الكبار» أ.هـ [١] ثم ساق له عدة روايات وأردفها بقوله : « وإبراهيم بن أبي يَحْيى ذكرت من أحاديثه طرفا، روى عنه ابن جُرَيج والثوري وعباد بن منصور ومندل ويحيى بن أيوب، وهؤلاء أقدم موت منه وأكبر سنا، وله أحاديث كثيرة، وله كتاب الموطأ أضعاف موطأ مالك، ونسخا كثيرة، وهذا الذي قاله ابن سَعِيد هو كما قال، وقد نظرت أنا في أحاديثه وتبحرتها وفتشت الكل منها فليس فيها حديث منكر، وإِنَّما يروي المنكر إذا كان العهدة من قبل الراوي عنه، أو من قبل من يروي إبراهيم عنه، وكأنه أتى من قبل شيخه لا من قبله، وَهو في جملة من يُكتب حديثه وقد وثقه الشافعي، وابن الأصبهاني وغيرهما» أ.هـ [٢].

ثالثاً : مناقشة التعقب :

بعد استعراض كلام الأئمة والوقوف على كلام الإمامين الذهبي، وابن عدي يتضح أن الراوي المذكور – هو إبراهيم بن أبي يحيى – مجروح عند عامة علماء الجرح والتعديل، وأن سبب الجرح هو الكذب أو الاتهام بالكذب ، إضافة إلى ما قيل فيه من كونه من أهل الأهواء والبدع، ويمكن إجمال ما ورد على ألسنة أئمة الجرح والتعديل فيه فيما يأتي :

---

(١) الكامل لابن عدي ٣٥٧/١ ، ٣٥٨ .

(٢) الكامل لابن عدي ٣٦٧/١ .

١- الكذب .

٢- الاتهام بالكذب .

٣- الوضع .

٤- الترك.

٥- عدم كتابة حديثه .

٦- نكارة أحاديثه .

٧- رواية الأحاديث المنكرة التي لا أصل لها .

٨- الحط عليه والضرب على حديثه .

٩- عدم الاحتجاج به ولا بحديثه .

١٠- النهي عنه وعن حديثه أو عن مجالسته والأخذ منه والتحذير منه.

١١- ذاهب الحديث .

١٢- ضعف الحديث ، أو ليس بالقوي .

١٣- عدم توثيقه .

١٤- أخذ أحاديث الناس ووضعها في كتبه .

١٥- التدليس .

هذه جملة مما قيل فيه.

وأما الحافظ ابن عدي فإنه قد أحسن القول فيه، وذكر أن عددًا من الكبار قد روى عنه ووثقه كالشافعي، وابن الأصبهاني، والحق أن هذا التعديل والتوثيق لا يقوى أمام إطباق عامة علماء الجرح والتعديل على القول

بتضعيفه وطرحه وجرحه؛ لذا فإنه يترجح جانب التجريح على التعديل لهذه الأسباب :

١- إجماع أغلب أئمة الجرح والتعديل على جرحه وضعفه وعدم توثيقه وترك حديثه واتهامه بالكذب، ومن هؤلاء : الإمام مالك بن أنس، وبشر بن الفضل، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وابن أبي مريم، وابن سعد، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن البرقي، وعثمان ابن أبي شيبة، والدارمي، والبخاري، والجوزجاني، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، وأبو حاتم، وابن الجارود، والبزار، والنسائي، وابن حبان، وأبو الفتح الأزدي، وأبو أحمد الحاكم، وأبو عبد الله الحاكم، وأبو نعيم، وأبو الوليد الباجي، وأبو يعلى الخليلي، وابن القيسراني، وابن الجوزي، وضعفه الذهبي، والعلائي، وابن حجر، والسخاوي، وهذا الذي ذكره أئمة الجرح والتعديل يعد جرحًا مفسرًا، والجرح المفسر مقدم على التعديل.

٢- ومما يستند عليه في ترجيح الجرح كون أهل المدينة جميعهم يجرحونه ويقولون عنه : كذاب، وعلى رأسهم الإمام مالك، وهو مدني، فهم أهل بلده، وهم أعرف الناس به، فكلامهم يقدم على غيرهم، وهم مجمعون على ذلك، ولا يظن أنهم يجمعون ويتفقون على ذلك وهو عدل .

٣- لم يوثقه ويحسن القول فيه إلا الإمام الشافعي - رحمه الله - وهذا التوثيق مردود بالآتي :

١- توثيق الشافعي لا يقدم على رأي أغلب المحدثين وكبار الأئمة

مجتمعين؛ لأن اجتماع الحفاظ حجة .

٢- إذا كان الإمام الشافعي قد وثقه فإن عامة المحدثين والحفاظ قد ضعفه؛ لكذبه ولأنه من أهل الأهواء والبدع، ، وإن كان أغلب حديثهم على أنه كذاب، ويروي أحاديث مناكير، أو يأخذ أحاديث الناس ويضعها في كتبه إلى غير ذلك مما قيل في ترجمته ، فجرحه مفسر.

٣- الجرح المفسر مقدم على التعديل ، قال السخاوي في شرح ألفية العراقي في مبحث تعارض الجرح والتعديل : « وقدَّموا : أي الجمهور العلماء .. الجرحَ على التعديل مطلقًا، استوى الطرفان في العدد أم لا؟، قال ابن الصلاح: إنه الصحيح، وكذا صححه الأصوليون.. بل حكى الخطيب اتفاق أهل العلم عليه إذا استوى العددان» أ.هـ [١] ، فهم يذكرون أن الجرح مطلقًا يقدم على التعديل عند التعارض، فكيف إذا كان الجرح مفسرًا والتعديل مجملاً؟، وعدد المعدلين يفوق عدد المجرحين كثرة؟

٤- إذا كان الجرح المفسر مقدم على التعديل، فكيف إذا كان الراوي مجروحًا بالكذب؟ ، لا شك أن الجرح بالكذب من أقوى دوافع رد الرواية وتركها ممن اتهم به أو أطلق عليه لفظ الكذب .

٥- الراوي الذي معنا (إبراهيم بن يحيى) مدني، ومالك ابن أنس حجة على أهل المدينة ، وقد جرحه، فهو حجة على غيره، لأنه بلدية،

---

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي للإمام السخاوي ٢/٣٣، تحقيق / علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

وكيف إذا انضم إلى مالك فقهاء أهل المدينة أجمعهم؟، فهم أهل بلده وأعرف به ممن سواهم، فالقول قولهم فيه .

٦- لقد التمس العلماء سببًا أو دافعًا لتوثيق الشافعي لإبراهيم بن أبي يحيى وروايته عنه وهو كونه سمع منه صغيرًا، وجالسه في حداثته، فحفظ منه في الصغر، والحفظ في الصغر يثبت في الذهن فلما دخل الشافعي مصر في آخر عمره، وأخذ يصنف الكتب احتاج إلى الأخبار، ولم تكن معه كتبه، فكتب من حفظه عنه وهو صغير، فلهذا ظهرت الرواية عنه وكان الشافعي يكنيه .

٧- كان الإمام الشافعي مع تحسين ظنه بإبراهيم بن أبي يحيى يكنيه ولا يذكره باسمه متفقًا بذلك مع سائر من حدث عنه حيث كان يدلسون اسمه، وفي هذا دليل على أنه كان لا يوثقه، وإنما أراد أن يبين أنه ليس بمتهم حيث روى عنه، وإلا فلماذا يكنيه ولا يذكره باسمه ، ويقول : «حدثني من لا أتهم» ؟! ، وقد اعترف هو بأنه كان قدريًا .

٨- تحسين الشافعي الظن به إنما أراد به بيان الحجة لمتابعيه لا الاحتجاج على غيره .

٩- الأكثرون ضعفوه لكونهم تبين لهم من حاله ما لم يتبين للشافعي وغيره، واطلعوا ما لم يطلع عليه .

١٠- ما أخرجه الشافعي عنه إنما هو في الشواهد وفضائل الأعمال، ولم يخرج له حديثًا في فرض، هذا قاله الساجي، لكن تعقبه الحافظ ابن حجر بقوله : «هذا خلاف الموجود» أ.هـ .

١١- فإن قيل : وثقه جماعة غير الشافعي مثل حمدان بن الأصبهاني،

وابن عدي ، فيرد على ذلك :

١٢- **بأنه لا يعرف أن أحدًا صرح بأنه ثقة، وإنما نقل ابن عدي عن ابن عقدة قوله: هل تعلم أن أحدًا أحسن القول في إبراهيم بن أبي يحيى غير الشافعي؟ ، قال : نعم ... إلخ ما قاله الحافظ ابن عدي في الكامل .

١٣- ** إن كان قد وثقه الشافعي وجماعة فإنهم جماعة قليلة، حدثوا عنه ، والأكثرون مجمعون على ضعفه، وتركه ، سائر الأئمة ، حتى قال يحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون، ويحيى بن معين وغير واحد من الكبار : « هو كذاب » .

١٤- ** الإمام ابن عدي جزم بضعفه في ترجمة موسى بن وردان، فإنه قال عن إبراهيم بن أبي يحيى هذا : « وإبراهيم لين»[1] وقال عنه في ترجمة أحمد بن ميسرة : « وإبراهيم يحتمل لضعفه» [2] ، بل قال في ترجمة حصين والد داود عن حديث في إسناده إبراهيم بن أبي يحيى : « وهذا الذي ذكرته البلاء فيه من إبراهيم بن أبي يحيى لا من حصين ولا من ابنه داود » [3] ، فجعل إبراهيم متهمًا بهذا الحديث فكيف يحسن ابن عدي القول فيه، وقد صرح بضعفه واتهامه؟ مع أنه قد قال في ترجمته : البلاء ممن روى عنه أو

---

(1) الكامل لابن عدي ٥٤٦/٩ ترجمة ١٨٣٤ .
(2) المصدر السابق ٣٨٢/١ ترجمة ٢ .
(3) المصدر السابق ٩٥/٤ ترجمة ٥٢٠.

روى إبراهيم عنه، كيف وقد تبين غير ذلك .

رابعاً : **الخلاصة** :

ترجيح أن إبراهيم بن أبي يحيى أنه مجروح ولا عبرة بقول من وثقه، وقد رغب المحدثون عنه، وتركوا حديثه، وهذا رأي أغلب الحفاظ والأئمة، وأما من حسن القول فيه وروى عنه فهم جماعة قليلة لا يشتد رأيهم أمام إجماع المحدثين، وقد أجاب الأئمة عن سبب هذا التوثيق ، وما قيل من أقوال العلماء يؤيد ما ذهب إليه الإمام الذهبي في إبراهيم بن أبي يحيى وهو كونه أحد الضعفاء ، وقد اتفقت أقوال الذهبي في كتبه على تضعيفه .

خامساً : **النتيجة** :

ترجيح ما ذهب إليه الحافظ الذهبي في إبراهيم بن أبي يحيى؛ لأنه متسق ومتوافق مع أقوال المحدثين وأئمة الجرح والتعديل ، والأخذ بقول الذهبي أولى من كلام ابن عدي في إبراهيم هذا، وقد تناقض ابن عدي في إبراهيم هذا فأحسن القول فيه في ترجمته، ومال إلى تضعيفه واتهامه في ترجمة موسى وردان، وأحمد بن ميسرة، وحصين ، فلم يصب في تعديله، وبذا يسلم للذهبي ما استدركه على الإمام ابن عدي .

* * *

✍ التعقب الرابع
٤ ـ أحمد بن الأزهر النَّيْسَابورِي [١]

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : « أحمد بن الأزهر [س ق] النيسابوري الحافظ ، قال ابن عدي: هو بصورة أهل الصدق، قلت: بل هو كما قال أبو حاتم صدوق، وقال النسائي وغيره: لا بأس به، وقد أدرك كبار مشيخة الكوفة عبد الله ابن نمير وطبقته، وحدث عنه جلة، ولم يتكلموا فيه إلا لروايته عن عبد الرزاق عن معمر حديثاً في فضائل على، يشهد القلب أنه باطل، وقال أبو حامد بن الشرقي: السبب فيه أن معمرا كان له ابن أخت رافضي، فأدخل هذا الحديث في كتبه، وكان معمر مهيبا لا يقدر أحد على مراجعته، فسمعه عبد الرزاق في الكتاب، قلت: وكان عبد الرزاق يعرف الأمور، فما جسر يحدث بهذا إلا سرا لأحمد بن الأزهر ولغيره، فقد رواه محمد

---

(١) النَيْسَابُوري : بفتح النون وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفتح السين المهملة وبعد الألف باء منقوطة بواحدة وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى نيسابور، وهي أحسن مدينة واجمعها للخيرات بخراسان، والمنتسب إليها جماعة لا يحصون . (الأنساب للسمعاني ١٣/ ٢٣٤).

بن حمدون النيسابوري، عن محمد بن علي بن سفيان النجار، عن عبد الرزاق، فبرئ أبو الأزهر من عهدت» أ.هـ [١] .

دراسة التعقب

أولاً : تحرير محل النزاع :

اختلف الحافظ الذهبي – رحمه الله – مع الإمام ابن عدي في الحكم على أحمد بن الأزهر، فبينما يراه الإمام ابن عدي : «بصورة الصدق» أو بصورة أهل الصدق ، فإن الحافظ الذهبي يراه صدوقًا أو ثقة على اختلاف في أقواله، في قول :« صدوق» ، وفي قول : «ثقة» ، وفرق بين قول ابن عدي: « وهو بصورة أهل الصدق» ، وقول الذهبي : «هو صدوق» فالأول يعني أنه يشبه أن يكون صدوقًا، والثاني يعني توثيقه أو على الأقل تشير إلى أنه حديثه حسن إن لم يكن صحيحًا، وبدراسة أقوال أئمة الجرح والتعديل يتبين أي الإمامين أولى قولاً ، وأرجح حكمًا على هذا الراوي ؟

ثانياً : ترجمة الراوي :

هو : « س ق : أحمد بن الأزهر بن منيع بن سليط بن إبراهيم ... أبو الأزهر النيسابوري » أ.هـ[٢] .

روى عن : «إبراهيم بن الحكم العدني (فق) ، وآدم بن أبي إياس العسقلاني (ق) ، وأسباط بن محمد القرشي (فق) ....» أ.هـ [١] ، وغيرهم.

---

(١) ميزان الاعتدال ٨٢/١ ترجمة ٢٩٤ .

(٢) تهذيب الكمال ٢٥٥/١ ترجمة ٦ .

روى عنه:«النسائي، وابن ماجه، وإبراهيم بن أبي طالب...»أ.هـ[٢] ، وغيرهم.

(١) المصدر السابق ٢٥٨/١ .

(٢) المصدر السابق ٢٥٨/١.

أقوال العلماء فيه :

قال أحمد بن سيار : «كتب عنه الناس، حسن الحديث ...» أ.هـ [١]، وقال أبو حاتم وصالح بن محمد جزرة : « صدوق» أ.هـ [٢] ، وقال النسائي: «لا بأس به» أ.هـ [٣] ، وقال أحمد بن يحيى التستري : «لما حدث أبو الأزهر النيسابوري بحديثه عن عبد الرزاق في الفضائل، أخبر يحيى بن معين بذلك ، فبينا هو عنده في جماعة من أهل الحديث إذ قال يحيى بن معين: من هذا الكذاب النيسابوري الذي حدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟ ، فقام أبو الأزهر فقال : هو ذا أنا، فتبسم يحيى بن معين، وقال : أما إنك لست بكذاب، وتعجب من سلامته ، وقال : الذنب لغيرك في هذا الحديث» أ.هـ [٤] ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : « يخطئ»أ.هـ[٥] ، وقال أبو أحمد الحاكم : « ما حدث من أصل كتابه فهو أصح ، ... ورأيت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة – رحمه الله – إذا حدث عنه قال : حدثنا أبو الأزهر من أصله، وأخبرني بعض أصحابنا عنه أنه كان يكتب في كتابه : حدثنا أبو الأزهر من

---

(١) تهذيب التهذيب ١٢/١ ، ١٣ ترجمة ٦ .

(٢) الجرح والتعديل ٤١/٢ ترجمة ١١ ، وتهذيب الكمال ٢٥٨/١ .

(٣) تسمية مشايخ النسائي وذكر المدلسين له ص ٧٩ ترجمة ١ – تحقيق د/ حاتم العوني ، دار عالم الفوائد ، مكة ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ ، تهذيب الكمال ٢٥٨/١ .

(٤) تاريخ بغداد ٦٦/٥ ترجمة ١٩١٦.

(٥) الثقات لابن حبان ٤٣/٨ ترجمة ١٢١٧٠ .

أصله، ثنا أبو الأزهر تلقينا وذاك أنه كبر ، فربما يلقن ما يخشى عليه » أ.هـ[١] .

وقال ابن شاهين في الأفراد له : «ثقة نبيل» أ.هـ [٢] ، وقال الدارقطني : « لا بأس به ، وقد أخرج في الصحيحين عمن هو دونه وشر منه» أ.هـ [٣] ، وقال الإمام الحاكم في مستدركه معلقًا على حديث في سنده أبو الأزهر هذا : « صحيح على شرط الشيخين، وأبو الأزهر بإجماعهم ثقة ، وإذا تفرد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح، سمعت أبا عبد الله القرشي يقول : سمعت أحمد بن يحيى الحلواني يقول : لما ورد أبو الأزهر من صنعاء ، وذاكر أهل بغداد بهذا الحديث أنكره يحيى بن معين، فلما كان يوم مجلسه ، قال في آخر المجلس : أين هذا الكذاب...» أ.هـ [٤] ، وذكر القصة السابقة بنحوها، وتعقبه الذهبي بقوله : «هذا وإن كان رواته ثقات ، فهو منكر ، ليس ببعيد من الوضع»أ.هـ [٥]، وقال الحاكم أيضًا : « قرأت بخط أبي عمرو المستملي : : سألت محمد بن يحيى عن أبي الأزهر فقال : أبو الأزهر من أهل الصدق والأمانة، نرى أن يكتب عنه ، وقال أيضًا : حدثني أبو محمد بن أبي حامد،

---

(١) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم ٤١٥/١ ترجمة ٣٦٠ .
(٢) إكمال تهذيب الكمال ١٧/١ ترجمة ٦ .
(٣) سؤالات السلمي للدارقطني ص ٨٨ .
(٤) مستدرك الحاكم ١٣٨/٣ حديث ٤٦٤٠، تحقيق / مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
(٥) مستدرك الحاكم - تعليق الذهبي عليه - ١٣٨/٣.

عن مكي ابن عبدان، قال : سألت مسلم بن الحجاج عن أبي الأزهر، فقال : اكتب عنه، قال الحاكم أبو عبد الله : وهذا رسم مسلم في الثقات » أ.هـ [١] ، وقال الحاكم أيضًا : «ولعل متوهمًا يتوهم أن أبا الأزهر فيه لين لقول ابن خزيمة في مصنفاته : حدثنا أبو الأزهر – وكتبته من كتابه – وليس كما يتوهم، فإن أبا الأزهر كف بصره في آخر عمره ، وكان لا يحفظ حديثه ، فربما قرئ عليه في الوقت بعد الوقت، فقيد أبو بكر بسماعاته منه بهذه الكلمة» أ.هـ [٢] ، وقال معقبًا على الحديث الوارد في فضائل سيدنا علي : « حدث به ابن الأزهر ببغداد في حياة أحمد وابن المديني ، فأنكره من أنكره حتى تبين للجماعة أن أبا الأزهر برئ الساحة منه، فإن محله محل الصادقين ، وقد توبع عليه عن عبد الرزاق»أ.هـ [٣] ، وقال أبو بكر البرقاني : « لا بأس به»أ.هـ [٤]، وقال الخليلي عنه في روايته لهذا الحديث : « ولا يسقط أبو الأزهر بهذا الحديث فإن أبا حامد الشرقي – وكان إمامًا في وقته – قال : استغنينا عن الغراق ببنادرة الحديث بنيسابور محمد بن يحيى الذهلي، وعبد الرحمن بن بشر ، وأبو الأزهر » أ.هـ [٥] ، وقال الخطيب البغدادي : « قَالَ

---

(١) تهذيب الكمال ٢٥٨/١ .
(٢) سير أعلام النبلاء ٦٤/١٠ ترجمة ٦٤ .
(٣) المصدر السابق ٦٤/١٠ .
(٤) إكمال تهذيب الكمال ١٧/١ .
(٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٨١٤/٢ ، والبنادرة : جمع البُنْدار ، وهو : « بضم الباء الموحدة ، وسكون النون، وفتح الدال المهملة، وفي آخرها الراء ، هذه النسبة إلى من يكون مكثرًا من شيء يشترى منه من هو أسفل منه أو أخف ==

ابن نعيم: وسمعت أَبَا أَحْمَد الْحَافِظُ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا حامد ابن الشرقي، وسئل عَنْ حديث أَبِي الأزهر، عَنْ عَبْد الرزاق، عَنْ معمر فِي فضائل عَلِيّ، فَقَالَ: أَبُو حامد هَذَا حديث باطل، والسبب فيه أن معمرا كَانَ لَهُ بْن أخ رافضي، وَكَانَ معمر يمكنه من كتبه فأدخل عَلَيْهِ هَذَا الحديث، وَكَانَ معمر رجلا مهيبا لا يقدر عَلَيْهِ أحد فِي السؤال والمراجعة، فسمعه عَبْد الرزاق فِي كتاب ابْن أخي معمر» أ.هـ [١] ، ثم قال الخطيب عن هذا الحديث بعد أن ذكر قصة أبي الأزهر مع عبد الرزاق : « وقد رواه مُحَمَّد بْن حمدون النَّيْسَابُورِيّ، عَنْ مُحَمَّد ابْن عَلِيّ بْن سُفْيَان النجار، عَنْ عَبْد الرزاق، فبرئ أَبُو الأزهر من عهدته إذ قد توبع على روايته والله أعلم» أ.هـ [٢] ، وقال الإمام الذهبي في كتابه الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم عنه : «ثقة، صاحب حديث، رحل إلى عبد الرزاق فانفرد عنه بذاك الحديث ، في مناقب علي (ﷺ) تكلم فيه ابن معين ، ثم عذره ، واحتج به النسائي ، والناس» أ.هـ [٣] ، وقال في

==حالاً وأقل مالاً منه، ثم يبيع ما يشتري منه من غيره ، وهذه لفظة أعجمية ...» (الأنساب للسمعاني ٢/٣٣٥ ، ٣٣٦) هذا أصل معناها، وتطلق على الناقد كما جاء في حاشية نسخ تهذيب الكمال من تعليق المزي . (ينظر : تهذيب الكمال ١/٢٥٩) ، فهي تعني إذن المتكثر من الشيء أو الناقد له . .

(١) تاريخ بغداد ٥/٦٦ .

(٢) المصدر السابق ٥/٦٦ .

(٣) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي ص ٤٤ ، ٤٥ ، تحقيق / محمد بن إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

المغني : «ثقة، تكلم فيه ابن معين، ثم عذره.... » أ.هـ [١] ، وقال في المقتني « ثقة» أ.هـ [٢] ، وقال في التذكرة : « الحافظ ، ثقة» أ.هـ [٣] ، وقال في الديوان : «حافظ ، ثقة، غمزه ابن معين » أ.هـ [٤] ، وقال في السير : « الإمام، الحافظ الثبت ... محدث خراسان في زمانه ، ... وهو ثقة بلا تردد ، عابه ما نقموا عليه ذاك الحديث في فضل علي (ﷺ) ولا ذنب له فيه...»أ.هـ[٥] ، ثم قال : « ولتشيع عبد الرزاق سر بالحديث ، وكتبه وما راجع معمرًا فيه، ولكنه ما جسر أن يحدث به لمثل أحمد وابن معين وعلي ، بل ولا خرجه في تصانيفه، وحدث به وهو خائف يترقب»أ.هـ[٦] ، وقال علاء الدين مغلطاي : «والحديث الذي أنكر عليه ... حدث به ببغداد في حياة أحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، فأنكره من أنكره حتى تبين للجماعة أن أبا الأزهر برئ الساحة منه، وأن محله محل الصدق

---

(١) المغني في الضعفاء للذهبي ٣٣/١ ترجمة ٢٤٠ .

(٢) المقتني في سرد الكنى للذهبي ٨٥/١ ترجمة ٣٨٢ ، تحقيق محمد صالح المراد ، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي ٩٧/٢ ترجمة ٥٦٥ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

(٤) ديوان الضعفاء للذهبي ص ٢ ترجمة ٨ .

(٥) المسير ٦٣/١٠ ، ٦٥ ترجمة ٢١٢٠.

(٦) المسير ٦٣/١٠ ، ٦٥ .

والصادقين » أ.هـ [١] ، وقال الهيثمي في حديث فضل سيدنا علي (ﷺ) في المجمع : «ورجاله ثقات، إلا أن في ترجمة أبي الأزهر ... أن معمرًا كان له ابن أخ رافضي، فأدخل هذا الحديث في كتبه، وكان معمر مهيبًا لا يراجع وسمعه عبد الرزاق » أ.هـ [٢] ، وقال ابن حجر في التقريب : «صدوق، كان يحفظ ، ثم كبر ، فصار كتابه أثبت من حفظه » أ.هـ [٣] ، وقال السيوطي : « وثقه غير واحد » أ.هـ [٤] ، وأما الحافظ ابن عدي فقد قال في ترجمته : « حَدَّثَنَا أحمد بن مُحَمد بن الحسن الشرقي قال: ذكر أَبو الأَزْهَر ، قال: كان عَبْد الرَّزَّاق خرج إلى ضيعته ، فخرجت خلفه ، وهو على بغلة له ، فالتفتُ فرآني ، فقال: يا أبا الأَزْهَر ، تَعَنَّيْتَ هاهُنا؟ فَقَالَ: ارْكَبْ ، قال: فأمرني فركبتُ معه على بغلته ، فقال: ألا أخصك بحديث؟ أخبرني مَعْمَر ، فذكر هذا الحديث ، فلما قدمتُ بَغْدَاد ، وكنتُ في مجلس يَحْيَى بن مَعِين، فذاكرتُ رجلا بهذا الحديث ، فأنكر عَلي حتى بلغ يَحْيَى ، فصاح يَحْيَى ، فقال: من هذا الكَذَّاب ، الذي روى عن عَبْد الرَّزَّاق ، فقمتُ في وسط المجلس قائما ، فقلتُ: أنا رويتُ هذا الحديث ، وأخبرته حين خرجتُ معه إلى القرية ، فسكتَ يَحْيَى قال ابن الشرقي: وبعض هذا الحديث سمعته من أبي الأزهر، وأَبُو الأزهر هذا

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ١٥/١ .

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي ١٣٣/٩ ، حديث ١٤٧٦٠، تحقيق / حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي ، القاهرة ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

(٣) تقريب التهذيب ص ٧٧ ترجمة ٥ .

(٤) طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٢٤٤ ترجمة ٥٤٢ .

كتب الحديث فأكثر، ومَنْ أكثر لا بد من أن يقع في حديثه الواحد والاثنين والعشرة مما ينكره، وسمعتُ ابن الشرقي يقول: قيل لي وأنا أكتب الحديث في بلدي: لم لا ترحل إلى العراق؟ فقلت: وما أصنع في العراق وعندنا من بيادرة الحديث ثلاثة: مُحَمد بن يَحْيى الذهلي، وأَبُو الأزهر أحمد ابن الأزهر وأحمد بن يوسف السلمي، فاستغنينا بهم عن أهل العراق»أ.هـ[١].

، ثم قال ابن عدي : « وأَبُو الأزهر هذا شبيه بصورة أهل الصدق عند الناس، وقد روى عنه الثقات من الناس، وأَمَّا هذا الحديث عن عَبد الرَّزَّاق، فعَبد الرَّزَّاق من أهل الصدق، وَهو ينسب إلى التشيع، فلعله شبه عليه لأنه شيعي» أ.هـ [٢].

ثالثاً : مناقشة التعقب :

بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في أحمد بن الأزهر يتضح أنه قد صرح بتوثيقه عدد كبير من العلماء ، وصرح بأنه صدوق آخرون، وقليل من غمزه أو جعله في مرتبة تشبه الصدوق، وما وجه إليه من غمزٍ أو قدح بسبب حديث عبد الرزاق في فضل سيدنا علي ، أو لقول ابن خزيمة عندما كان يروي عنه : «حدثنا من أصل كتابه » ونحو ذلك، وكل ما غُمز بسبب مردود عليه، وممن وثقه الحافظ ابن شاهين ، والحاكم، والهيثمي ، والذهبي، وذكره ابن حبان في الثقات، وخرج حديثه في صحيحه ، وقال عنه صدوق : الحافظ ، وأحمد بن سيار، وأبو حاتم، وصالح بن محمد، والذهبي في قولٍ له

---

(١) الكامل لابن عدي ٣١٨/١ ترجمة ٣٣ .

(٢) المصدر السابق ٣١٨/١ .

، وابن حجر، وقال عنه : إنه من أهل الصدق: الحافظ ابن عدي، وقال النسائي ، والدارقطني والبرقاني عنه : « لا بأس به» وسبب كلام العلماء فيه وغمزه أمران :

الأول : حديثه في فضل سيدنا علي (ﷺ) ، تكلم فيه ابن معين بسببه.

الثاني : قول الحافظ ابن خزيمة في مصنفاته إذا روى عنه : «حدثنا أبو الأزهر من أصل كتابه، أو حدثنا تلقينا ، أو حدثنا من أصله»

أما السبب الأول فقد برئ أحمد بن الأزهر من عهدته ، وتبين للأئمة أن أبو الأزهر برئ الساحة منه للآتي :

- أن لهذا الحديث قصة وهي : كون معمر له ابن أخ كان رافضيًا ، وكان يمكنه من كتبه، وكان معمر مهيبًا، لا يقدر أحد على مراجعته ولا سؤاله، فوضع هذا الرافضي الحديث ، وجعله في كتاب معمر، فرواه عبد الرزاق بعد أن سمعه من معمر دون مراجعة ولا سؤال ، ثم لما رأى عبد الرزاق أبا الأزهر، وأعجبه حضوره وتبكيره في سماع الحديث ، فخصه بهذا الحديث دون غيره، فلما حدث به أبو الأزهر في مجلس ابن معين وغيره اتهمه ، فلما أخبره بسبب ذلك ، عذره ابن معين، وقال : الذنب لغيرك فيه ، واحتج به بل واحتج به النسائي وغيره .

- أنه توبع أبو الأزهر على روايته لهذا الحديث ، فقد رواه محمد بن حمدون النيسابوري ، عن محمد بن علي بن سفيان النجار عن عبد الرزاق ، فبرئٍ من عهدته إذ قد توبع على روايته .

- كون أبي الأزهر قد أكثر من الحديث ، ومن أكثر من رواية الحديث، لا بد وأن يقع في حديثه الواحد والاثنين ، والثلاثة مما ينكر ، فيغمر في كثرة ما روى .

- تبين للجماعة – أي أئمة الحديث – أن أبا الأزهر برئ الساحة من هذا الحديث، وأن محله محل الصدق والصادقين ، وأنه لا يسقط بهذا الحديث ، ولا يقدح فيه بسببه لكون العهد على غيره فيه، وقد احتج به سائر الأئمة .

وأما السبب الثاني : فإنه لا يفهم منه توهين أبي الأزهر ولا تليينه ، وإنما غايته أن كتابه صار أثبت من حفظه؛ لكونه كف في آخر حياته، فربما قرئ عليه في الوقت بعد الوقت، أو لقن فيتلقن، لأجل هذا صار ما حدث به من أصل كتابه أصح ، وأضبط من حفظه فتقييد ابن خزيمة لسماعاته بهذه الكلمة لذلك ، وهذا لا يقدح فيه، ولا يخرجه من كونه من أهل الصدق ، والأمانة؛ لأنه لم يصدر منه ما يوجب توهينه أو غمزه ، فبقي على الاحتجاج به .

رابعاً : الخلاصة :

أبو الأزهر أحمد بن الأزهر النيسابوري من أهل الصدق والأمانة ومحله محل الصدق والصادقين ، روى عنه الثقات ، وأخرج حديث من دونه في الصحيحين ، وحديثه وهو صغير أصح وأثبت مما كان عليه في آخر حياته، ومع ذلك لم يصدر منه ما يوجب رد روايته أو توهينه وتليينه، وما صدر منه من خطأ لا يوجب ذلك الوهن أو الغمز أو التليين الذي يحط من عدالته ، وهو مغمور في كثير ما رواه؛ لأن من أكثر من الحديث لا بد وأن يقع له في حديثه الواحد والاثنين بل والعشرة مما ينكر ، كما قال ابن عدي نفسه، وقد

وثقه غير واحد من الأئمة ، وحكموا على حديثه بالصحة ، فهو باق على الصدق والأمانة والعدالة ، ولهذا أميل إلى أنه ثقة بلا تردد .

خامساً : **النتيجة** :

الراجح ما ذهب إليه الحافظ الذهبي وهو كون أحمد بن الأزهر مثلما قال الحافظ أبي حاتم «صدوق» لا بصورة الصدق كما قال ابن عدي، وأبو حاتم شديد في الجرح والتعديل ، حاد النفس في الحكم على الرجال ، فصدوق عنده تعني التوثيق لا سيما عند غيره، وهذا الذي ذهب إليه الذهبي متسق مع مجموع أقوال أئمة الجرح والتعديل؛ لذا فلفظ أولى وأقرب من لفظ ابن عدي وأدق، بل إن ابن عدي نفسه عذره في حديث عبد الرزاق، وذكر أن الثقات من الناس قد رووا عنه، فالحق في هذا التعقب مع الحافظ الذهبي .

* * *

✍ التعقب الخامس

٥ ـ إسحاق بن إبراهيم أبو النصر الدمشقي

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : « [صح] وثقه أبو زرعة ، وذكره ابن عدي في الكامل ... قال : وله عن يزيد بن ربيعة الدمشقي ، عن أبي الأشعث ، عن ثوبان ، عن النبي (ﷺ) مقدار عشرين حديثًا كلها غير محفوظة ، وله أحاديث صالحة ، قلت : شيخه يزيد ساقط، فالعهدة على يزيد » أ.هـ (١).

دراسة التعقب

أولاً تحرير محل النزاع :

في هذا التعقب رمز الذهبي بالصحة لإسحاق بن إبراهيم ، ونقل توثيق أبي زرعة، كأنه يؤيد ما ذهب إليه من تصحيح حديث إبراهيم، بينما يشير الإمام ابن عدي إلى ضعف حديثه، من خلال بعض الروايات الشاذة التي وقعت في حديثه، وأشار ابن عدي إلى أنه لم ير له أنكر مما ذكره من حديث في ترجمته ، ولم يوضح ابن عدي على من الحمل في تلك الأحاديث غير المحفوظة؟، وظاهر كلامه يشعر بتضعيف إسحاق بن إبراهيم بهذه الأحاديث ، وبعد دراسة ترجمة إسحاق بن إبراهيم يتضح القول الفصل فيه ،

---

(١) ميزان الاعتدال ١٧٩/١ ترجمة ٧٢٣ .

وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين ، وذكر كلام ابن عدي : « روى عن الثقات ما لا يتابع عليه، وأحاديثه غير محفوظة » أ.هـ[١] .

ثانياً : ترجمة إسحاق بن إبراهيم :

هو : « خ د س : إسحاق بن إبراهيم بن يزيد القرشي، أبو النضر الدمشقي ، مولى عمر بن عبد العزيز » أ.هـ [٢] .

روى عن : «إسماعيل بن عياش، وأبي ضمرة أنس بن عياض الليثي ، وحرملة بن عبد العزيز » أ.هـ [٣] ، وغيرهم .

روى عنه : « البخاري وأبو داود، وأحمد بن إبراهيم بن فيل» أ.هـ [٤] وغيرهم.

أقوال العلماء فيه :

قال أبو مسهر : «ثقة» أ.هـ [٥] ، وقال أبو زرعة : «كان من الثقات البكائين» أ.هـ [٦] ، وقال إسحاق بن سيار : «ثقة من الثقات» أ.هـ [٧] ، وقال

---

(١) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ١/٩٧ / ٢٩٥ .
(٢) تهذيب الكمال ٢/٣٨٩ ترجمة ٣٣٤ .
(٣) تهذيب الكمال ٢/٣٨٩ .
(٤) المصدر السابق ٢/٣٩٠ .
(٥) الجرح والتعديل ٢/٢٠٩ ترجمة ٧٢٣ ، تهذيب الكمال ٢/٣٩٠ ، تاريخ دمشق لابن عساكر ٨/١٧٤ تحقيق عمرو العمروي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
(٦) تهذيب الكمال ٢/٣٩٠ ، تاريخ دمشق لابن عساكر ٨/١٧٤ ، الضعفاء لأبي زرعة ٣/٨٤٤ ترجمة ٣٠ .
(٧) تاريخ دمشق لابن عساكر ٨/١٧٤ ترجمة ٦٢١ .

أبو داود : «ما رأيت بدمشق مثله ، كان كثير البكاء ، كتبت عنه»أ.هـ[١] وقال أبو حاتم : « كتب عنه ، وهو ثقة» أ.هـ [٢] ، وقال النسائي : «ليس به بأس»أ.هـ [٣]، وقال ابن الجارود أيضًا : ليس به بأس» أ.هـ [٤] ، وقال ابن أبي حاتم : «كتب عنه أبي ، قال : وسمعت أبا زرعة يقول: أدركناه ولم نكتب عنه» أ.هـ [٥]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال:«ربما خالف»أ.هـ [٦] [٦] وقال الدارقطني : « ثقة» أ.هـ [٧] ، وذكره في كتابه : «أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم»أ.هـ [٨] ، وذكره الكلاباذي في رجال البخاري ، وقال : « روى عنه البخاري في العلم ،

---

(١) سؤالات الآجري لأبي داود ص ٢٥٠ ، تحقيق أبي عمرو الأزهري ، دار الفاروق الحديثة القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .

(٢) الجرح والتعديل ٢/٢٠٩ .

(٣) تاريخ ابن عساكر ٨/١٧٣ ، بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم ٣/١٤٤١ ، تحقيق د/ سهيل زكار ، دار الفكر ، تهذيب الكمال ٢/٣٩١ .

(٤) إكمال تهذيب الكمال ٢/٧٦ ترجمة ٣٨٣ .

(٥) الجرح والتعديل ٢/٢٠٨ ، الضعفاء لأبي زرعة ٣/٨٤٤ .

(٦) الثقات لابن حبان ٨/١١١ ترجمة ١٢٤٨١ .

(٧) سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه ١٦/٢٩ تحقيق عبد الرحيم القشقري القشقري ، نشر كتاب خانة جميلي ، باكستان ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ، تاريخ دمشق لابن عساكر ٨/١٧٥ .

(٨) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم ومسلم للدارقطني ١/٦٠ ترجمة ٤٨ تحقيق يوران الضناوي ، وكمال الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

والوضوء، وغير موضع» أ.هـ [١]، وقال أبو علي الجياني: كان ثقة»أ.هـ[٢] ، وذكره محمد بن خلفون في شيوخ البخاري ومسلم ، وقال عنه : « ليس به بأس»أ.هـ ، وقال أبو الفتح الموصلي : «لا يتابع على حديثه» أ.هـ [٣] ، وقال وقال الذهبي في كتابه : « من تكلم فيه وهو موثق» : « ثقة ، بكاء ، عابد ، وله أحاديث غير محفوظة ، قاله ابن عدي» أ.هـ [٤]، وقال في الكاشف : «ثقة بكاء» أ.هـ [٥] ، وقال في المغني : «مشهور ثقة» أ.هـ [٦] ، ورمز له في الميزان أ.هـ [٧] ما يدل على توثيقه (صح)، وهي تعني أنه تكلم فيه بلا حجة ، كما سبقت الإشارة إليه في أول التعقب أ.هـ [٨] ، وقال ابن حجر : « صدوق، ضعف بلا مستند » أ.هـ [٩] ، وتعقباه في التحرير[١٠]، وأما الإمام

---

(١) معرفة رجال صحيح البخاري للكلاباذي ٧١/١ ترجمة ٦٧ ، تحقيق / عبد الله الليثي ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
(٢) إكمال تهذيب الكمال ٧٧/٢ .
(٣) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم لابن خلفون ص ٩٩ ، ١٠٠ ترجمة ٧١ ، تحقيق عادل سعد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى .
(٤) من تكلم فيه وهو موثق للذهبي (الرحيلي) ٩٧/١ ترجمة ٢٨ .
(٥) الكاشف ٢٣٣/١ ترجمة ٢٧٩ .
(٦) المغني ٦٨/١ ترجمة ٥٣٢ .
(٧) ميزان الاعتدال ١٧٩/١ .
(٨) ص ٧٣٦ من البحث.
(٩) تقريب التهذيب ص ٩٩ ترجمة ٣٣٤ .
(١٠) تحرير تقريب التهذيب ١١٤/١ .

ابن عدي فإنه ذكر له حديثًا وقال عقبة : «وهذا الحديث من حديث هشام بن عروة غير محفوظ، وأبو النضر الدمشقي هذا يحدث عن يزيد بن ربيعة، وهو دمشقي أيضًا، عن أبي الأشعث الصنعاني ، وهو من صنعاء دمشق ، عن ثوبان، عن النبي (ﷺ) – مقدار عشرين حديثًا، كلها غير محفوظة ، حدثناه علي بن الحسن بن عبد الجبار البلدي، عن إسحاق بن سيار عنه، ولأبي النضر أحاديث صالحة، ولم أر له أنكر مما ذكرته » أ.هـ [١] .

ثالثًا : **مناقشة التعقب** :

بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل يتضح أن جمهور الأئمة على توثيقه، ولم يتكلم فيه أحد، سوى ما قاله ابن عدي من كونه روى عشرين حديثًا غير محفوظة، وروى حديثًا منكرًا ، وقال : «لم أر له أنكر مما ذكرته» أ.هـ [٢] ، فقد وثقه أبو مسهر ، وأبو زرعة ، وإسحاق بن سيار، وأبو حاتم، والدارقطني، وأبو علي الجيالي ، والذهبي، وقال النسائي ، وابن الجارود ، ومحمد بن خلفون : « ليس به بأس» ، وإنما تكلم فيه ابن عدي وغيره – كأبي الفتح الأزدي – بسبب أنه روى أحاديث ضعيفة عن بعض الشيوخ الضعفاء الحمل فيه عليهم ، وهو برئ من تلك الأحاديث، وقد بين ذلك أئمة الجرح والتعديل ، ومن كلامهم يتبين أنه ضعف بلا مستند كما قال الحافظ ابن حجر في التقريب، فهم مجموعون على أن شيخه يزيد بن ربيعة الذي روى عنه هذه الأحاديث ضعيف، وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن عساكر بقوله

---

(١) الكامل لابن عدي ٥٥١/١ ترجمة ١٦٦ .

(٢) الكامل لابن عدي ١/

: «وتلك الأحاديث أتى الوهم فيها من يزيد بن ربيعة لا من أبي النضر؛ لأن يزيد مشهور بالضعف» أ.هـ [١] ، وكذا قال الذهبي : «شيخه يزيد ساقط ، فالعهدة على يزيد» أ.هـ [٢] ، وذكر كلامهما الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب وارتضى ما قالا أ.هـ [٣] ، وذكر ابن خلفون حديثًا عن أبي الفتح الأزدي حديثًا مرفوعًا عن ابن عباس في الوصية ، ثم قال : «كذا قال : عن النبي (ﷺ) ، والمحفوظ من قول ابن عباس لا يرفعه ، وقد رواه هشام بن عمار» أ.هـ [٤] ، وعقب عليه ابن خلفون فقال : «الحمل في رفع هذا الحديث على عمر بن المغيرة لا على إسحاق ، وقد رواه الثوري ، وزهير بن معاوية ، وأبو معاوية الضرير، وغيرهم عن داود، عن عكرمة، عن ابن عباس موقوفًا » أ.هـ [٥] ، وقال ابن حجر في التهذيب: «عمر ضعيف جدًا ، فالحمل فيه عليه، وقد رواه الثوري وغيره عن داود موقوفًا » أ.هـ [٦] ، وقال في مقدمة هدي الساري : «وذكر له الأزدي حديثًا خالفه فيه من هو أضعف

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر ١٧٢/٨ .

(٢) ميزان الاعتدال ١٧٩/١ .

(٣) تهذيب التهذيب ٢٢٠/١ .

(٤) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم ص ١٠٠ .

(٥) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم ص ١٠١ بتصرف يسير ، إكمال تهذيب الكمال ٧٧/٢ .

(٦) تهذيب التهذيب ٢٢٠/١ .

منه، وكذا قال ابن حبان : «ربما خالف » وأورد له ابن عدي أحاديث الحمل فيها على شيخه ، وروى عنه أبو داود ، واحتج به النسائي» أ.هـ [١] .

وهذه بعض أقوال أئمة الجرح والتعديل في شيخ إسحاق بن إبراهيم :

قال أبو مسهر: « كان يزيد بن ربيعة فقيهًا غير متهم، فأنكر عليه أنه أدرك أبا الأشعث، ولكن أخشى عليه سوء الحفظ والوهم» أ.هـ [٢]،وقال البخاري : «في حديثه مناكير» أ.هـ [٣]، وفي الضعفاء : « حديثه منكر» أ.هـ[٤]، وقال الجوزجاني: «أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة»أ.هـ[٥]، وفي رواية أخرى قال : «أحاديث يزيد بن ربيعة أباطيل، أخاف أن تكون موضوعة» أ.هـ [٦]، وقال أبو زرعة:«رأيت دحيمًا وهشامًا يبطلان حديثه»أ.هـ[٧]،وقال إسحاق بن سيار: «ضعيف»أ.هـ[٨] ، وذكـره ابن الجارود

---

(١) مقدمة صحيح البخاري (هدي الساري) لابن حجر العسقلاني ص ٣٨٩ ، دار المعرفة بيروت – ١٣٧٩هـ .

(٢) ميزان الاعتدال ٤٢٢/٤ ترجمة ٩٦٨٨ .

(٣) التاريخ الأوسط للبخاري ١٥٨/٢ ترجمة ٢١٤٥ ، تحقيق / محمود زايد، دار الوعي، حلب ، مكتبة دار التراث القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م .

(٤) الضعفاء الصغير للبخاري ص ١٤١ ترجمة ٤٢٥ .

(٥) ميزان الاعتدال ٤٢٢/٤ .

(٦) الكامل لابن عدي ١٣٣/٩ ترجمة ٢١٦ .

(٧) لسان الميزان لابن حجر ٢٨٦/٦ ترجمة ١٠٠٨ ، تحقيق جار المعارف النظامية – الهند، نشر مؤسسة الأعلمي – بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م .

(٨) تاريخ دمشق لابن عساكر ١٧٥/٦٥ ترجمة ٨٢٦٩ .

الجارود في الضعفاء أ.هـ [١] ، وقال النسائي : «متروك الحديث شامي» أ.هـ [٢]، وفي موضع آخر : « ليس بثقة» أ.هـ [٣] ، وقال العقيلي : «متروك الحديث »أ.هـ[٤]، وابن أبي حاتم عن أبيه: «سألت دحيمًا عن يزيد بن ربيعة ؟ فقال : كان في بدء أمره مستويًا، ثم اختلط قبل موته، قيل له : فما تقول فيه ؟ قال : ليس بشيء وأنكر حديثه عن أبي الأشعث» أ.هـ [٥] ، وقال أيضًا أيضًا : سألت أبي عن يزيد بن ربيعة ، فقال : «ضعيف الحديث، منكر الحديث، واهي الحديث ، وفي رواية عن أبي الأشعث عن ثوبان مختلط كبير» أ.هـ [٦] ، وذكره ابن حبان في المجروحين وقال : «كان شيخًا صدوقًا إلا أنه اختلط في آخر عمره ، فكان يروي أشياء مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما وافق الثقات فهو معتبر به، لقدم صدقه قبل اختلاطه من غير أن يحتج به ؛ لأن الجرح والعدالة ضدان ، فمتى كامن الرجل مجروحًا لا يخرجه عن حد الجرح إلى العدالة إلا ظهور أمارات العدالة عليه» أ.هـ [٧] ، وقال أبو أحمد الحاكم : «ليس بالمتين عندهم» أ.هـ [٨] ، وعن الدارقطني

---

(١) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ١١٠ ترجمة ٦٤٣ .

(٢) لسان الميزان لابن حجر ٢٨٦/٦ ترجمة ١٠٠٨ .

(٣) لسان الميزان ٢٨٦/٦ .

(٤) المصدر السابق ٢٨٦/٦ .

(٥) الجرح والتعديل ٢٦١/٩ ترجمة ١١٠١ .

(٦) المصدر السابق ٢٦١/٩.

(٧) كتاب المجروحين لابن حبان ١٠٤/٣ ترجمة ١١٨٢.

(٨) لسان الميزان ٢٨٦/٦ .

ثلاث روايات : « من المتّروكين ، وضعيف ، ومتروك» أ.هـ [١] وذكره في كتاب الضعفاء والمتروكين أ.هـ [٢] ، وقال الحافظ ابن عدي فإنه قد قال فيه – بعد أن نقل قول أبي مسهر وغيره – : «ويزيد بن ربيعة هذا؛ أبو مسهر أعلم به؛ لأنه من بلده، ولا أعرف له شيئًا منكرًا قد جاوز الحد فأذكره ، وأرجو أنه لا بأس به في الشاميين»أ.هـ [٣] .

ومع توثيق الأئمة لإسحاق بن إبراهيم لم أقف على جرح فيه، ومن تكلم فيه ليس له دليل، أو حجة يستند عليها، ولم يتكلم عنه سوى الأزدي حيث قال : « لا يتابع على حديثه» ، ولعله قصد الحديث الذي أورده له، فإنه قال هذا القول، ثم أورد له حديثًا خالفه فيه من هو أضعف منه، والحمل في هذا الحديث على شيخه عمر ابن المغيرة، وهو ضعيف جدًا ، فبرئ من عهدته إسحاق بن إبراهيم ، وتكلم فيه ابن عدي بكلام يشعر بضعفه ، وليس هو كذلك ، وذلك بسبب تلك الأحاديث التي رواها، والضعف فيها بسبب أنه رواها عن شيوخ ضعفاء ، فجاء الضعف من قبلهم لا منه، فيبقى أن إسحاق بن إبراهيم ثقة، وما قيل عنه لا شيء .

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر ١٧٦/٦٥ ، سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٧٠ ترجمة ٥٤٨ .

(٢) الضعفاء والمتروكون للدارقطني ١٣٦/٣ ترجمة ٥٨٨ ، تحقيق د / عبد الرحيم القشقري ، نشر مجلة البحوث الإسلامية – المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

(٣) الكامل لابن عدي ١٣٣/٩ ترجمة ٢١٦٠ .

رابعاً : الخلاصة :

إسحاق بن إبراهيم ثقة، لإجماع أئمة الجرح والتعديل وجمهورهم على ذلك، ولا يوجد جرح فيه ، ومن تكلم فيه لا حجة له ، وسبب ذلك كونه روى بعض الأحاديث الضعيفة عن شيوخ ضعفاء ، الحمل عليهم فيها لا عليه ، وهو منها برئ ، وقد برأه جمهور المحدثين من عهدة هذه الأحاديث ، وبينوا أن الحمل فيها على شيوخه ، ومنهم يزيد بن ربيعة أبو كامل .

خامساً : النتيجة :

ترجيح قول الحافظ الذهبي وما ذهب إليه من القول بتوثيق إسحاق ابن إبراهيم وأنه تكلم فيه بلا حجة ، وأنه «ثقة» ، وأن ما ذكره ابن عدي من كونه روى مقدار عشرين حديثًا غير محفوظة، يشعر بضعفه وليس كذلك فالعهدة في هذه الأحاديث على شيخه يزيد بن ربيعة الرحبي، فهو ساقط، وبعض الشيوخ الآخرين ممن روى عنهم هذه الأحاديث الضعيفة، ويبقى صاحب التعقب على عدالته وثقته، ولا حجة لمن ضعفه ولا مستند.

✍ التعقب السادس

٦ ـ إسحاق بن إبراهيم الدَّبَرِي [١]

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : « (صح) إسحاق بن إبراهيم الدبري ، صاحب عبد الرزاق ، قال ابن عدي : استصغر في عبد الرزاق.قلت: ما كان الرجل حديث، وإنما أسمعه أبوه واعتنى به، سمع من عبد الرزاق تصانيفه، وهو ابن سبع سنين أو نحوها، لكن روى عن عبد الرزاق أحاديث منكرة، فوقع التردد فيها، هل هي منه فانفرد بها، أو هي معروفة مما تفرد به عبد الرزاق، وقد احتج بالدبرى أو عوانة في صحيحه وغيره، وأكثر عنه الطبراني، وقال الدارقطني في رواية الحاكم: صدوق ما رأيت فيه خلافاً، إنما قيل: لم يكن من رجال هذا الشأن، قلت ويدخل في الصحيح! قال: أي والله » أ.هـ [٢]

دراسة التعقب

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

يرى الإمام الذهبي أن إسحاق الدبري صدوق، وقد رمز له بالصحة رمز (صح) التي تشير إلى توثيق من قيلت وإن كان قد اختلف أو تكلم فيه ، لكن

---

(١) الدَّبَرِي : بفتح الدال المهملة ، والباء المنقوطة بنقطة من تحت والراء المهملة بعدها، هذه النسبة إلى دبر، قرية من قرى صنعاء اليمن ، المشهور بهذه النسبة أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بمن عباد الدبري . والأنساب للسمعاني ٥/٣٠٤ ترجمة ٥٥٦ .

(٢) ميزان الاعتدال ١/١٨١ ترجمة ٧٣١ .

لا حجة لمن تكلم فيه، والعمل على توثيقه، بينما أورد ابن عدي في ترجمته حديثًا منكرًا إشارة إلى أنه هو علة هذا الحديث ، وبين الإمام الذهبي أنه ليس كذلك، وإن المناكير ليست منه، ولهذا ترجم له في كتابه الكامل ، ورأى أنه متكلم فيه في رواية عبد الرزاق، وقد ألمح إلى ذلك بقوله : « استصغر في عبد الرزاق»، وذكر حديثًا يؤيد كلامه من روايته عن شيخه .

ثانياً : ترجمة إسحاق بن إبراهيم :

هو : «إسحاق بن إبراهيم بن عباد ، أبو يعقوب الدبري » .

روى عن: «عبد الرزاق ، صاحب المصنف» .

روى عنه : أبو عوانة الاسفراييني في صحيحه ، وخيثمة بن سليمان ، والطبراني ، .... وخلق كثير من المغاربة والرحالة » أ.هـ [1] .

أقوال العلماء فيه :

قال النسائي في سمع من سمع من عبد الرزاق بعدما كبر وعمى ومنهم الدبري : « فيه نظر لمن كتب عنه بأخره » ، وقال كتبوا عنه أحاديث مناكير» أ.هـ[2] ، وقال مسلمة بن قاسم : «لا بأس به، وكان صغيرًا في عبد الرزاق، وإنما صح روايته عند سماعه مع أبيه، وكان العقيلي يصحح روايته عن عبد الرزاق، وأدخله في كتابه الصحيح الذي ألفه» أ.هـ [3] ، وقال

---

(1) سير أعلام النبلاء ٤١٦/١٣، ٤١٧ ترجمة ٢٠٣ .

(2) معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) ص ٣٩٦ ، تحقيق د/ نور الدين عتر ، دار الفكر – سوريا ، ودار الفكر المعاصر بيروت ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

(3) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا ٣٠٠/٢ .

الدارقطني: «صدوق، ما رأيت في خلافًا، إنما قيل لم يكن من رجال هذا الشأن ، قلت : ويدخل في الصحيح؟ ، قال : إي والله»أ.هـ [١] ، وقال الحاكم في المستدرك : «إسحاق الدبري صدوق، وعبد الرزاق وأبوه وجده ثقات » أ.هـ [٢] ، وقال أبو بكر الحازمي عن إسناد الحديث فيه الدبري هذا : «هذا إسنادٌ متصل، ورواته ثقات» أ.هـ [٣] ، وقال ابن الصلاح في معرفة أنواع علوم الحديث – نوع المختلطين ومعرفة من خلط في آخر عمره من الثقات ، وذكر الإمام عبد الرزاق منهم فقال : «ذكر أحمد بن حنبل أنه عمي في آخر عمره، فكان يلقن فيتلقن ، فسماع من سمع منه بعدما عمي لا شيء ، وقال النسائي: فيه نظر، لمن كتب عنه بآخره ، قلت : قد وجدت فيما روى عن الطبراني عن إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق أحاديث استنكرتها جدًا ، فأحلت أمرها على ذلك ، فإن سماع الدبري منه متأخر جدًا» أ.هـ [٤]، وقال الصفدي : « سمع مصنفات عبد الرزاق سنة عشر منه باعتناء والده، وكان صحيح السماع»أ.هـ [٥]، وقال ابن الملقن : «صدوق، احتج به أبو عوانة في صحيحه، وإن استصغر في شيخه عبد الرزاق الإمام ، ولا عبرة

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني ص ٧٣ .
(٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم ١٧٤/٣ ح ٤٧٥٥ .
(٣) الاعتبار في الناسخ المنسوخ من الآثار للحازمي ص ٩٦ ، دائرة المعارف العثمانية – حيد آباد، الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ .
(٤) معرفة علوم الحديث ص ٣٩٦ .
(٥) الوافي بالوفيات للصفدي ٢٥٦/٨ ، ٢٥٧ ، تحقيق / أحمد الأرنؤوط ، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث – بيروت ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

لمن تظلم فيه » أ.هـ [١] ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد عن حديث في إسناده الدبري : « رواه الطبراني في الأوسط ، ورجاله ثقات » أ.هـ [٢] ، وقال الذهبي في المغني : «صدوق، قال ابن عدي : استصغر في عبد الرزاق ، قلت : سمع من عبد الرزاق كتبه ، وهو ابن سبع سنين أو نحوها، وروى عنه أحاديث منكرة، فوقع التردد فيها ، هل هي من قبل الدبري وانفرد بها، أو هي محفوظة مما انفرد به عبد الرزاق ؟، وقد احتج بالدبري جماعة من الحفاظ كأبي عوانة وغيره»أ.هـ[٣] ، وقال في تاريخ الإسلام : ، وقال في تاريخ الإسلام : « قال ابن عدي، استصغر في عبد الرزاق ، أحضره أبوه عنده ، وهو صغير جدًا، فكان يقول : فكان يقول : قرأنا على عبد الرزاق، قرأ غيره، وحدث عنه بأحاديث منكرة » أ.هـ [٤]، ثم قال الإمام الذهبي : «قلت: ساق له حديثًا واحدًا من طريق ابن أنعم الإفريقي يحتمل مثله، فأين الأحاديث التي أدعى أنها له مناكير ، والدبري صدوق ، محتج به في الصحيح ، سمع كتبًا فأداها كما سمعها» أ.هـ [٥] ، وقال في السير : «الشيخ «الشيخ ، العالم ، المسند، الصدوق ... راوية عبد الرزاق، سمع منه، في

---

(١) البدر المنير لابن الملقن ٦٤٣/٣، تحقيق / مصطفى أبو الغيط وآخرون، دار الهجرة للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي ٢٧٤/١٠ ح ١٧٩٨٢ .

(٣) المغني في الضعفاء للذهبي ٦٩/١ ترجمة ٥٣٩ .

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي ٧١٤/٦ ترجمة ١٣٥ .

(٥) المصدر السابق ٧١٤/٦ ترجمة ١٣٥ .

سنة عشر ومائتين باعتناء أبيه به ، وكان حدثًا ، وسماعه صحيح، ساق له ابن عدي حديثًا واحدًا عن طريق ابن أنعم الإفريقي يحتمل مثله ، فأين المناكير؟ والرجل قد سمع كتبًا فأداها كما سمعها ، ولعل النكارة من شيخه ، فإنه أضر بآخره، فالله أعلم ، وألف القاضي أبو عبد الله بن مفرج كتابًا في الحروف التي أخطأ فيها الدبري ، وصحف في جامع عبد الرزاق، وقد كان المغاربة يدعون للدبري، ويغدونه بأنهم يطوفون عنه إذا أتوا مكة ويعتمرون عنه ، فيُسَرُّ بذلك » أ.هـ [1] ، وقال في العبر : «كان صدوقًا»أ.هـ[2]، وقال ابن حجر في لسان الميزان « والمناكير التي تقع في حديث الدبري إنما سببها أنه سمع من عبد الرزاق بعد اختلاطه ، فما يوجد من حديث الدبري عن عبد الرزاق في مصنفات عبد الرزاق فلا تلحق الدبري منه تبعه إلا إن صحف أو حرف، وإنما الكلام في الأحاديث التي عنده في غير التصانيف فهي التي فيها المناكير، وذلك لأجل سماعه فيه في حال الاختلاط ، والله أعلم » أ.هـ [3] ، وقال ابن قطلوبغا : «وكان صغيرًا في عبد الرزاق، وإنما صحح روايته عند سماعه مع أبيه، وكان العقيلي يصحح روايته عن عبد الرزاق، وأدخله في الصحيح الذي ألفه...، وأخرج عنه أبو عوانة في صحيحه ، وما كان من حديثه من مصنفات عبد الرزاق لا كلام فيه، وما كان خارجًا

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤١٦/١٣ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ترجمة ٢٠٣ ، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب .

(٢) العبر في خبر من غبر للذهبي ٤١٠/١ .

(٣) لسان الميزان ٣٥٠/١ ترجمة ١٠٨٤ .

عن ذلك ففيه التردد ، هل هو من مفرداته أو مفردات عبد الرزاق » أ.هـ [١] ، وقال السخاوي في فتح المغيث بعد أن ذكر من روى عن عبد الرزاق قبل الاختلاط وبعده عند حديثه عمن اختلط من الثقات وذكر منهم الإمام عبد الرزاق بن همام وأن ممن سمع منه بعد الاختلاط الدبري هذا فقال : «اعتنى به أبوه فأسمعه من عبد الرزاق تصانيفه، وله سبع سنين » أ.هـ [٢] ، وذكر قول ابن الصلاح في الأحاديث المستنكرة التي رواها عن عبد الرزاق ، ثم أردفها بقوله : «ومع ذلك فقد احتج به أبو عوانة في صحيحه، وكذا كان العقيلي يصحح روايته، وأدخله في الصحيح الذي ألفه، وأكثر عنه الطبراني» أ.هـ [٣] ، وقال ابن الكيال في الكواكب النيرات نقلاً عن الذهبي : «واحتج به أبو عوانة في صحيحه وغيره، ومن احتج به لا يبالي بتغييره ؛ لأنه إنما حدث من حفظه انتهى » أ.هـ [٤] ، وقال ابن العماد : «اعتنى به أبوه، وأسمعه الكتب من عبد الرزاق في سنة عشر ومائتين ، وكان صدوقًا» أ.هـ [٥] ، وقال الشيخ الألباني في إرواء الغليل : «... فإن فيه ضعفًا ، ولكن

---

(١) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا ٣٠١/٢ ترجمة ١٣٧٣ .
(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي ٣٧٧/٤ .
(٣) المصدر السابق ٣٧٧/٤ .
(٤) الكواكب النيرات في معرفة الرواة للثقات لابن الكيال ٢٨١/١ ، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي ، دار المأمون ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨١م .
(٥) شذارت الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ٣٥٦/٣ .

يستشهد به فيما وافق عليه الثقات » أ.هـ [١] ، وقال في الإرواء أيضًا عنه : «وفيه ضعف»أ.هـ [٢] ، وقال أيضًا عنه : «فيه كلام» أ.هـ [٣] ، وقال عن رواية إسحاق الدبري عن عبد الرزاق في سلسلة الأحاديث الصحيحة : «وفيها كلام معروف، لأن الدبري سمع من عبد الرزاق وهو ابن سبع سنين» أ.هـ[٤] ، وقال أيضًا في السلسلة الصحيحة عنه : «وفيه كلام معروف» أ.هـ [٥] وقال أيضًا عنه : «الراوي لقسم كبير من كتاب الجامع من المصنف، وهو وهو متكلم فيه» أ.هـ [٦] ، وقال أيضًا في السلسلة الضعيفة عنه : «فيه ضعف»أ.هـ [٧] ، وقال أيضًا عن رواية إسحاق الدبري عن عبد الرزاق في السلسلة الضعيفة : «وفيها مناكير كما ذكر الذهبي وغيره» أ.هـ [٨] ، وقال الشيخ حسن سليم أسد في تعليقه على مجمع الزوائد عنه : «ثقة في غير

---

(١) إرواء الغليل للشيخ الألباني ٤٧/٢ ، حديث ٣٣٩، المكتب الإسلامي بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، زهير الشاويش .

(٢) إرواء الغليل ٣٢٧/٤ حديث ١١٢٥ .

(٣) المصدر السابق ٢٨٠/٧ حديث ٢٢٢٤ .

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ الألباني ٧٣٦/٢ مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .

(٥) المصدر السابق ٥٣٨/٦ .

(٦) المصدر السابق ٦١٣/٦ .

(٧) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشيخ الألباني ٥٤٨/١ ، دار المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

(٨) المصدر السابق ١٤٤/١٤ .

عبد الرزاق» أ.هـ [١] ، وأما ابن عدي فإنه قال : «استصغر في عبد الرزاق ، أحضره أبوه عنده ، وهو صغير جدًا ، فكان يقول : قرأنا على عبد الرزاق – أي من طريق ابن أنعم الإفريقي ، ثم قال عقبه : «وهذا حديث منكر بهذا الإسناد » أ.هـ [٢] .

ثالثاً : مناقشة التعقب :

بعد هذا العرض لأقوال العلماء في الدبري يتضح أنه قد احتج به عدد كبير من الحفاظ وعدلوه ، وقبلوا روايته منهم :

١- أبو عوانة الاسفراييني حيث احتج به وأدخله في صحيحه .
٢- العقيلي حيث صحح روايته عن عبد الرزاق ، وأدخله في كتابه الصحيح .
٣- مسلمة بن قاسم حيث قال عنه : « لا بأس به » .
٤- الطبراني ، وقد أكثر عنه .
٥- الدارقطني حيث قال عنه : «صدوق ، لم أر فيه خلافًا ، وقال يدخل في الصحيح».
٦- الحاكم حيث قال عنه : «صدوق» .
٧- أبو بكر الحازمي : «ثقة » .
٨- الصفدي حيث قال : «كان صحيح السماع» .

---

(١) تحقيق مجمع الزوائد للهيثمي ٢/٦٠ حديث ٣١٢ ، دار المأمون للتراث بيروت .
(٢) الكامل لابن عدي ١/٥٦٠ ترجمة ١٧٧ .

٩- ابن كثير حيث قال عنه : «صدوق .. وإن استصغر في شيخه عبد الرزاق».

١٠- ابن الملقن : «صدوق ولا عبرة بمن تكلم فيه » .

١١- الهيثمي قال عنه : «ثقة» .

١٢- الذهبي : «صدوق» ورمز له بما يدل على الصحة (صح) في ميزان الاعتدال ، وهو يشير إلى أنه تكلم فيه بلا حجة وأن العمل على توثيقه.

١٣- ابن حجر ، وقد قال عنه : «لا تلحقه تبعة ما حدث به عن عبد الرازق – بقصد المناكير عنه – وإنما الكلام في المناكير التي تقع منه في غير حديث عبد الرزاق، لسماعه منه حال اختلاطه».

١٤- ابن العماد : حيث قال عنه : كان صدوقًا .

كما أن تخريج أرباب الصحيح لأحد الرواة في صحاحهم نوع تعديل لذلك الراوي، وهو واحد من الرواة الذين أخرج له بعض أرباب الصحيح، واحتجوا به ، وأما من تكلم فيه فهو ابن عدي في الكامل وبين أن سبب ذلك أنه حدث عن شيخه عبد الرزاق بحديث منكر، وهو من طريق ابن أنعم الإفريقي، ويرد على هذا بالآتي :

١- أن وقوع بعض المناكير في حديث بعض الثقات أو الرواة المعدلين لا يقدح فيه ، ولم يقل أحد من الأئمة الحفاظ أن الثقة أو العدل ليس له ما ينكر، ومنهم ابن عدي نفسه قد قال ذلك ، فإنه قد قال في ترجمة أحمد بن الأزهر : «وأبو الأزهر هذا كتب الحديث فأكثر ، ومن أكثر

لابد أن يقع في حديثه الواحد والاثنين من العشرة مما ينكر» أ.هـ [١] ، فيغمر هذا في كثرة ما رواه.

٢- لم يذكر له ابن عدي مما ينكر سوى حديث واحد، وهذا الحديث مما يحتمل مثله ، والحمل فيه على ابن أنعم الإفريقي، فإنه ضعيف في حفظه، غاية ما هناك أنه سمع شيخه عبد الرزاق حال الاختلاط فحدث عنه، وإنما النكارة جاءت من شيخه بسبب الاختلاط ، فإنه اختلط وتغير بعدما كبر وعمي ، فكان إذا تلقن يتلقن، لهذا قال الذهبي : «فأين الأحاديث التي أدعى أنها له مناكير» يقصد ابن عدي.

٣- الحديث المذكور (المنكر) الذي أعله ابن عدي بالدبري ؛ لم ينفرد به الدبري، فقد تابعه فيه محمد بن علي بن النجار الصنعاني، أخرجه تمام في فوائده قال : أخبرنا أبو القاسم علي بن يعقوب بن إبراهيم ، ثنا أبو الحسن بن محمود الهروي، ثنا محمد بن علي الصنعاني، ثنا عبد الرزاق ، فذكر بإسناده مثله » أ.هـ [٢]، وأخرج هذه المتابعة الخليلي أبو يعلى في الإرشاد ، قال عن هذا الحديث: «تفرد به عبد الرازق عن الثوري، والدبري به مشهور» أ.هـ [٣]، ثم ساق المتابعة فقال : «وحدثنا عبد الله بن محمد المزكي النيسابوري حدثنا محمد بن

---

(١) الكامل لابن عدي ٣١٨/١ ترجمة ٣٣ .

(٢) فوائد تمام ١٠٥/٢ حديث ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، تحقيق / حمدي عبد المجيد السلفي ، مكتبة الرشد، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ .

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي ٤٢٣/١ .

حمدون بن خالد ، حدثنا محمد بن علي بن النجار الصنعاني ، حدثنا عبد الرازق مثله » أ.هـ [١] أو يتهم به؛ للأنفراد به ، وإنما سبب الضعف ابن أنعم الإفريقي، فإنه ضعيف في حفظه ، فقد ضعفه يحيى القطان ، ويحيى بن معين ، وأبو زرعة ، والترمذي والنسائي، والساجي ، وقال أبو حاتم : «يكتب حديثه ، ولا يحتج به » أ.هـ [٢] وقال ابن حجر في التقريب : «ضعيف في حفظه » أ.هـ [٣]، ومنه يظهر أن ابن أنعم الإفريقي هو سبب إعلال هذا الحديث لا الدبري، وقد أشار ابن حجر في اللسان إلى ذلك : «لا تلحقه منه تبعه إلا أن صحف أو حرف»أ.هـ[٤]، وهو هنا لم ينفرد ولم يحرف أو يصحف إنما وقع ذلك من ابن أنعم الأفريقي ، فلا تلحقه تبعة هذا الحديث الذي أخذه عليه ابن عدي.

٤- احتج به أبو عوانه والدارقطني وغيرهما من الحفاظ، وأدخلوه في كتبهم وصحاحهم ، ومن وقع الإصحاح به وبروايته لم يبال بتغيره؛ لأنه إنما حدث من كتبه لا من حفظه ، فأصبح الاعتماد على الكتاب لا على الحفظ ، ومن ثم قبل الناس ما رواه الدبري عن عبد الرزاق واعتمدوه في مصنفاتهم ما لم يظهر لهم ما يوجب رده ؛ لأنه روى عن شيخه

---

(١) الإرشاد للخليلي ٤٢٣/١ .
(٢) الجرح والتعديل ٢٣٤/٥ ، ٢٣٥ ، وينظر : التهذيب ١٧٣/٦ وما بعدها .
(٣) تقريب التهذيب ص ٣٤٠ ترجمة ٣٨٦٢ .
(٤) لسان الميزان ٣٦/٢ ترجمة ٩٩٥.

عبد الرزاق بعد اختلاطه، وقد سمع منه وروى عنه والحال هكذا، فلا يلحقه بذلك شيء ، إلا أن ظهر ما ينكر منه، وتفرد به، وخالف الثقات، فحينئذ يحكم عليها بنا يليق به .

٥- الأحاديث التي في تصانيف عبد الرزاق ليس فيها إشكال أو كلام يتحمل الدبري تبعته، فإنه كما قال الإمام أحمد : « ما كان في كتبه فهو صحيح ، وما ليس في كتبه فإنه يلقن فيتلقن» أ.هـ [1] ، ومنه يظهر أن ما كان في كتاب عبد الرزاق وأخذه عنه الدبري ليس فيه شيء يضعفه أو يقدح فيه لكونه ضبط كتاب ، فهو صحيح ، وأما ما كان حفظًا، فهو ضبط صدر، وقد اختلط عبد الرزاق، وصار يتلقن فيتلقن ، فهذا الذي ينظر فيه ، وينبغي التوقف عنده، فما خالف الثقات وكان منكرًا أو متفردًا فيضعف ، والدبري لا يحمل عليه من ذلك شيء، إنما الكلام في الأحاديث التي عند الدبري في غير تصانيف عبد الرزاق، فهي التي فيها المناكير، وذلك لأجل سماعه منه حال اختلاطه ، وهذه لا تلحقه تبعتها ، وإنما تلحق شيخه عبد الرزاق، وقال الإمام ابن قطلوبغا : «وأخرج عنه أبو عوانه في صحيحه، وما كان من حديثه من مصنفات عبد الرزاق لا كلام فيه ، وما كان خارجًا عن ذلك ففيه التردد هل هو من مفرداته، أو مفردات عبد الرزاق» أ.هـ [2] ، قلت : ويظهر مما سبق أن إسحاق الدبري قد برئت عهدته من أحاديث عبد

---

(١) فتح المغيث ٣٧٧/٤ .

(٢) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ٣٠١/٢ ترجمة ١٣٧٣ .

الرزاق؛ لكون عبد الرزاق قد اختلط في آخر عمره وصار يلقن فيتلقن ، والدبري سمع منه متأخرًا جدًا – في آخر حياته بعدما عمي واختلط ، وما وقع له في حديثه عن عبد الرزاق من شأن التلقين، وهو ما ذهب إليه الذهبي بقوله : «سمع كتبًا فأداها كما سمعها» ، وأما ما عدا أحاديث شيخه عبد الرزاق ينظر فيها، ويحكم عليها بما يليق بحالها، إن وافقت الثقات فهي صحيحة ، وإلا فلا .

رابعاً : الخلاصة :

إسحاق الدبري صدوق، ويدخل حديث في الصحيح ، واحتج به كثير من الأئمة وأدخلوه في صحاحهم، وأما حديثه عن عبد الرزاق فإنه متكلم فيه بسبب ما وقع فيه من نكارات وتفردات، وهذا سببه أنه روى عن شيخه عبد الرزاق حال الاختلاط، فكان إذا تلقن يتلقن، فوقع ذلك بسبب التلقين ، وهو برئ العهدة من هذا غاية الأمر أنه سمع كتبًا فأداها كما سمعها ، وروى ما سمع من شيخه كما هو، فلا تلحقه تبعة هذه النكارات والمخالفات.

خامساً : النتيجة :

من خلال ما سبق يتبين لي رجحان ما ذهب إليه الحافظ الذهبي في تعقبه على ابن عدي من كون إسحاق الدبري محتج به في الصحيح، وليس هو منكر الحديث ، وأن اتهامه بنكارة الحديث بسبب حديث واحد فيه نكارة ليس بثابت؛ لأن ذلك سببه شيخه عبد الرزاق ولا تبعة له فيه، لروايته عنه حال اختلاطه، ووقوع النكارة في حديث واحد، لا يجعله موصوفًا برواية المناكير؛ لوقوع الحديث الواحد أو الاثنين أو الثلاثة من الثقة، مع أنه توبع في هذا الحديث الذي أعله به ابن عدي، فخرجت عهدته عنه، والدبري محتج

به في الصحيح عند كثير من الحفاظ ، ورمز له الذهبي برمز الصحة (صح) في ميزانه ، وحكم حفاظ على أسانيد فيها إسحاق الدبري بأنها جيدة وقوية كان كثير في تفسيره ، أو أن رواتها ثقات كالهيثمي في مجمع الزوائد ، والحازمي في الكواكب النيرات ، وأما استصغاره في شيخه عبد الرزاق فلا يعني سوى مزيد عناية أبيه به ، فقد أسمعه من شيخه صغيرًا ، ولا يعني بحال نكارة الحديث أو حديثه ، أو أنه منكر الحديث في شيخه عبد الرزاق، وذلك لكونه سمع منه حال الاختلاط ، فالمناكير من شيخه عبد الرزاق لا منه هو ، وإنما هو رواها وأداها كما سمعها وتلقاها، بل إن هذه الأشياء المناكير التي وقعت في حديثه عن شيخه عبد الرزاق تعني مزيد حفظه وضبطه، لأنه رواها كما تلقاها من عبد الرزاق دون أن يغير فيها، فلا تقدح فيه بحال على قلتها، فالقول ما قال الإمام الذهبي – رحمه الله – .

* * *

✍ التعقب السابع

٧ ـ إسماعيل بن محمد بن مجمع

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – « إسماعيل بن محمد بن مجمع كذا سماه ابن الجوزي وذكر ابن عدي إسماعيل بن مجمع ، ثم روى عن عباس عن ابن معين، قال : هو وأبوه ضعيفان ، ثم قال ابن عدي : «ليس هو من المعروفين » ، قلت : بلى ، هو إسماعيل بن إبراهيم بن مجمع ، نسب إلى جده» أ.هـ [١] .

دراسة التعقب

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

اختلف قول الإمامين في إسماعيل بن مجمع ، فرأى الحافظ الذهبي أنه من المعروفين واستدرك ذلك على ابن عدي، الذي يرى أنه ليس من المعروفين المشهورين .

وبدراسة أقوال أئمة الجرح والتعديل سيتضح رجحان أحد القولين .

ثانياً : **ترجمة إسماعيل محمد بن مجمع** :

هـو : إسماعيل بن زيد بن مجمـع، أبو إبراهيم ، والـد إبراهيـم

---

(١) ميزان الاعتدال ٢٤٧/١ ترجمة ٩٣٦ .

ابن إسماعيل بن مجمع [١] أو إسماعيل بن محمد بن مجمع» [٢] ، أو إسماعيل ابن مجمع [٣] نسبة إلى جده، أو إسماعيل بن إبراهيم بن مجمع»[٤] ، وقيل ابن يزيد»[٥].

أقوال العلماء فيه :

قال يحيى بن معين : إسماعيل بن مجمع ضعيف، وأبوه مجمع ضعيف»أ.هـ[٦] ، وقال ابن الجوزي : «إسماعيل بن مجمع ، قال يحيى : هو وأبوه ضعيفان» أ.هـ [٧] ، وقال الحافظ ابن عدي في الكامل بعد أن ذكر كلام ابن معين فيه هو وأبوه : «وإسماعيل بن مجمع لم يحضرني حديثه في هذا

---

(١) الجرح والتعديل ١٧١/٢ ترجمة ٥٧٤ ، ميزان الاعتدال ٢٣٢/١ رقم ٨٨٦ ، لسان الميزان ١٢٨/٢ترجمة ١١٧١ ، المغني ٨٢/١رقم ٦٦٤ .

(٢) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ١٢٠/١ ترجمة ٤١٢، المغني للذهبي ٨٦/١ ترجمة ٧٠٧،ميزان الاعتدال ٢٤٧/١ ترجمة ٩٣٦، لسان الميزان ١٦٨/٢ ترجمة١١٧١

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ١٧٦/٣ ترجمة ٢٨٤ ، الكامل لابن عدي ٤٦٦/١ ترجمة ١٢٥، المغني للذهبي ٨٧/١ ترجمة ن٧٠٨ ، لسان الميزان لابن حجر ١٦٣/٢ ترجمة ١٢٢٧ .

(٤) ميزان الاعتدال ٢٤٧/١ ترجمة ٩٣٦ .

(٥) ميزان الاعتدال ٢٣٢/١ ترجمة ٨٨٦ .

(٦) تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٧٦/٣ .

(٧) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ١١٩/١ ترجمة ٤٠٦ .

الوقت، وليس هو من المعروفين المشهورين» أ.هـ [١] ، وقال ابن حجر معقبًا على تعقب الذهبي على ابن عدي هذا : «والصواب مع ابن عدي ، والعجب أن المصنف أنكر فيما تقدم أن يكون إسماعيل بن إبراهيم ابن مجمع له وجود ، فقال في ترجمته [٢] لعله إبراهيم تبن إسماعيل فكيف يجزم هنا؟! وقد بينت فيما مضى أنه إسماعيل بن إبراهيم بن زيد بن مجمع، وأن ابن عدي نسبه إلى جده» أ.هـ [٣] .

ثالثاً : **مناقشة التعقب** :

اختلف الإمامان ابن عدي والذهبي في إسماعيل بن مجمع بين كونه معروفًا أو غير معروف، ويتضح مما سبق من عرض أقوال العلماء أن إسماعيل بن مجمع ليس من المشهورين المعروفين ، وذلك لما يأتي :

١- اختلاف الأئمة في اسمه ونسبه، فلو كان معروفًا مشهورًا ما تردد العلماء فيه .

---

(١) الكامل ١٧٤/٢ ترجمة ١٢٥ .

(٢) يقصد ما ذكره الذهبي في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم بن مجمع : «لعله إبراهيم بن إسماعيل » أ.هـ ، ميزان الاعتدال ٢١٣/١ ترجمة ٨٢٨ ، وعقب عليه ابن حجر في لسان الميزان بقوله : «وليس هو إبراهيم بن إسماعيل كما ظن ، بل هو إسماعيل ، لكن ليس اسم أبيه إبراهيم بل إبراهيم كنيته » فلعله كان في الأصل إسماعيل أبو إبراهيم فتصحف ، وهو إبراهيم بن يزيد بن مجمع »أ.هـ . لسان الميزان ٩٩/٢ (غدة) .

(٣) لسان الميزان ٤٣٣/١ ، ٤٣٤ ترجمة ١٣٤٣ .

٢- اختلف فيه الإمام الذهبي نفسه ووهم فيه، فقال في ترجمة إسماعيل ابن إبراهيم بن مجمع في الميزان : «لعله إبراهيم بن إسماعيل » فظن أنه هو ، وأنه لا وجود لإسماعيل بن إبراهيم بن مجمع، وليس الأمر كما قال، فليس إسماعيل بن إبراهيم بن مجمع هو إبراهيم بن إسماعيل كما ذهب إليه ، فلو كان صاحب الترجمة مشهورًا معروفًا ما وقع الوهم أو الاختلاف فيه .

٣- لا توجد ترجمة ضافية له في كتب الجرح والتعديل يظهر من خلالها أسماء الشيوخ والتلاميذ ، وأقوال الأئمة فيه، وإنما المشهور هو ابنه إبراهيم ، حتى إنهم يعرفونه به .

٤- ليست له روايات يعرف بها كما هو حال الرواة المعروفين المشهورين.

رابعاً : الخلاصة :

إسماعيل بن مجمع ليس مشهورًا في كتب الجرح والتعديل ـ وإن كان معروفًا وحكم عليه يحيى بن معين بأنه ضعيف وكذا أبوه ـ، ولعل ابن عدي لم يقصد التجهيل الاصطلاحي، بدليل أنه ذكر في ترجمته قول ابن معين، وإنما يقصد أنه ليس مشهورًا ، وأنه لم يحضره حديثه في هذا الوقت، فلو كان مشهورًا كغيره من الرواة لاستحضر مروياته ، وما التبس على الأئمة .

خامساً : النتيجة :

ترجيح كلام الإمام ابن عدي على كلام الذهبي من كون إسماعيل بن مجمع ليس من المشهورين المعروفين كسائر الرواة .

* * *

✍ التعقب الثامن

٨ ـ إسماعيل بن سالم

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي : «إسماعيل بن سالم (م، س ، د) عن الشعبي له نحو العشر أحاديث، وثقه جماعة ، ولم أسق ذكره إلا تبعًا لابن عدي، فإنه أورد ذكره ، وما زاد على أن قال : أرجو أنه لا بأس به » أ.هـ [١] .

دراسة التعقب

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

يرى الإمام الذهبي أنه ثقة لتوثيق جماعة له من أئمة الجرح والتعديل، وصرح في الكاشف أنه ثقة، بينما رأى ابن عدي أنه لا بأس به، وهي أقل في الدلالة على التوثيق من ألفاظ «ثقة» أو « ثبت» ونحوها .

ثانياً : **ترجمة الراوي** :

هو « بخ . م د س إسماعيل بن سالم الأسدي، أبو يحيى الكوفي»أ.هـ [٢].

روى عن : «الحارث بن حصيرة، وحبيب بن أبي ثابت، وذكوان أبي صالح» أ.هـ [٣] ، وغيرهم .

---

(١) ميزان الاعتدال ٢٣٢/١ ترجمة ٨٨٧ .

(٢) تهذيب الكمال ٩٨/٣ ترجمة ٤٤٧ .

(٣) المصدر السابق ٩٨/٣ .

روى عنه:«سعد بن الصلت، وسفيان الثوري، وعبد الواحد بن زياد»أ.هـ[١]، وغيرهم .

أقوال العلماء فيه :

قال ابن سعد : « كان ثقة ثبتًا» أ.هـ [٢] ، وقال ابن معين : «ثقة حجة»أ.هـ[٣]، وقال أيضًا:«ثقة، أوثق من أساطين مسجد الجامع»أ.هـ[٤] ، وقال أحمد ابن حنبل : «ثقة» أ.هـ [٥] ، وقال أيضًا : «ثقة ثقة» أ.هـ [٦] ، وقال أيضًا: «ليس به بأس»أ.هـ [٧]، وقال أيضًا: «صالح الحديث» أ.هـ [٨] ، ، وقال أبو زرعة : «ثقة »أ.هـ[٩] ، وقال أبو حاتم : «ثقة » أ.هـ [١٠] ، وقال أيضًا : «مستقيم الحديث» أ.هـ [١١] ، وقال يعقوب بن سفيان : «لا بأس به،

---

(١) تهذيب الكمال ٩٩/٣ .
(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٣٣/٧ ترجمة ٣٤٥٠
(٣) تاريخ بغداد ١٧٤/٧ ترجمة ٣٢٢٤ .
(٤) الجرح والتعديل ١٧٢/٢ ترجمة ٥٨٠ .
(٥) المصدر السابق ١٧٢/٢ .
(٦) تاريخ بغداد ١٧٤/٧، تهذيب الكمال ١٠٠/٣ ، تهذيب التهذيب ٣٠٢/١ ترجمة ٥٥٤.
(٧) تاريخ بغداد ١٧٤/٧، تهذيب الكمال ١٠٠/٣ ، تهذيب التهذيب ٣٠٢/١.
(٨) تاريخ بغداد ١٧٤/٧، تهذيب الكمال ١٠١/٣، تهذيب التهذيب ٣٠٢/١ .
(٩) الجرح والتعديل ١٧٢/٢، تهذيب الكمال ١٠١/٣، تهذيب التهذيب ٣٠٢/١.
(١٠) الجرح والتعديل١٧١/٢، تهذيب الكمال ١٠١/٣، تهذيب التهذيب ٣٠٢/١ .
(١١) الجرح والتعديل ١٧١/٢، تهذيب الكمال ١٠١/٣ ، تهذيب التهذيب ٣٠٢/١.

ثقة، كوفي»أ.هـ [١]، وقال ابن خراش والدارقطني:«كوفي ثقة» أ.هـ [٢] ، وقال النسائي : «ثقة»أ.هـ [٣] ، وقال أبو علي الحافظ : «ثقة» أ.هـ [٤] ، وذكره ابن حبان في الثقات [٥] ، وقال ابن خلفون في الثقات : «هو ثقة، قاله ابن نمير، وابن صالح وغيرهما» أ.هـ [٦] ، وقال الذهبي في الكاشف : «ثقة» أ.هـ [٧] ، وقال ابن حجر في التقريب : «ثقة ثبت» أ.هـ [٨] ، وأما ابن ابن عدي فإنه قال : «ولإسماعيل بن سالم أحاديث يحدث عنه قوم ثقات، وأرجو أنه لا بأس به» أ.هـ [٩] .

ثالثاً : **مناقشة التعقب** :

يظهر من عرض أقوال العلماء في إسماعيل بن سالم أنهم مجموعون على توثيقه، ولم أقف على قول يجرح فيه أو ينزله من مرتبة الثقات – إلا ما كان من لفظ ابن عدي – ، فقد وثقه ابن سعد، وابن معين،

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ١٧٥/٢ ترجمة ٤٨٩ .
(٢) تاريخ بغداد ١٧٤/٧ ، تهذيب الكمال ١٠١/٣ .
(٣) تهذيب الكمال ١٠١/٣ .
(٤) تهذيب التهذيب ٣٠٢/١ .
(٥) الثقات لابن حبان ٣٣/٦ رقم ٦٥٩٩ .
(٦) إكمال تهذيب الكمال ١٧٥/٢.
(٧) الكاشف ٢٤٦/١ ترجمة ٣٧٥ .
(٨) تقريب التهذيب ص ١٠٧ ترجمة ٤٣٥ .
(٩) الكامل ٤٦٤/١ ترجمة ١٥٢.

وابن نمير، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، ويعقوب الفسوي ، وابن خراش، وصالح جزرة ، والنسائي، وأبو علي النيسابوري، وذكره ابن حبان في الثقات، وابن خلفون ، والذهبي، وابن حجر، أما ابن عدي فإنه أشار إلى أنه لا بأس به، وهي عبارة أقل في الدلالة على التوثيق من لفظة (ثقة)، أو (ثقة ثبت)، أو (ثبت)، أو غيرها من الألفاظ الصريحة في الدلالة على التوثيق، وذكره في كتابه الكامل الذي يترجم للضعفاء أو للثقات المختلف فيهم، مما جعل الحافظ الذهبي يذكره تبعًا له في كتابه الميزان، قائلاً إلى توثيقه صراحة، وكان جديرًا بابن عدي أن يصرح بتوثيقه ولا يكتفي بقوله :"أرجو أنه لا بأس به"، وقد أطبق العلماء على اختلافهم وتنوعهم في الجراح والتعديل ما بين تشدد أو تساهل أو اعتدال على أنه ثقة؛ ولذا أميل إلى ما ذكره الحافظ الذهبي من أنه وثقه جماعة ، وأنه ثقة بل ثقة ثبت، وكفاه توثيق ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان، وابن معين وأبو حاتم معروفان بالتعنت في الحكم على الرجال، فالحق مع الذهبي فيما ذكر .

رابعاً : الخلاصة :

إسماعيل بن سالم ثقة ثبت ، وليس كما قال ابن عدي : «أرجو أنه لا بأس به»فقط؛ لإجماع العلماء على توثيقه ، دون مخالف ، وكان الأولى بابن عدي ألا يقتصر على قوله السابق فيه، وإنما ينبغي أن يصرح بتوثيقه، فالأولى والأدق في الحكم عليه ما ذكره الذهبي من توثيق جماعة العلماء له،

وعبارة ابن عدي أدنى قليلاً في الدلالة على التوثيق منه، فليست أقرب إلى أقوال الأئمة .

خامساً : **النتيجة** :

رجحان ما ذهب إليه الذهبي من توثيق إسماعيل بن سالم كما صرح به في كتابه الكاشف ، وإشارته هنا إلى توثيق العلماء له .

* * *

✍ التعقب التاسع

٩ ـ أصبغ بن زيد الجُهَنِي [١]

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : «أصبغ بن زيد (ت ، س ، ق) الجهني .. وذكره ابن عدي وساق له ثلاثة أحاديث ، وقال : هذه غير محفوظة ، ولا أعلم روي عنه غير يزيد بن هارون ..، قلت : روى عنه عشرة أنفس » أ.هـ [٢] .

دراسة التعقب

أولاً : تحرير محل النزاع :

يرى الإمام ابن عدي أن اصبغ بن زيد لم يرو عنه غير يزيد بن هارون فقط، بينما يرى الإمام الذهبي أن عشرة رجال قد رووا عنه .

ثانياً : ترجمة الراوي :

هو : «أصبغ بن زيد بن علي الجهني ، مولاهم، أبو عبد الله بن أبي منصور .. الوراق ..

---

(١) الجُهَنِي : بضم الجيم، وفتح الهاء ، وكسر النون في آخرها ، هذه النسبة إلى جهينة ، وهي قبيلة من قضاعة ، واسمه زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحاف بن قضاعة، نزلت الكوفة، وبها محلة تنسب إليهم، وبعضهم نزل البصرة.(الأنساب للسمعاني ٣/٤٣٩ رقم)١٠١٧.

(٢) ميزان الاعتدال ١/٢٧٠ ترجمة ١٠١٠.

روى عن : ثور بن يزيد الحمصي ، وخالد بن كثر الهمداني، وسعيد ابن راشد » أ.هـ [١]، وغيرهم .

روى عنه : إسحاق بن يوسف الأزرق، الحسن بن حبيب بن ندبه ، وزافر ابن سليمان، وأبو قتيبة مسلم بن قيتبة، وسليمان بن زياد الواسطي، وعبد الرحمن ابن محمد المحاربي، ومحمد بن الحسن المزني(ل)، ومحمد بن يزيد الواسطي(هـ)، وهشيم ابن بشير، ويزيد بن هارون (ت س ق)»أ.هـ [٢].

وأما ابن عدي فإنه قال بعد أن ساق له بعض الروايات : «وهذه الأحاديث لأصبغ غير محفوظة يرويها عنه يزيد بن هارون، ولا أعلم روي عن أصبغ هذا غير يزيد بن هارون ... » أ.هـ [٣] .

ثالثاً : مناقشة التعقب :

بعد النظر في كلام الحافظ المزي ، وما ذكره فيمن روي عن أصبغ ابن زيد ، يتضح أن عدد من روى عنه عشرة رجال، وهم :

١ - إسحاق بن يوسف الأزرق .

٢ - الحسن بن حبيب بن ندبة .

٣ - زافر بن سليمان .

٤ - مسلم بن قتيبة .

٥ - سليمان بن زياد .

---

(١) تهذيب الكمال ٣٠١/٣ ترجمة ٥٣٥ .

(٢) المصدر السابق ٣٠١/٣ ، ٣٠٢ .

(٣) الكامل ١٠٥/٢ ترجمة ٢٢٣ .

٦ – عبد الرحمن بن محمد المحاربي .

٧ – محمد بن الحسن المزني .

٨ – محمد بن يزيد الواسطي .

٩ – هشيم بن بشير .

١٠ – يزيد بن هارون .

ومنه يظهر صواب كلام الحافظ الذهبي ، ويرجح ما تعقبه على ابن عدي، وأن قولة ابن عدي«إنه لم يرو عنه سوى يزيد بن هارون» مجانب للصواب، فهم عشرة أنفس كما قال الحافظ الذهبي .

رابعاً : الخلاصة :

عدد من روى عن أصبغ بن زيد عشرة أنفس كما قال الحافظ الذهبي ، وليس يزيد بن هارون فقط كما قال الحافظ ابن عدي ، فالحق والصواب إلى جانب الذهبي في هذا التعقب .

خامساً : النتيجة :

الصواب ما قاله الحافظ الذهبي لا ابن عدي، فقد جانبه الصواب بقوله : «لم يرو عنه سوى يزيد بن هارون» فهم عشرة رجال كما قال الذهبي .

* * *

التعقب العاشر

١٠ ـ طالب بن حبيب بن سهل

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : « ضعف، وقد ذكره ابن عدي في كامله، ثم قال: أرجو أنه لا بأس به، وقال البخاري : فيه نظر» أ.هـ [١].

دراسة التعقب

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

في هذا التعقب يرى الحافظ الذهبي أن طالب بن حبيب قد ضُعف بينما يرى الحافظ ابن عدي أنه لا بأس به، وهي تفيد توثيق من قيلت فيه ... وإن كان توثيقًا ليس – قويًا – ، فالذهبي مال إلى تضعيفه ضعفًا يسيرًا، وابن عدي يميل إلى توثيقه توثيقًا يسيرًا ، وسيتضح من أدق حكمًا بعد الرجوع إلى كلام أئمة الجرح والتعديل .

ثانياً : **ترجمة الراوي طالب بن حبيب** :

هو : «طالب بن حبيب بن سهل بن عمرو بن قيس الأنصاري»أ.هـ[٢].

روى عن : عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله، وأخيه محمد بن جابر ابن عبد الله » أ.هـ [٣]

---

(١) ميزان الاعتدال ٣٣٣/٢ ترجمة ٣٩٧ .

(٢) تهذيب الكمال ٣٥٢/١٣ ترجمة ٢٩٥٦ .

(٣) تهذيب الكمال ٣٥٣/١٣ .

روى عنه : أبو داود سليمان بن داود الطيالسي ، وأبو سلمة موسى بن إسماعيل، ويونس بن محمد المؤدب» أ.هـ [١] .

أقوال العلماء فيه :

قال البخاري: «فيه نظر» أ.هـ [٢]، وذكره العقيلي في الضعفاء [٣]، ونقل كلام البخاري فيه، وذكره ابن حبان في الثقات [٤] ، وقال الذهبي في المغني وديوان الضعفاء : «واهٍ» أ.هـ [٥] ، وذكر كلام ابن عدي فيه ، وقال العراقي بقول البخاري في طرح التثريب [٦] ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد عنه : «ثقة» أ.هـ [٧] ، وقال ابن العراقي ولي الدين عن حديث رواه طالب بن حبيب، «ورجاله ثقات» أ.هـ [٨]، وقال ابن حجر في التقريب : «صدوق يهم» أ.هـ [٩] ، وحسن إسناد حديث رواه في العين في موضعين من كتابه

---

(١) المصدر السابق ٣٥٣/١٣ .
(٢) التاريخ الكبير ٣٦٠/٤ ترجمة ٣١٤٤ .
(٣) الضعفاء للعقيلي ٢٣١/٢ ترجمة ٧٨٠ .
(٤) الثقات لابن حبان ٤٩٢/٦ ترجمة ٨٧٢٩ .
(٥) المغني ٣١٤/١ ترجمة ٢٩٣٠٤ ، ديوان الضعفاء ص ١٩٩ ترجمة ١٩٩٥.
(٦) طرح التثريب في شرح التقريب للعراقي وأكمله ابنه ولي الدين ٢٧٤/٢ ، الطبعة المصرية القديمة .
(٧) مجمع الزوائد ٤٦٧/٩ حديث ١٦٥١١ .
(٨) طرح التثريب ١٩٨/٨ .
(٩) تقريب التهذيب ص ٢٨١ ترجمة ٣٠٠٧ .

فتح الباري فقال: «وقد أخرج البزار بسند حسن عن جابر» أ.هـ [١]، ووثق رجال إسناده السخاوي في المقاصد الحسنة، فقال عقب إيراده هذا الحديث : « ورجاله ثقات» أ.هـ [٢] ، وحسنه في موضع آخر في المقاصد أيضًا فقال : : «وللبزار بسند حسن عن جابر رفعه» أ.هـ [٣] ورمز له السيوطي بالصحة في الجامع الصغير» أ.هـ [٤] ، وحسن إسناده أحمد بن محمد بن عبد الملك القسطلاني في إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري فقال : « وقد أخرج البزار بسند حسن عن جابر» أ.هـ [٥] ، ووثقه العجلوني في كشف الخفا حيث حيث قال عن حديثه في العين : «رواه البزار بسند رجاله ثقات عن جابر» أ.هـ [٦] ، وحسن إسناده الزرقاني في شرحه الموطأ فقال : «وقد أخرج البزار بسند حسن عن جابر ... » أ.هـ [٧]، وكذلك الشوكاني في نيل الأوطار فقال:«وقد أخرج البزار من حديث جابر بسند حسن»أ.هـ[٨] ، وصحح الحديث

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ١٠/٢٠٠ ، ٢٠٤ ، محمد فؤاد عبد الباقي ، دار المعرفة بيروت ، ١٣٧٩هـ .
(٢) المقاصد الحسنة للسخاوي ص ١٣٧ ، ١٣٨ حديث ١٤٥ ، تحقيق محمد الخشت ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
(٣) المقاصد الحسنة ص ٤٧٠ حديث ٧٢٦ .
(٤) الجامع الصغير للسيوطي ١/١٠٧ حديث ١٣٨٥ .
(٥) إرشاد الساري ٨/٣٩٠ .
(٦) كشف الخفا ١/١٨٦ حديث ٤٩٦ .
(٧) شرح الزرقاني ٤/٥١١ .
(٨) نيل الأوطار ٨/٢٤٨ .

محمد بن إسماعيل الصنعاني في التنوير شرح الجامع الصغير فقال عنه: «صحيح» أ.هـ [١] ، وحسن إسناده الألباني في السلسلة الصحيحة فقال : «وهذا إسناد حسن» أ.هـ [٢] ، وعلق الشيخان شعيب الأرنؤوط ود/ بشار عواد معروف على كلام الحافظ ابن حجر في التقريب وأنه : «صدوق يهم» ، فقالا :« بل ضعيف ، ضعفه أستاذ المحدثين البخاري، فقال : « فيه نظر، وذكره العقيلي في الضعفاء ، ولم يوثقه سوى ابن حبان، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال الذهبي في الميزان: ضعيف، له عند أبي داود حديث واحد في تخفيف الصلاة»أ.هـ[٣]، وأما ابن عدي فأنه ساق له روايات ثم قال : «وطالب هذا لا أعلم له من الحديث غير ما ذكرت، ونرجو أنه لا بأس به » أ.هـ [٤] .

ثالثاً : مناقشة التعقب :

مما سبق من عرض الأقوال يتضح أن طالب بن حبيب مختلف فيه على اتجاهين :

---

(١) التنوير ٤٧/٣ .

(٢) السلسلة الصحيحة ٣٧٣/٢ حديث ٧٤٧ .

(٣) تحرير تقريب التهذيب للشيخ شعيب الأرنؤوط، د/ بشار عواد معروف ١٥٦/٢ ، ١٥٧.

(٤) الكامل ١٩٢/٥ ترجمة ٩٦٤ .

الاتجاه الأول : التضعيف : وهم الإمام البخاري، والعقيلي، والذهبي، والعراقي، والشيخ شعيب الأرنؤوط ، ود/ بشار عواد معروف، حيث إنهما استدركا على ابن حجر قوله في التقريب : «صدوق يهم» .

الاتجاه الثاني : التعديل : وهم الإمام ابن عدي ، وابن حبان، والهيثمي، وابن العراقي، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، والقسطلاني، والعجلوني، والزرقاني، والشوكاني، والصنعاني، والألباني.

ويظهر من كلامهم إشكال : وهو الاختلاف في الحكم على هذا الراوي، وعلى رأس هؤلاء الأئمة الإمام البخاري ، فهو أستاذ الأستاذين ، والمقدم على غيره عند التعارض في باب الجرح والتعديل، ولا يقارن بغيره كابن حبان، أو ابن عدي، أو الهيثم؛ لأن طبقته أعلى من طبقتهم، وقدمه أرسخ، وهو أمير المؤمنين في الحديث، فقد أطلق البخاري فيه لفظه : «فيه نظر» وهي تفيد الجمع الشديد فيمن قيلت فيه؛ ولأنه كان عف اللسان، فكان يتحرى في ألفاظه وعباراته في الرجال، ويكتفي بأدنى لفظ يظهر منه حال الراوي، وتبعه في قوله هذا العراقي، والذهبي اختار في الديوان والمغني ذات الاتجاه فقال عن صاحب التعقب : «واهٍ» ، بينما عبر بلفظ «ضعف» في الميزان، وهي تعني الضعف اليسير بخلاف «واهٍ» وللخروج بنتيجة واحدة في صاحب التعقب ينبغي تحرير ألفاظ هؤلاء الأئمة الصادرة في هذا الراوي مع معرفة مناهجهم في الجرح والتعديل، أما البخاري فإنه قد قال : «فيه نظر»، وهي تدل على شدة الضعف ، وأن من قيلت فيه مجروح جرحًا شديدًا عنده،

وعادته أن يتلطف في العبارة ورعًا منه، قال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث متحدثًا عن اصطلاح البخاري هذا :«إذا قال في الرجل: «سكتوا عنه»، أو «فيه نظر» فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، ولكنه لطيف العبارة في التجريح ، فليعلم ذلك » أ.هـ [١] ، فهي تعني أن هذا الراوي شديد الضعف عند البخاري، أو ترجح لديه ضعفه، وأما لفظه الذهبي في المغني والضعفاء : «واهٍ» مع نقله بعدها لكلام ابن عدي في الموضعين هذين، وتقديمه لفظة «واهٍ» فيهما ترجح أنه قال إلى توهينه معتمدًا في ذلك على لفظة البخاري، وأما عبارته في الميزان:«ضعف» لا تعني الضعف المطلق، ولا الضعف الشديد، ولا تقتضي طرح روايات من قيلت فيه، ولا تقطع بضعفه ، فهي أيسر عبارات التضعيف، وتنبئ بأنه مجروح بشيء لا يسقط به عن العدالة أو الاحتجاج به، فهي تعني جواز الاحتجاج به مع لين فيه يسير، فالذهبي يذهب في الميزان إلى أن طالبًا هذا فيه بعض الضعف، لكن ليس بالشديد، أو يستحق به الطرح ورد رواياته، وقد تبع العقيلي البخاري فيما ذهب إليه ، والعقيلي له تعنت في الرجال أحيانًا.، وأما ابن عدي فإنه قال : « نرجو أنه لا بأس به» ، وهذه العبارة تعني توثيق من قيلت فيه لكن ليس توثيقًا قويًا، وقد تعني عند بعضهم أنه صدوق، خلافًا لابن معين ودحيم

---

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ١٠٦ تحقيق الشيخ أحمد شاكر ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثانية .

والنسائي، فإنها عندهم تعني التوثيق، قال د/ أحمد معبد : « وعبارة لا بأس به في إطلاق ابن عدي تشير إلى عدالة الراوي مع الخطأ القليل الذي لا يقدح في أصل حجيته، في غير ما أخطأ فيه ، كما صرح بذلك في ترجمة محمد بن عمرو ، وهو بهذا يتفق مع الاصطلاح العام في جعل عبارة لا بأس به في المرتبة التي تحت مرتبة الثقة المطلق مباشرة كما هو معروف»أ.هـ[١].

وأما لفظة ابن حجر في التقريب : «صدوق يهم» ، فإنها تعني عدم التصريح بالتوثيق، وإنما يفهم منها أن من قيلت فيه له روايات فيها بعض الوهم، فهي عنده منة المرتبة الخامسة، وهم «قصر عن درجة الرابعة قليلاً ، وإليه الإشارة بصدوق سيء الحفظ ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بآخره، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء، والتجهم ، مع بيان الداعية من غيره» أ.هـ [٢] ، ومنه يتبين أنها تعني عدم التصريح بالتوثيق، وإنما يفهم منها أن من قيلت فيه من الرواة لهم روايات فيها بعض الوهم، أو التفرد، أو النكارة، فينظر في تلك المرويات ويحكم عليها بالضعف أو بما فيها من التفرد، أو النكارة ، ونحوه حسبما يقتضيه الحال، وما لم يكن من ذلك شيء فلا يحكم عليه بالطرح، أو

---

(١) ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير د / أحمد معبد ص ١٦٠ أضواء السلف ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

(٢) تقريب التهذيب ص ٨٠ ، ٨١ ، تحقيق أبي الأشبال صغير ، دار العاصمة ، ١٤٢١هـ

الرد ، بل يكون مستقيمًا مقبولاً ، فيحكم عليه حسب القرائن، إذن فيحتج به في موضع دون آخر، فقد يكون صدوقًا لكن عنده بعض الضعف في الضبط، وقد يكون ثقة لكن تنكر عليه بعض الروايات، وعليه فأصحاب المرتبة الخامسة «صدوق يهم ، ونحوه» لا يحكم بضعفهم على العموم ولا يحسن حديثهم إلا بعد النظر في مروياتهم، فما فيه من نكارة، أو تفرد، أو وهم لا يحتج به ويرد.

وهنا في الراوي الذي أتحدث عنه (طالب بن حبيب) حسن الإمام ابن حجر حديثه في فتح الباري يعني أنه : «صدوق»، وفي التقريب قال عنه: «صدوق يهم» ، وما ذلك إلا لأن ابن حجر من أهل الاستقراء التام، فإنه قد تتبع حديث طالب بن حبيب فظهر له أن بعض رواياته فيها وهم يسير ، فأطلق عليه ما أطلق التقريب، فخلاصة الحكم على هذا الراوي أنه : «صدوق»، ولكن له بعض الأوهام اليسيرة أو الأخطاء التي لا تؤثر في صدقه .

ويبقى إشكال آخر : كيف يعدله ابن حجر ومن معه ممن وثقه أو حسن حديثه، ويقول فيه البخاري : «فيه نظر» ، وهو لفظ يفيد الجرح الشديد عنده؟

والجواب : ثبت بالاستقراء أن الإمام البخاري – رحمه الله – يقول هذه اللفظة فيمن اشتد جرحه وضعف عنده ضعفًا شديدًا ، ولكن هذا ليس

دائمًا وإنما على سبيل التغليب، فهو غالبًا ما يقول هذا فيمن كان مجروحًا شديدًا[١] .

وأحيانًا يقصد بها إسنادًا معينًا [٢] ، وقد يقصد بها جرحًا خفيفًا[٣]، أو يكون الراوي قليل الحديث جدًا ، ومن ذلك صاحب التعقب : طالب بن حبيب ، فإنه قليل الحديث جدًا ، لا تكاد تتجاوز مروياته ثلاثة أحاديث، وقد وقع فيها تفرد ووهم – وإن كان قد وثق – ، والراوي وإن كان قد وثق ووقع له شيء من التفرد أو الوهم، أو النكارة يقتضي التوقف فيما رواه، ولعل هذا هو السبب في جعل البخاري يقول فيه «فيه نظر»، وطالب بن حبيب لم تتجاوز أحاديثه ثلاثة أو أربعة أحاديث ذكرها ابن عدي في الكامل، ثم قال:« وطالب لا أعلم له من الحديث غير ما ذكرت» أ.هـ [٤] ، ووقع في حديث منها نكارة، وهو حديث حزم بن أبي كعب ، : «يا معاذ لا تكن فتانًا، فإنه يصلي وراءك الكبير والصغير وذو الحاجة والمسافر»أ.هـ[٥] ، فقد ورد في رواية

---

(١) ينظر : من قال فيه البخاري فيه نظر : د/ عبد القادر المحمدي ص ٧، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، بغداد ، ٢٠٠٩م .

(٢) ينظر : إعادة النظر في قول البخاري فيه نظر ص ١٢٨ .

(٣) المصدر السابق ص ١٢٨ .

(٤) الكامل ١٩٢/٥ . ، تدقيق النظر في قول البخاري «فيه نظر» للشيخ / أيمن عبد الفتاح أل ميدان ص ٨٩ ، راجعه حاتم العوني ، دار المودة ، دار التأصيل ، المنصورة ، الطبعة الثالثة ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

(٥) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب في تخفيف الصلاة ٩٤/٢ حديث ٧٩١ ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، محمد كامل ، دار الرسالة – بيروت ، الطبعة

طالب بن حبيب التي عند أبي داود أنه كان يصلي بالقوم «صلاة المغرب» ، وفيها لفظة «المسافر»، وهاتان اللفظتان منكرتان ؛ لأن الثابت في الصحيحين من هذه القصة أنها كانت صلاة العشاء ، وليس فيها لفظة: «المسافر» ، قال الإمام الزيلعي في نصب الراية : « إن هذه القصة كانت في صلاة العشاء» أ.هـ [1] ، وقال الشيخ الألباني :«أخطأ في موضعين من هذا الحديث :

الأول : قوله : «صلاة المغرب» ، وهذا منكر، فإن الثابت في قصة معاذ أنها كانت في صلاة العشاء ، كما صرحت بذلك رواية مسلم.

والآخر : قوله : «المسافر» فإنها زيادة منكرة ، لم تثبت في شيء من طرق هذه القصة ولا في غيرها» أ.هـ [2] ، ومنه يظهر وقوع بعض النكارة والتفرد في بعض مروياته ، إضافة إلى قلة حديثه، وهذا جعل مسالك العلماء تختلف في التعبير عن ذلك فيه، والبخاري قصد ما وقع له من نكارة، وقلة حديثه جدًا ، ولم يقصد ما جرى عليه اصطلاحه من

الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م ، وصححه الشيخ شعيب في تعليقه على السنة فقال : «صحيح لغيره ، وهذا إسناد ضعيف لضعف طالب بن حبيب ، وقد اختلف عليه في إسناده»أ،هـ وضعفه الشيخ الألباني في ضعف أبي داود ٣١٠/١ حديث ١٤٢ ، مؤسسة غراس – الكويت الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ .

(١) نصب الراية لأحاديث الهداية لجمال الدين الزيلعي ٣٠/٢ ، تحقيق محمد عوامة ، مؤسسة الريان ، بيروت ، دار القبلة – جدة ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

(٢) ضعيف أبي داود للشيخ الألباني ٣١٠/١ ، ٣١١ ، حديث ١٤٢ ، مؤسسة غراس للتوزيع والنشر ، الكويت الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ .

شدة جرحه، وابن حجر قصد بقوله : «يهم» وقوع بعض الأخطاء اليسيرة منه، والذهبي مال إلى ذلك في الميزان، فقال : «ضعف»، وهي لا تعني مطلق التضعيف ، وإنما اليسير منه ، وهي أدق لفظًا من عبارته في الديوان والضعفاء ، وابن عدي مال إلى توثيقه لكن ليس مطلقًا .

ومما سبق فإني أميل إلى كونه صدوقا، وأن حديثه حسن بعد النظر فيه، فإن كانت رواياته خالية من الأخطاء والنكارات فحديثه هو ذاك الحسن وإلا فلا؛ لوقوع بعض الوهم اليسير في بعض رواياته، فحيث لا نكارة ولا تفرد فهو صدوق ، كما قال ابن حجر، أو لا بأس به كما قال ابن عدي، وحيث وقع شيء منها فهو فيه نظر كما قال البخاري، أو يهم كما قال ابن حجر، أو ضعف كما قال الذهبي، ولا يرد حديثه مطلقًا ، ولا يضعف إلا عند النكارة أو الخطأ .

رابعًا : الخلاصة :

طالب بن حبيب صدوق بوجه عام ، وينظر في حديثه ، فما كان فيه من وهم أو نكارة يضعف ، وما قيل عن عبارة البخاري « فيه نظر» من إفادتها للضعف الشديد فيمن قيلت فيه فهي محمولة على الغالب .

خامسًا : النتيجة :

عبارة الإمام ابن عدي والذهبي قريبة من بعضها في الحكم على حال طالب بن حبيب نوعًا ما إلا أن عبارة ابن عدي أقرب إلى كلام عامة الأئمة من لفظة الذهبي ومتسقة أكثر مع غالب أقوالهم، والفرق بين عبارة الإمامين

فرق تفاوت لا تباعد؛ لذا فإني أرى أن الأقرب إلى الصواب هو قول ابن عدي – رحمه الله – .

* * *

التعقب الحادي عشر

١١ ـ الحسن بن قتيبة الخُزَاعي [١]

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي: « ... قال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به ....، قلت : بل هو هالك، قال الدارقطني في رواية البرقاني : متروك الحديث، وقال أبو حاتم : ضعيف، وقال الأزدي : واهي الحديث، وقال العقيلي : كثير الوهم» أ.هـ [٢].

دراسة التعقب

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

اختلفت عبارة ابن عدي عن عبارة الذهبي، فالأول قال : «أرجو أنه لا بأس به»، وهي أدنى درجات التوثيق، والثاني قال :« هالك»، وهي من ألفاظ المرتبة الثالثة من مراتب الجرح .

ثانياً : **ترجمة الراوي** :

---

(١) الخُزَاعي : بضم الخاء المعجمة، وفتح الزاي ، وفي آخرها العين المهملة ، هذه النسبة إلى خزاعة . الأنساب للسمعاني ١١٦/٥ رقم ١٣٨٤ .

(٢) ميزان الاعتدال ٥١٩/١ ترجمة ١٩٣٣ .

هو : «الحسن بن قتيبة الخزاعي، حدث عن مسعر بن كدام ، وعكرمة بن عمار ، وموسى بن عبيدة .. روى عنه : سنيد بن داود، والحسن بن عرفة ، وأبو أمية الطرسوسي » أ.هـ [١]، وغيرهم .

أقوال العلماء فيه :

قال أبو حاتم: «ليس بقوي الحديث، ضعيف الحديث» أ.هـ [٢] ، وقال العقيلي: «كثير الوهم»أ.هـ[٣]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان يخطئ ويخالف»أ.هـ [٤]، وقال أبو الفتح الأزدي:«واهي الحديث» أ.هـ [٥] ، وقال الدارقطني: «متروك الحديث» أ.هـ [٦]، وقال أيضًا: « ضعيف»أ.هـ[٧] ، وقال الذهبي في التنقيح:«واهٍ» أ.هـ [٨].

---

(١) تاريخ بغداد ٤١٦/٨ ترجمة ٣٩٠١ .
(٢) الجرح والتعديل ٣٣/٣ ترجمة ١٣٨ .
(٣) الضعفاء الكبير ٢٤١/١ ترجمة ٢٨٧ .
(٤) الثقات لابن حبان ١٦٨/٨ ترجمة ١٢٧٩١.
(٥) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢٠٨/١ ترجمة ٨٥٦ .
(٦) العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني ٣٤٧/٥ ، تحقيق / محفوظ الرحمن زين الله ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
(٧) سنن الدارقطني ١٣٢/١ حديث ٢٥١ ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م ، العلل ١٢٩/٧ .
(٨) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق للذهبي ١٩/١ ، ٢٠ ، تحقيق / مصطفى أبو الغيط ، دار الوطن – الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

وقال ابن الملقن:«ضعفوه» أ.هـ[١] ، وقال الهيثمي:«متروك الحديث» أ.هـ [٢]،
[٢]،

وقال ابن حجر:«ضعيف»أ.هـ [٣] .

وأما ابن عدي فإنه قال بعد أن ساق له روايتين : « وللحسن بن قتيبة هذا أحاديث غرائب حسان ، وأرجو أنه لا بأس به » أ.هـ [٤] .

ثالثاً : **مناقشة التعقب** :

من عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل يتبين أن الحسن بن قتيبة هذا ضعفه أبو حاتم، والدارقطني في قول له في السنن والعلل، وذكر ابن الملقن أنهم ضعفوه، وضعفه كذلك الحافظ ابن حجر، ووهاه الأزدي والذهبي، وحكم عليه بالترك فقال :«متروك الحديث» كل من الدارقطني ، والهيثمي، وقد فسر العقيلي، وابن حبان سبب ضعفه ووهائه بأنه كثير الوهم ، وأنه يخطئ ويخالف ، ومنه يظهر أن الحسن ابن قتيبة ضعيف، ولم يحسن القول فيه

---

(١) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن تحقيق / مصطفى أبو الغيط ، دار الهجرة الرياض ، ط أولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

(٢) مجمع الزوائد ٤٠/٨ حديث ١٢٧٨٣ .

(٣) الدراية تخريج أحاديث الهداية لابن حجر ٦٤/١ حديث ٥٧ ، تحقيق / السيد عبد الله ، دار المعرفة – بيروت .

(٤) الكامل ١٧٤/٣ ترجمة ٤١٠ .

سوى ابن عدي إذ قال : «أرجو أنه لا بأس به» ، ولم يوافقه على قوله هذا أحد، مما يرجح قول الحافظ الذهبي فيما تعقبه في الميزان على ابن عدي .

رابعاً : **الخلاصة** :

الحسن بن قتيبة ضعيف عند أئمة الجرح والتعديل خلافًا لقول ابن عدي الذي لم يوافقه أحد أو يشاركه فيما قال .

خامساً : **النتيجة** :

تعقب الذهبي على ابن عدي أقرب حكمًا لما قاله علماء الجرح والتعديل عما قاله الإمام ابن عدي؛ لذا فهو أرجح قولاً ، وأدق حكمًا ، والحق معه في هذا التعقب.

* * *

التعقب الثاني عشر

١٢ ـ سليمان بن حيان الأحمر

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – :«[صح] سليمان بن حيان [ع] ، أبو خالد الأحمر ، كوفي ، صاحب حديث وحفظ ، ... عن ابن معين : صدوق، ليس بحجة، وقال علي بن المديني: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق ، ... وقال ابن عدي – في كامله – بعد أن ساق أحاديث خولف بها – هو كما قال يحيى : صدوق ليس بحجة، وإنما أتى في سوء حفظه، قلت : الرجل من رجال الكتب الستة، وهو مكثر ، يهم كغيره» أ.هـ [1] .

دراسة التعقب

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

يرى الإمام ابن عدي أن سليمان بن حيان ليس بحجة بسبب سوء حفظه، وقد وقعت له أحاديث خولف فيها بسبب سوء الحفظ، مع كونه صدوق، بينما يرى الإمام الذهبي أنه ثقة كغيره تقع من الأوهام والأخطاء في المرويات؛ لكونه مكثرا من الرواية، وهذا أمر معروف، فإن الراوي إذا كثرت روايته وقع من الوهم والخطأ، ويغمر ويغفر ذلك في كثرة ما رواه، ورمز الإمام الذهبي له ما يشير إلى العمل على توثيقه، وصرح بتوثيقه في كتاب الثقات المتكلم فيهم، فقال :«ثقة، مخرج له في الكتب الستة»أ.هـ[2] .

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/٢٠٠ ترجمة ٣٤٤٣ .

(٢) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص ١٠١ ترجمة ٣٩ .

ثانياً : **ترجمة الراوي** :

هو : «ع سليمان بن حيان ... أبو خالد الأحمر الكوفي..» أ.هـ [١].

روى عن : «الأجلح بن عبد الله الكندي (د ق) ، وأسامة بن زيد الليثي (س) ، وإسماعيل بن أبي خالد ...» أ.هـ [٢] ، وغيرهم .

روى عنه : أحمد بن حاتم الطويل، وأحمد بن عمران الأخنسي، وأحمد بن محمد بن حنبل ..» أ.هـ [٣]، وغيرهم .

أقوال العلماء فيه :

قال وكيع: «ثقة» أ.هـ [٤] ، وقال ابن سعد : «وكان ثقة كثير الحديث» أ.هـ[٥] ، وقال ابن معين : «ثقة» أ.هـ [٦] ، وفي رواية : «ليس به بأس» أ.هـ [٧] ، وقال مرة : «صدوق، وليس بحجة» أ.هـ [٨] ، وعنه أيضًا :

---

(١) تهذيب الكمال ٣٩٤/١١ ترجمة ٢٥٠٤ .
(٢) تهذيب الكمال ٣٩٤/١١ .
(٣) المصدر السابق ٣٩٤/١١ .
(٤) تاريخ بغداد ٢٨/١٠ ترجمة ٤٥٦٨ .
(٥) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٦٣/٦ ترجمة ٢٧١١ .
(٦) تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٢٩ رقم ٤١٠.
(٧) معرفة الرجال ليحيى بن معين ٨٥/١ رقم ٨٤ ، تحقيق / محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية ، دمشق ط أولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٢٩ رقم ٤١٠ .
(٨) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ٩٦/١ .

« ليس به بأس ، ثقة ثقة»أ.هـ [١] ، وقال أيضًا في رواية : «ليس به بأس، لم يكن بذات المتقن» أ.هـ [٢] ، وقال علي بن المديني : «ثقة» أ.هـ [٣] ، وقال أبو هشام الرفاعي : «الثقة المأمون» أ.هـ [٤] ، وقال العجلي : كوفي ثقة» أ.هـ [٥] ، وقال أبو حاتم : «صدوق» أ.هـ [٦] ، وقال ابن خراش : «صدوق» أ.هـ [٧] ، وقال البزار في كتاب السنن : «ثقة» ، وقال في السنن أيضًا : «ليس ممن يلزم بزيادته حجة؛ لإيقاف أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظًا ، وأنه قد روى أحاديث عن الأعمش وغيره لم يتابع عليها» أ.هـ [٨] ، وقال النسائي : «ليس به بأس» أ.هـ [٩] ، وذكره ابن حبان في الثقات [١٠] ، وقال عنه في مشاهير علماء الأمصار : «من متقني أهل الكوفة، وكان

---

(١) من كلام أبي وكريا بن معين في الرجال رواية طهمان ص ٩٩ برقم ٣٥٧ ، تحقيق أبي عمر محمد بن علي الأزهري ، دار الفاروق الحديثة ،ن القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

(٢) الجرح والتعديل ٤/١٠٧ ترجمة ٤٧٧ .

(٣) المصدر السابق ٤/١٠٧ .

(٤) الثقات للعجلي ص ٤٢٧ ترجمة ٦٦٣ .

(٥) الجرح والتعديل ٤/١٠٧ .

(٦) تاريخ بغداد ١٠/٢٨ ترجمة ٤٥٦٨ .

(٧) إكمال تهذيب الكمال ٦/٥٠ ترجمة ٢١٦٥ .

(٨) إكمال تهذيب الكمال ٦/٥٠.

(٩) تهذيب الكمال ١١/٣٩٧ .

(١٠) الثقات ٦/٣٩٥ ترجمة ٨٢٦٦ .

ثبتًا»أ.هـ [١] ، وذكره ابن شاهين في الثقات ، وقال : «ليس به بأس» أ.هـ [٢] [٢] ، وقال الخطيب : «كان سفيان يعيب على أبي خالد خروجه مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن ، وأما أمر الحديث فلم يكن يطعن عليه فيه» أ.هـ [٣]، وقال المنذري: «وهو من الثقات الذين احتج البخاري ومسلم بحديثهم في صحيحهما» أ.هـ [٤]، وقال الذهبي في كتابه الرواة الثقات: «ثقة ،مخرج له في الكتب الستة» أ.هـ [٥]، وقال في العبر: «أحد الكبار»أ.هـ [٦]، وقال في الكاشف : «صدوق ، إمام»أ.هـ[٧]، وقال في المغني: «ثقة مشهور» أ.هـ [٨]، [٨]، وقال في التذكرة : «الحافظ الصدوق، ... هو من مشاهير المحدثين، وغيره أثبت منه» أ.هـ [٩]، وقال في السير: «الإمام الحافظ ، كان موصوفًا

---

(١) مشاهير علماء الأمصار لابن حبان ص ٢٧٠ ترجمة ١٣٦١ ، تحقيق / مرزوق علي إبراهيم ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م .

(٢) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص ١٤٦ ترجمة ٤٧٣ .

(٣) تاريخ بغداد ٢٨/١٠ .

(٤) مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري ١٨٤/١ ، تحقيق / محمد صبحي خلاق ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م .

(٥) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي ص ١٠١ ترجمة ٣٩ .

(٦) العبر للذهبي ٢٣٥/١ .

(٧) الكاشف ٤٥٨/١ ترجمة ٢٠٨ .

(٨) المغني في الضعفاء للذهبي ٢٧٨/١ ترجمة ٢٥٧٢ .

(٩) تذكرة الحفاظ للذهبي ٢٠٠/١ ترجمة ٢٥٨ .

بالخير والدين، وله هفوة، وهي خروجه مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن ، وحديثه محتج به في سائر الصول ... وكان من أئمة الحديث ...» أ.هـ [١] ، ، وقال ابن حجر في التقريب : «صدوق ، يخطئ» أ.هـ [٢] ، وتعقبه الشيخان الشيخان شعيب الأرنؤوط ، ود/ بشار عواد في تحرير التقريب فقالا : «بل صدوق حسن الحديث ، في أقل أحواله، وهو قريب من الثقة، وثقه وكيع ، وابن المديني، وأبو هشام الرفاعي ، وابن سعد، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن معين : صدوق ، ليس بحجة، وقال مرة : ثقة ، وقال مرة : ليس به بأس ، ويظهر من رواية الدوري عنه أنه غمزه بسبب حديث : «إذا قرأ فأنصتوا»[٣] ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : صدوق، وقال الذهبي : وكان موصوفًا بالخير والدين، وكان سفيان يعيبه بخروجه مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن، وأما الحديث فلم يكن يطعن فيه ، وقد خرج مع إبراهيم عدد من علماء الأمة الأعلام ، فكان ماذا؟ ، أخرج له البخاري ثلاثة

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤٨٥/٧ ترجمة ١٣١٨ .
(٢) تقريب التهذيب ص٢٥ ترجمة ٢٥٤٧ .
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، ٣٠٤/١ حديث ٤٠٤ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، وأبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب الإمام يصلي من قعود ٤٥٢/١ ، ٤٥٣ ، حديث ٦٠٤٠ تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ومحمد كامل ، دار الرسالة العالمية ، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م ، وابن ماجة في سننه ، أبواب إقامة الصلوات ، باب الإمام إذا قرأ فأنصتوا ٣٠/٢ حديث ٨٤٦ ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية ، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م .

أحاديث فقط، توبع عليها جميعًا، واحتج به مسلم» أ.هـ [١] ، وقد تعقبهما الدكتور / ماهر ياسين الفحل في كشف الإيهام، فقال :«أقول هذا كلام معترض ، وقول مقول فيه ، فقول الحافظ أحسن الأقوال وأنفعها وأشملها ، وإنما تعقبا على الحافظ قوله «يخطئ»، وكأنهما يزعمان أن لا داعي لها، وهي مهمة جدًا ، ومعلومة غالية جاءت من سبر ابن حجر حديث سليمان، ومن جمع أقوال أئمة النقد ، والباحث مثلنا بحاجة إلى هذه اللفظة النفيسة من أجل أن تتجنب أخطائه ، وأن ننتفع بها عند المقارنة والاختلاف؛ لذا فقد قال نحوها ابن عدي في الكامل بعد أن ساق جملة من أخطائه، وذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح ص ٤٠٧ أن أبا بكر البزار قال : «اتفق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظًا، وأنه روى عن الأعمش وغيره أحاديث لم يتابع عليها»، فقول الحافظ ليس بدعًا من القول، بل هو خلاصة أقوال النقاد الحفاظ، وهذا في الحقيقة هو مصطلح الصدوق، فالصدوق من روى جملة كثيرة من الحديث، فأخطأ في بعض، وأصاب في غالب حديثه ، فما أخطأ فيه فهو من ضعيف حديثه، وما توبع عليه فهو من صحيح حديثه، والتي لم نجد له فيها متابعًا ولا مخالفًا فهي التي تسمى بالحسان ، وهي الوسط من حديثه التي ليست من صحيح حديثه، ولا من ضعيفه، ... ثم إن المحررين عرّضا بانتقاد ابن معين وتليينه في روايته لحديث: « إذا قرأ فأنصتوا» ، وهي زيادة شاذة، أخطأ فيها سليمان بن حيان، فكان لا ينبغي للمحررين أن يخالفا فيها

---

(١) تحرير تقريب التهذيب للشيخين شعيب الأرنؤوط ود/ بشار عواد معروف ٦٥/٢ ، ٦٦.

الكبار كابن معين، فالحفاظ عدوا هذا من أخطاء سليمان بن حبان » أ.هـ [١] ، وقال الشيخ أحمد شاكر عنه في تحقيقه لبعض أحاديث المسند:«ثقة، ثبت، أمين، صاحب سنة» أ.هـ[٢] ، وقال الشيخ الألباني : « فيه ضعف من قبل حفظه» أ.هـ [٣] ، وقال أيضًا : «وإن كان ممن أخرج له الشيخان ، ففي حفظه كلام» أ.هـ [٤] ، وقال : «وهو وإن كان محتجًا في الصحيحين فإن في حفظه ضعفًا» أ.هـ [٥]، وأما الحافظ ابن عدي ، فإنه قال عنه في الكامل بعد أن ساق له عدة أحاديث أخطأ فيها : «وأبو خالد له أحاديث صالحة ، ما أعلم له غير ما ذكرت مما فيه كلام ، ويحتاج فيه إلى بيان ، وإنما أتى هذا من سوء حفظه فيغلط ويخطئ ، وهو في الأصل كما قال ابن معين : «صدوق، وليس بحجة »» أ.هـ [٦].

---

(١) كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من أوهام للدكتور / ماهر ياسين الفحل ص ٣٩٨ ن ٣٩٩ ، ٤٠٠ ترجمة ٢٩٩ ، الميمان للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

(٢) تحقيق أحمد شاكر على مسند الإمام أحمد ٥٣٦/١ حديث ٨٥٤ ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣٨٣/٧ حديث ٣١٣٩ .

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٣٣٧/١١ حديث ٥٢٠٢ .

(٥) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥٧٧/١ حديث ٢٨٦ .

(٦) الكامل لابن عدي ٢٨٢/٤ ترجمة

ثالثاً : مناقشة التعقب :

يظهر من عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل أن سليمان بن حيان قد وثقه وكيع، وابن سعد، وابن معين في قول له، وابن المديني، وأبو هشام الرفاعي، والعجلي، والبزار، وابن حبان، والمنذري، والذهبي في المغني ، والشيخ أحمد شاكر من المعاصرين، ويرى ابن معين أنه لا بأس به في قول له، وهي تعني أنه ثقة عند غيره، وكذا النسائي، وقال ابن شاهين أنه لا بأس به كذلك، ويرى أبو حاتم أنه صدوق – وهي منه تقترب من التوثيق أو تعني التوثيق– ؛ لأن أبا حاتم معروف بحدة النفس في الجرح والتعديل، وابن خراش، والذهبي في الكاشف والتذكرة ، وابن حجر إلا أنه زاد «يخطئ» ومال إلى ذلك الشيخان شعيب وبشار عواد، إلا انهما تبرأ من لفظة «يخطئ»، واستدرك ذلك عليهما د/ ماهر الفحل، وانتصر لما قاله ابن حجر ومال إلى تضعيف سليمان بن حيان– مع ما قيل أنه صدوق – الحافظ ابن معين وابن عدي ، ولم يشاركهما أحد في هذا، وتكلما في حفظه، ويرد عليهما بالآتي :

١- أنهما تفردا بذلك التضعيف، ولم يشاركهما فيه أحد من الأئمة، ولم يتابعهما فيه أحد، بل إن ابن عدي تبع ابن معين فيما قال ، واستند عليه فيما ذهب إليه، فيكون من ضعفه هو ابن معين، وابن عدي تابع له.
٢- أن هذا الوهم أو الخطأ إنما كان سببه كثرة مرويات سليمان بن حيان .
٣- وقوع الخطأ والوهم في روايات من أكثر من الرواية من الثقات أمر وراد، ولا يقدح في الراوي ولا يسقطه من حد الضبط أو العدالة ، فقد يقع منه الخطأ الواحد أو الاثنين أو الثلاث بل والعشرة كما قال ابن

عدي نفسه، فقد قال في ترجمة أحمد بن الأزهر : « وأبو الأزهر هذا كتاب الحديث فأكثر ، ومن أكثر لا بد من أن يقع في حديثه الواحد والاثنين والعشرة مما ينكره» أ.هـ [١]

٤- ما يقع من وهم أو خطأ من الراوي المكثر مغمور في كثرة ما رواه.

٥- الأئمة الحفاظ مجموعون على توثيق سليمان هذا، ومنهم ابن معين نفسه، فقد ورد عنه في رواية أنه قال : «ثقة»، وفي أخرى «أنه لا بأس به »، ومن ضعفه فقط هما ابن معين في قول له ، وتبعه ابن عدي، وأسقطاه عن الاحتجاج .

٦- احتج به أصحاب الأصول وعلى رأسهما الشيخان البخاري ومسلم، فقد أخرجا حديثه واحتجاجه، ، وكفى بذلك تعديلاً وتوثيقًا له واحتجاجًا به .

٧- ما ذكره الحافظ ابن عدي من أحاديث سليمان التي أخذها عليه ـ ولا يعلم سواها مما أخطأ فيه ويحتاج إلى بيان ـ سبعة أحاديث لا تزيد على ذلك ، وكم تساوي هذه في كثرة ما رواه سليمان بن حيان ، واحتج به الأئمة ؟ !

رابعاً : الخلاصة :

سليمان بن حيان ثقة في نفسه ، لكن قد يخطئ في بعض الأحاديث أو يخالف، أو يهم، وهذا الخطأ أو الوهم محتملٌ لا يسقطه ؛ لأنه بسبب كثرة الرواية، وهو من الرواة المكثرين المحتج بهم في الصحيحين ، فالخطأ مغمور في كثرة ما رواه كحال غيره من الرواة الذين أكثروا من الرواية، وما

---

(١) الكامل لابن عدي ٣١٨/١ ترجمة ٣٣ .

خالف فيه أو أخطأ يحكم عليه بالضعف ولا يحتج به ، لكن لا يسقطه بحال ، ولا يضره .

خامساً : **النتيجة** :

رجحان ما ذهب إليه الحافظي الذهبي، وأما ما ذكره الإمام ابن عدي من سوء حفظه وغلطه وعدم الاحتجاج به وسقوطه فليس هو كذلك؛ لكونه من الرواة المكثرين، وما رواه مما أخطأ منه قليل لا يضر إلى جوار كثرة ما رواه مما لم يخطئ فيه ووافق الثقات، وقول ابن حجر : «صدوق ويخطئ » قصد به الإشارة إلى بعض ما يقع له من أغلاط أو أوهام، وهي لا تضره به ولا تسقطه عن الاحتجاج كغيره من الرواة المكثرين، وحديثه في الكتب الستة ، وقد مال الحافظ الذهبي إلى توثيقه كما في المغني، وإلى أنه صدوق كما في الكاشف والتذكرة ، ورمز بما يدل على أن العمل على توثيقه في الميزان ، وبين أنه إمام من الأئمة محتج به في سائر الأصول في السير ، وما ذكره الذهبي يتوافق ويتسق مع ما ذكره جمهور العلماء في سليمان بن حيان؛ لذا فهو الأقرب قولاً والأدق حكمًا مما قاله الحافظ ابن عدي . – رحمهما الله – ، فالحق معه في هذا التعقب.

*　　*　　*

✍ التعقب الثالث عشر

١٣ ـ شهر بن حوشب

نص التعقب :

« [صح] شهر بن حوشب [ع ، م مقرونًا] ... وقال النسائي، وابن عدي : ليس بالقوي، ... قال ابن عدي: شهر ممن لا يحتج به ولا يتدين بحديثه، ووثقه، .... وروى حنبل عن أحمد: ليس به بأس، وقال النسوي: شهر ـ وإن تكلم فيه ابن عون ـ فهو ثقة، قلت: أما روايته عن بلال وتميم الدارى فظاهره الانقطاع، قال صالح جزرة: قدم على الحاج؛ فحدث بالعراق، ولم يوقف منه على كذب » أ.هـ [1]

دراسة التعقب

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

اختلف الحافظ الذهبي مع الإمام ابن عدي في الحكم على شهر بن حوشب، فذهب إلى أنه محتج به، وأنه حسن الحديث، بينما يرى الإمام ابن عدي أنه ضعيف جدًا ولا يحتج به؛ لسوء حفظه ، وكثرة أوهامه، وبالترجمة لشهر يتضح رجحان قول أحد الإمامين ، وقد رد الذهبي على قول ابن عدي بأن جماعة من الأئمة احتجوا به ، وذكر أقوالهم ، في حين أغفلها ابن عدي، واقتصر على ذكر ما يضعفه من روايات منكرة، وأقوال فيه ، وأعقبها

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/٢٨٣ – ٢٨٥ ترجمة ٣٧٥٦.

بالقول بتضعيفه، والانصاف يقتضي ذكر كافة الأقوال، ثم الحكم عليه بما يليق به .

ثانياً : ترجمة الراوي :

هو : «بخ م ع شهر بن حوشب الأشعري [١] ، أبو سعيد»أ.هـ[٢] .

روى عن : «بلال المؤذن (س) ، وتميم الداري، وثوبان مولى رسول الله (ﷺ).. » أ.هـ [٣]، وغيرهم .

روى عنه : «أبان بن صالح ، وأبان بن صمعة ، وإبراهيم بن حنان...» أ.هـ[٤]، وغيرهم .

أقوال العلماء فيه :

قال شعبة : «لقيت شهرًا فلم أعتد به» أ.هـ [٥] ، وقال الواقدي : «وكان ضعفًا في الحديث » أ.هـ [٦] ، وقال ابن عون : « تركوه تركوه»أ.هـ[٧]

---

(١) الأشعري : بفتح الألف ، وسكون الشين المعجمة، وفتح العين المهملة ، وكسر الراء ، هذه النسبة إلى أشعر ، وهي قبيلة مشهورة من اليمن . الأنساب للسمعاني ٢٦٦/١ رقم ١٧٦ .

(٢) تهذيب الكمال ٥٧٨/١٢ ترجمة ٢٧٨١.

(٣) المصدر السابق ٥٧٩/١٢ ، ٥٨٠ .

(٤) المصدر السابق ٥٧٩/١٢ ، ٥٨٠ .

(٥) التمييز للإمام مسلم بن الحجاج ص ١٧٨ رقم ٣٣ ، تحقيق د / محمد مصطفى الأعظمي ، مكتبة الكوثر ، السعودية ، الطبقة الثالثة ١٤١٠هـ .

(٦) إكمال تهذيب الكمال ٣٠٠/٦ ترجمة ٢٤٢٣ ، الطبقات الكبرى لابن سعد ٤٤٩/٧ .

(٧) أحوال الرجال للجوزجاني ص ٩٦ ترجمة ١٤١ .

، وقال : إن شعبة قد تكلم في شهر بن حوشب » أ.هـ [١] ، وقال يحيى بن معين : «ثقة » أ.هـ[٢] ، وعنه أيضًا : «ثبت» أ.هـ [٣] ، وعنه أيضًا : «ثقة ، ، ليس به بأس » أ.هـ [٤] ، وقال علي بن المديني : «أنا أحدث عنه، وكان عبد الرحمن يحدث عنه .. ، وأنا لا أدع حديث الرجل إلا أن يجتمعا عليه، يحيى وعبد الرحمن يعني – على تركه – ... ، كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن شهر» أ.هـ [٥] ، وقال الإمام أحمد : « ما أحسن حديثه» أ.هـ [٦] ، «ووثقه» أ.هـ [٧] ، وقال : « شهر ثقة، ما أحسن حديثه» أ.هـ [٨]، وقال : « « لا أبالي بحديث شهر بن حوشب» أ.هـ [٩] ، وقال ابن عمار : « روى عنه عنه الناس ، وما أعلم أحدًا قال فيه غير شعبة ، قيل : يكون حديثه حجة؟ ، قال: لا»أ.هـ [١٠] ، وقال البخاري : «حسن الحديث» أ.هـ [١١] ، «وقوي

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي ١٩٣٠/٢ ترجمة ٧١٦ .
(٢) تاريخ ابن معين – رواية الدوري ٢١٦/٤ رقم ٤٠٣١ .
(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدوري ٤٣٤/٤ رقم ٥١٥٩ .
(٤) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين رواية طهمان ص ٥٤ رقم ١٠٢ .
(٥) تهذيب الكمال ٥٨٣/١٢ ، تهذيب التهذيب ٣٦٩/٤ ترجمة ٦٢٥ .
(٦) الجرح والتعديل ٣٨٣/٤ ترجمة ١٦٦٨ .
(٧) المصدر السابق ٣٨٣/٤ .
(٨) سير أعلام النبلاء ٢١٩/٥ ترجمة ٥١٩ .
(٩) سنن الترمذي ٥٠٥/٣ حديث ٢١٢ ، تحقيق : بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٨ م.
(١٠) تهذيب التهذيب ٣٧١/٤ .
(١١) تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٢٤/٢٣ ترجمة ٢٧٦٩ .

أمره»أ.هـ [١] ، وقال الجوزجاني : «أحاديثه لا تشبه حديث الناس» أ.هـ [٢] ، ، وقال العجلي : «ثقة»أ.هـ[٣] ، وقال يعقوب ابن شيبة : «ثقة ، على أن بعضهم قد طعن فيه » أ.هـ [٤] ، وقال أبو زرعة : «لا بأس به » أ.هـ [٥] ، وقال يعقوب بن سفيان : «شهر – وإن تكلم فيه ابن عون – فهو ثقة» أ.هـ[٦] ، وقال أبو حاتم : «شهر .. أحب إلى من أبي هارون العبدي ومن بشر بن حرب ، وليس بدون أبي الزبير ، لا يحتج بحديثه»أ.هـ[٧] ، وقال الترمذي : « وسألت محمد بن إسماعيل عن شهر بن حوشب فوثقه ، وقال : إنما يتكلم فيه ابن عون ... » أ.هـ [٨] ، وقال : « قال محمد بن إسماعيل : شهر حسن الحديث ، وقوي أمره ... قال النضر : وإنما طعنوا فيه ؛ لأنه ولي أمر السلطان» أ.هـ [٩] ، وقال البزار في مسنده : «وشهر قد تكلم فيه شعبة ، ولا نعلم أحدًا ترك الرواية عنه ، وقد حدث شعبة عن رجل عنه»

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٢٤/٢٣ ترجمة ٢٧٦٩ .
(٢) أحوال الرجال للجوزجاني ص ٩٦ ترجمة ١٤١ .
(٣) الثقات للعجلي (الدار) ص ٤٦١ ترجمة ٧٤١ .
(٤) تهذيب الكمال ٥٨٥/١٢ .
(٥) الجرح والتعديل ٣٨٣/٤ .
(٦) تهذيب الكمال ٥٨٥/١٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٢١/٥ ، المعرفة والتاريخ ٢٤٧/٢.
(٧) الجرح والتعديل ٣٨٣/٤ .
(٨) سنن الترمذي ٥٠٥/٣ حديث ٢١٢١ .
(٩) سنن الترمذي ٣٥٥/٤ حديث ٢٦٩٧ .

أ.هـ [١] ، وقال أيضًا : « قد روى عنه الناس وتكلموا فيه ، واحتملوا حديثه» أ.هـ [٢] ، وقال صالح بن محمد : «روى عنه الناس من أهل الكوفة وأهل الشام وأهل البصرة ، ولم يوقف منه على كذب ... إلا أنه : روى أحاديث يتفرد بها لم يشركه فها غيره» أ.هـ [٣] ، وقال موسى بن هارون : «ضعيف» أ.هـ [٤] ، وقال النسائي : «ليس بالقوي» أ.هـ [٥] ، وقال في السنن الكبرى : «ضعيف ، ... وكان شعبة سيء الرأي فيه ، وتركه يحيى القطان » أ.هـ [٦] ، وقال الساجي: « فيه ، ضعف ، وليس بالحافظ، تركه ابن عون وشعبة » أ.هـ [٧] ، وقال أبو بشر الدولابي : «لا يشبه حديثه حديث الناس» أ.هـ [٨]، وقال ابن خزيمة: «أبرأ إلى الله من عهدة عبد الله بن

---

(١) مسند البزار ٤٠٧/٨ حديث ٣٨٤٢ ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م – ٢٠٠٩م .

(٢) مسند البزار ٨١/١٠ حديث ٤١٨ ، تحقيق عادل سعد ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م – ٢٠٠٩ م .

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٢٧/٢٣ ، سير أعلام النبلاء ٢١٩/٥ .

(٤) تهذيب الكمال ٥٨٣/١٢ .

(٥) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ٥٦ ترجمة ٢٩٤ .

(٦) السنن الكبرى للنسائي ٥٤/٩ حديث ٩٨٧٧ ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م .

(٧) إكمال تهذيب الكمال ٣٠١/٦ .

(٨) سير أعلام النبلاء ٢٢٠/٥ .

بن أبي زياد القداح ، وشهر بن حوشب» أ.هـ [١] ، « وقرئ على أبي بكر محمد بن إسحاق .. قيل له : لست تحتج بشهر بن حوشب» أ.هـ [٢]، وقال ابن حبان : «كان ممن يروي عن الثقات المعضلات وعن الأثبات المقلوبات » أ.هـ [٣] ، وقال أبو أحد الحاكم : « ليس بالقوي عندهم » أ.هـ [٤] ، وذكره وذكره ابن شاهين في الثقات ، ونقل توثيق ابن معين له [٥]، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»أ.هـ [٦]، وقال أيضًا : «ضعيف» أ.هـ [٧]، وقال البيهقي في السنن الكبرى: «ضعيف» أ.هـ [٨]، وقال ابن حزم : «ساقط» أ.هـ [٩] ، وقال الحاكم: وثقه ابن معين وأبو زرعة الرازي ، وشذ عنه سائر

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٣٦/٢٣ .

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٣٦/٢٣ .

(٣) المجروحين لابن حبان ٣٦١/١ ترجمة ٤٧٦ .

(٤) الأسامي والكنى ٤٢/٥ .

(٥) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص ١١١ ترجمة ٥٣٦ .

(٦) سنن الدارقطني ١٨١/١ حديث ٣٥٧، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، وآخرون ، مؤسسة مؤسسة الرسالة، بيروت ط الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

(٧) علل الدارقطني ٢٨١/٥ حديث ٢٠٩٨، تحقيق/ محمد الدباسي ، مؤسسة الريان بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م .

(٨) السنن الكبرى للبيهقي ١٠٨/١ حديث ٣١٢ تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

(٩) المحلى بالآثار لابن حزم ١٨٢/٦ ، دار الفكر ، بيروت .

المشايخ » أ.هـ [١] ، وقال ابن القيسراني : «متروك الحديث » أ.هـ [٢] ، وقال وقال الجوزقاني : «ترك؛ لضعفه» أ.هـ [٣] ، وقال أبو الحسن بن القطان : «وشهر قد وثقه قوم، وضعفه آخرون ، فممن وثقه : أحمد بن حنبل ، وابن معين، وقال أبو زرعة : لا بأس به، وقال أبو حاتم : ليس بدون أبي الزبير ، وغير هؤلاء يضعفه ، ولم أسمع لمضعفه حجة، وما ذكروه من تزيه بزي الأجناد، وسماعه الغناء بالآلات ، وقذفه بأخذ خريطة مما استحفظ عليه من المغنم ، كله لا يصح، وإما خارج على مخرج لا يضره ، ... وشر ما قيل فيه : إنه يروي منكرات عن ثقات ، وهذا إذا كثر منه سقطت الثقة به»أ.هـ [٤] ، وقال ابن يتيمة : «وأحاديث شهر حسان» أ.هـ [٥] ، وقال الذهبي في الديوان الديوان : «مختلف فيه ، وحديثه حسن، وقد وثقه غير واحد ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال ابن عدي : لا يحتج به» أ.هـ [٦] ، وقال في السير بعد بعد أن ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه : «الرجل غير مدفوع عن صدقٍ

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ٣٠٢/٦ .

(٢) ذخيرة الحفاظ ٢٥١٥/٥ حديث ٥٨٣٣ ، ١٥٤/٤ ،حديث ٥٠٠٤ .

(٣) إكمال تهذيب الكمال ٣٠٠/٦ .

(٤) بيان الوهم والإيهام لابن القطان ٣٢١/٣ ، ٣٢٣ ، تحقيق د/ الحسن آيت سعيد ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

(٥) شرح العمدة لابن تيمية ص ٢٦٤ ، تحقيق د/ سعود صالح ، مكتبة العبيكان، الرياض ، ط أولى ١٤١٢هـ .

(٦) ديوان الضعفاء ص ١٨٩ ترجمة ١٩٠٣ .

وعلم ، والاحتجاج به مترجح»أ.هـ [١] ، وقال مغلطاي بن قليج : «قال أبو قاسم البلخي : قال ابن قتيبة : شهر ضعيف» أ.هـ [٢] ، وقال أيضًا : «وقال الدارقطني فيما ذكره البرقاني : يخرج حديثه .. ولما ذكره ابن خلفون في «الثقات» قال :وثقه ابن نمير وغيره ... وذكره أبو العرب والعقيلي في جملة الضعفاء ، وذكر الترمذي عن النضر بن شميل : شهر تركوه ، وفيه نظر ؛ لأن النضر إنما روى هذا عن ابن عون، ويحتمل أنه قاله تقريرًا لما رواه » أ.هـ [٣] ، وقال ابن رجب : «وممن يضطرب في حديثه أيضًا شهر ابن حوشب ، وهو يروي المتن الواحد بأسانيد متعددة»أ.هـ [٤]، وقال الهيثمي:« وقد وثق»أ.هـ [٥]، وقال أيضًا: وقد وثق على ضعف فيه»أ.هـ [٦] ، وقال أيضًا أيضًا : « وهو مختلف فيه» أ.هـ [٧] ، وقال : « وهو ضعيف، وقد وثق» أ.هـ أ.هـ [٨] ، وقال أيضًا : «وقد اختلفوا فيه ، ولكنه وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة ويعقوب بن شيبة»أ.هـ[٩] ، وقال أيضًا عنه وعن عبد الحميد بن بهرام :

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٣١/٥ .
(٢) إكمال تهذيب الكمال ٢٩٩/٦ .
(٣) إكمال تهذيب الكمال ٣٠٠/٦ ، ٣٠١ .
(٤) شرح علل الترمذي لابن حجر ٤٢٢/١ ، تحقيق د/ همام سعيد / كتبة المنار ، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
(٥) مجمع الزوائد ٣٢/١ حديث ٧٩ .
(٦) المصدر السابق ٥٤/١ حديث ١٦٧ .
(٧) المصدر السابق ١٤٢/١ حديث ٦١٤ .
(٨) المصدر السابق ١٨٤/١ حديث ٨٧٠ .
(٩) المصدر السابق ٢١٣/١ حديث ١٠٥٧ .

: «واختلف في الاحتجاج بهما ، والصحيح أنهما ثقتان ، ولا يقدح الكلام فيهما» أ.هـ [١] ، وقال أيضًا : « وفيه كلام، وهو ثقة إن شاء الله » أ.هـ [٢] [٢] ، وقال : «وحديثه حسن» أ.هـ [٣] ، وقال : «وهو ثقة ، وفيه كلام»أ.هـ [٤] ، وقال : «حديثه حسن ، وفيه ضعف» أ.هـ[٥] ، وقال : «وهو ضعيف ، وقد حسن حديثه» أ.هـ [٦] ، وقال : «وهو ضعيف ، يكتب حديثه»أ.هـ [٧] ، وقال:«وثقه جماعة وفيه ضعف» أ.هـ[٨]، وقال : «وحديثه حسن»أ.هـ [٩] ، وقال : « ثقة ، وفيه كلا لا يضر» أ.هـ [١٠] ، وقال ابن حجر في التقريب : « صدوق ، كثير الإرسال والأوهام» أ.هـ [١١] ، وقال في الفتح : «حسن الحديث - وإن كان فيه بعض الضعف -» أ.هـ [١٢] ، وتعقباه في تحرير التقريب فقالا : «لو قال : ضعيف يعتبر به ، لكان أحسن، إذ لا يحتج بشهر

---

(١) المصدر السابق ٢٢٢/١ حديث ١١٢٤ .
(٢) مجمع الزوائد المصدر السابق ١٣٠/٢ حديث ٢٧٨٩ .
(٣) المصدر السابق ٢١٧/٤ حديث ٧١١٥ .
(٤) المصدر السابق ٢٧١/٤ حديث ٧٤٢٥ .
(٥) المصدر السابق ٢٩٤/٤ حديث ٧٥٦٠ .
(٦) المصدر السابق ٦٩/٥ ح ٨١٧٨ .
(٧) المصدر السابق ١٤٧/٥ ح ٨٦٩٢.
(٨) المصدر السابق ١٢٤/٧ ح ١١٤١٤ .
(٩) المصدر السابق ١٠٨/١ ح ١٦٩٥٦ .
(١٠) المصدر السابق ٢٢٨/٦ ح ١٠٤٠٦.
(١١) تقريب التهذيب ص ٢٦٩ ترجمة ٢٨٣٠ .
(١٢) فتح الباري ٦٥/٣ ، دار المعرفة .

إذا انفرد ولكن يعتبر به في المتابعات والشواهد، وهو كما قال المصنف كثير الإرسال والأوهام ، وقد ضعفه يحيى بن سعيد، وشعبه، والجوزجاني ، وموسى بن هارون، وأبو حاتم الرازي ، وابن حبان، وابن عدي – بعد أن سبر حديثه –، والدارقطني ، والساجي، وأبو أحمد الحاكم وغيرهم ، ولكن حسن الرأي فيه البخاري ، وأحمد بن حنبل ، وأبو زرعة الرازي، ووثقه يحيى بن معين ، ويعقوب بن شيبه ، ويعقوب بن سفيان ، والعجلي، ولا بد من دراسة كل حديث من أحاديثه على حده؛ ليتبين أمره في كل حديث ، وروى له مسلم مقرونًا » أ.هـ [١] ، ومال الشيخ أحمد شاكر إلى توثيقه فقال : «ثقة ، وفيه كلام» أ.هـ [٢] ، وكذلك الشيخ حسين سليم أسد، فقال بعد أن عرض لأقوال بعض أئمة اجرح والتعديل : « فمثل هذا وإن كان حديثه لا يرقى إلى درجة الصحة ، لكنه أيضًا لا يمكن أن ينزل عن مرتبة الحسن، والله أعلم » أ.هـ [٣] ، وقال الشيخ الألباني عنه في إرواء الغليل : «ضعيف؛ لسوء حفظه» أ.هـ [٤]، وقال أيضًا : «حديثه حسن ، وفيه ضعف» أ.هـ [٥] ، وقال:« وقال:« ... وهو سيء الحفظ، لا سيما وقد خالف جميع الثقات ..» أ.هـ [٦] ،

---

(١) تحرير تقريب التهذيب ١٢٢/٢ ترجمة ٢٨٣٠ .

(٢) تعليقه على مسند أحمد ٢٨٨/٣ حديث ٢٩٢٦ .

(٣) تعليقه على مسند الموصلي ٢٥٥/١١ ، ٢٥٦ حديث ٦٣٧٠ ، دار المأمون للتراث للتراث ، بيروت الطبعة الثانية ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م .

(٤) إرواء الغليل للألباني ٨٩/٦ ح ١٦٥٥ ، ٩٠/٧ حديث ٢٠٢٦ .

(٥) إرواء الغليل ٧٤/٧ حديث ٢٠١١ .

(٦) المصدر السابق ١٤٣/٤ حديث ٩٧٠ .

، وقال عنه وعن سنان بن ربيعة : «وفيهما ضعف، لا يمنع من الاستشهاد بحديثهما» أ.هـ [١] ، وقال عنه في السلسلة الصحيحة : «ضعيف»أ.هـ [٢] ، وقال : « لا بأس به في الشواهد، وبعضهم يحسن حديثه» أ.هـ[٣] ، وقال في سلسلة الأحاديث الضعيفة: «ضعيف لا يحتج به لكثرة خطئه» أ.هـ [٤] ، وقال وقال : «ضعيف» أ.هـ [٥] ، وقال : «ضعيف لسوء حفظه » أ.هـ [٦] ، وقال : : «صدوق كثير الإرسال والأوهام كما في التقريب » أ.هـ [٧] ، وقال : «وهو ممن اختلف فيه أقوال الحفاظ المتقدمين منهم والمتأخرين، وغاية ما قيل في حديثه أنه حسن، وذلك يعني أن في حفظه ضعفًا، وذلك مما صرح به من جرحه كأبي حاتم وابن عدي وغيرهما، وهو الراجح الذي دل عليه تتبع أحاديثه فإنه في كثير منها يظهر ضعف حفظه ومخالفته لأحاديث الثقات...، وهو الذي انتهى إليه الحافظ في التقريب فقال:«صدوق ، كثير الإرسال، والأوهام» أ.هـ[٨].

---

(١) المصدر السابق ١٢٥/١ حديث ٨٥ .

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢٠٧/٣ حديث ١٢٠٥ ، ٢٤٩/٣ حديث ١٢٤٤ ، ١٦٦/٤ حديث ١٦٢٦ .

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٨٣/٥ حديث ٢٤٥٥ .

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤٢٦/١ حديث ٢٦٠ .

(٥) المصدر السابق ٥٠/٢ حديث ٥٨٠ ، ٣٦/١٣ حديث ٦٠١٤ .

(٦) المصدر السابق ٥٩/٣ حديث ١٠٠٨ .

(٧) المصدر السابق ٣٣٩/٤ حديث ١٨٦١ .

(٨) سلسلة الأحاديث الضعيفة ٧٦٩/١٤ حديث ٦٨٣٦ .

وأما الحافظ ابن عدي فإنه قال بعد أن ساق روايات له : « ولشهر بن حوشب هذا غير ما ذكرت من الحديث ، ويروي عنه عبد الحميد بن بهرام أحاديث غيرها، وعامة ما يرويه هو وغيره من الحديث فيه من الإنكار ما فيه، وشهر هذا ليس بالقوي في الحديث ، وهو ممن لا يحتج بحديثه، ولا يتدين به » أ.هـ [١] ، وقال في ترجمة عبد الحميد بن بهرام عنه : «شهر ضعيف جدًا» أ.هـ [٢] .

ثالثاً : **مناقشة التعقب** :

مما سبق يتضح أن شهر بن حوشب قد اختلف فيه علماء الجرح والتعديل اختلافًا كبيرًا بين موثق ومعدل وبين مضعف ومسقط للاحتجاج به، وممن عدله وحسن الرأي فيه أو وثقه : يحيى بن معين ، وعلي بن المديني، والإمام أحمد، والبخاري، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وأبو زرعة، ويعقوب بن سفيان ، والترمذي – صح له أحاديث – ، والبزار، وصالح بن محمد، وابن شاهين ، وأبو الحسن بن القطان، والذهبي، ومغلطاي ، وابن نمير، وابن خلفون ، والهيثمي ، وابن حجر، ومن المعاصرين الشيخ أحمد شاكر، ورجح الألباني أن يكون حديثه حسن في آخر أقواله في السلسلة الضعيفة بسبب ضعف حفظه ومخالفته لأحاديث الثقات ، فنزل من ربتة الثقة إلى الصدوق ، وممن ضعفه ولم يحتج به وتكلم فيه : شعبة ، والواقدي، وابن عون، والجوزجاني ، وأبو حاتم ، وموسى بن هارون، والنسائي، والساجي، وأبو

---

(١) الكامل ٦٣/٥ ، ٦٤ ترجمة ٨٩٨ .

(٢) المصدر السابق ٨/٧ ترجمة ١٤٦٩ .

بشر الدولابي ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، وابن عدي ، وأبو أحمد الحاكم ، والدارقطني، والبيهقي، وابن حزم، وابن القيسراني ، والجوزقاني ، وابن قتيبة، وابن رجب ، ومن المعاصرين الشيخ شعيب الأرنؤوط، ود/ بشار معروف عواد، وسبب الكلام فيه بالضعف؛ لكونه سيء الحفظ ، بسبب وقوع بعض الأوهام والأخطاء والمخالفات والمراسيل منه، وهذا مما يمكن احتماله للآتي :

١. كثرة رواياته وأحاديثه، وما دام كذلك فلا بد أن تقع منه هذه الأخطاء والأوهام والمخالفات ، كما أنها ليست من المنكر جدًا في بعض المواضع فقد قال الذهبي في السير معلقًا على رواية له : «فهذا ما استنكر من حديث شهر في سعة روايته، وما ذاك بالمنكر جدًا»أ.هـ[١].
٢. هو في نفسه ثقة، ولكن لما وقع منه ما يدل على قلة حفظه وضبطه ، أنزل من مرتبة الأثبات الثقات إلى درجة الصدوق الذي حديثه ، واحتمل ما رواه من حديث لم يخالف فيه أو يهم .
٣. الكلام على حديث شهر فيما خالف فيه غيره من الثقات أو تفرد به كما قال صالح بن محمد، فهذا الذي يمكن أن يحكم عليه بالضعف وعدم الاحتجاج .
٤. وثقه جمع من الأئمة وعدلوه ، وأحسنوا الرأي فيه على اختلاف مسالكهم في الحكم على الرجال من تشددٍ واعتدالٍ ، ويكفيه تعديلاً وتوثيقًا : ابن معين، وابن المديني، وأحمد، والبخاري، وأبو زرعة، فطبقة هؤلاء لا

(١) سير أعلام النبلاء ٢٢١/٥ .

تقارنها طبقة، وأحكامهم على الرجال لا تعدلها أحكام لا سيما وقد اجتمعوا على تعديله.

٥. لا ينكر من عدله أن فيه بعض الضعف بسبب هذه الأوهام والمخالفات، ولكنه لا يسقط بذلك عن الاحتجاج، ولا يرد حديثه، فحديثه مستقيم سليم، وما أنكر عليه قليل لا يؤثر في جملة ما رواه، وأخطاوه تتجه به إلى أن يكون صدوقًا، فالحق أن يقال: إن حديثه حسن لذلك، دون إسقاطه عن موضع الاحتجاج به؛ لأن هذه المخالفات ليست بالمنكرة جدًا، وعلى الرغم من وجودها لم يوقف منه على كذب، وروى عنه الناس من أهل البصرة والكوفة والشام كما قال صالح بن محمد، واحتملوا حديثه، ولا يعلم أحد ترك الرواية عنه كما قال البزار، فلا يضره ما قيل فيه ولا يقدح، ويكتب حديثه كما قال الهيثمي، ويحسن حديثه على ما كان فيه من بعض ضعف كما قال الحافظ ابن حجر، ولا يمنع من الاستشهاد به مع هذا الضعف كما قال الشيخ الألباني، وما أحسن ما قال الإمام الذهبي عنه في السير «الرجل غير مدفوعٍ عن صدق وعلم، والاحتجاج به مترجح» أ .هـ[1]، ومن كان حاله كذلك لا يمكن أن ينزل حديثه عن درجة الحسن إن لم يبلغ درجة الصحة فأحاديثه حسان كما قال ابن تيمية .

٦. وبالنظر فيما جرح به شهر بن حوشب يتضح أنه لا يلبث أن يكون ساقطًا له عن حد الاحتجاج أو العدالة، فقولهم « تركه شعبة»، فإنما

---

(1) السير ٥/٢٣١ .

هو بسبب خيانته لعباد»أ.هـ[١] ، وهي ما روي «عن عباد بن منصور قال : حججت مع شهر بن حوشب، فسرق عيبتي»أ.هـ [٢]، واستنكر ذلك الإمام الذهبي ورده، ولا تتعلق بشيء يخص الرواية من ضبط أو حفظ، وأما قول الترمذي عن النضر بن شميل: "شهر تركوه"، يشبه أن يكون وهمًا، ذلك لأن الساجي والعقيلي والسعدي، وغيرهم إنما ذكروا روايته عن ابن عون لا عن نفسه»أ.هـ[٣]، وأما قول الجوزجاني فيه أن حديثه لا يشبه أحاديث الناس فإنه «يحمل على بغضه للشيعة وبغضه عليهم لفرط نصبه»أ .هـ[٤]، وأما قول ابن عون أنهم تركوه، فقد قيل فيه بالنون والرأي بمعنى طعنوه، وهو الصحيح؛ لأنا أسلفنا كلام الأئمة، وليس فيهم أحد تركه، ولا صرح بذلك، فبقي محمولاً على الطعن الذي بيناه الذي لم يسلم غالبًا منه أحد» أ.هـ [٥] .

وقد ظهر من أقوال العلماء فيه أنهم احتملوا حديثه على الرغم من أن بعضهم تكلم فيه، ولم يتركه أحد كما قال البزار : «وشهر قد تكلم فيه شعبة، ولا نعلم أحدًا ترك الرواية عنه، وقد حدث شعبة عنه عن رجل»، فهذا

---

(١) شرح ابن ماجة لمغلطاي ٢٨٦/١، تحقيق / كامل عويضة، مكتبة نزار، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٢٠/٥ .

(٣) شرح ابن ماجة لمغلطاي ٢٨٥/١ .

(٤) المصدر السابق ٢٨٦/١ .

(٥) المصدر السابق ٢٨٦/١ .

شعبة نفسه قد حدث عنه، وقد قيل عنه : إنه تركه، واعتمد كثير ممن تكلم في شهر على كونه تركه، وشهر قد روى الناس عنه من أهل الكوفة والبصرة والشام، كما قال صالح بن محمد، وأحاديثه مبسوطة ومشهورة في دواوين السنة، كما أنهم اتفقوا على صحة حديث عبد الحميد بن بهرام عنه، فكيف يقال : تركوه؟!، وقد حدث عنه أيضًا ابن المديني ولم يترك حديثه، وبين أنه لا يدع حديث الرجل حتى يجتمع على تركه يحيى بن معين، وعبد الرحمن بن مهدي، وهما لم يجتمعا على ترك حديث شهر بل إن ابن مهدي قد حدث عنه، وهذا يسقط كل قول اتهمه بالترك كابن حزم في المحلى حيث قال عنه : «متروك» أ.هـ[١]، وكذا ابن القيسراني : «متروك الحديث» أ.هـ[٢]، على ما عرف عن ابن حزم من اعتماده على ذاكرته وهجومه على الرجال، وفيه أيضًا : « رد لما ذكره أبو عبد الله في تاريخ نيسابور : وثقه ابن معين وأبو زرعة الرازي، وشذ عنه سائر المشايخ » أ. هـ [٣] فقد وثقه غيرهما، ولم يتخلف عن حديثه المشايخ كما تبين، « وأما قول ابن دحية في كتاب «المعلم المشهور » قال : « أفتى أهل البصرة بقطع يده قال: وأعظم جرحة فيه أنه كان شرطيا للحجاج بن يوسف، فيشبه أن يكون وهما؛ لأنه إنما كان عاملا ليزيد بن المهلب لا للحجاج، ولئن صح ما قاله فليست بجرحة لاحتمال أن يكون قد جبره كعادته مع من هو أكبر منه، ... وما ذكروه من تزينه بزي

---

(١) المحلى ٢٨٨/٧ .

(٢) ذخيرة الحفاظ ٢١٥٤/٤ حديث ٥٠٠٤ .

(٣) شرح ابن ماجة لمغلطاي ٢٨٣/١ .

الجند وسماعه الغناء بالآلات وقرنه بأخذ خريطة فكذب عليه إما لأنه لا يصح أو خارج على مخرج لا يضره» أ.هـ [١] ، وقال الذهبي في السير مدافعًا عنه : « إسنادها منقطع، ولعلها وقعت، وتاب منها، أو أخذها متأولاً أن له في بيت مال المسلمين حقًا»أ.هـ[٢]، وكل ما قيل مما ينافي عدالته لم يصح ومردود عليه .

وأما قولة ابن حبان : «إنه يروي منكرات عن ثقات»، فإن هذا لو كثر سقطت الثقة به، لكن شهر وثقه عدد من الأئمة كابن معين والبخاري، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وأبي زرعة، ويعقوب بن سفيان، وابن شاهين، وابن القطان، وابن خلفوت، والهيثمي، وغيرهم، وأحاديثه احتملها الأئمة والناس، ولم يجتمعوا على تركه، وحدث عنه أئمة كبار كابن مهدي، وابن المديني، فلم تسقط عنه الثقة، فدل على أن هذا القول من ابن حبان فيه مزيد تعنت وأنه اشتد في جرحه له، وما أحسن ما قاله ابن القطان : « ولم أسمع لمضعفه حجة»، وقد مال الإمام الذهبي إلى الاحتجاج به، فقال في السير : « والرجل غير مدفوع عن صدقٍ، وعلم، والاحتجاج به مترجح»، وحسن حديثه في كتابه الديوان، وأشار الهيثمي أنه فيه كلام لا يضر، وانتصر له مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال، وفي شرحه لسنن ابن ماجة، ودفع ما قيل فيه جرحًا وقدحًا .

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ٣٠٢/٦ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٢٠/٥ .

رابعاً : **الخلاصة** :

شهر بن حوشب حسن الحديث بسبب ما وقع له من أخطاء وأوهام، فما وافق غيره من الثقات يحسن فيه، وما تفرد، أو خالف، أو وهم فيه يضعف، فهو بالجملة صدوق حسن الحديث ما لم يخالف أو يهم أو يتفرد.

خامساً : **النتيجة** :

رجحان قول الحافظ الذهبي بتحسين حديث شهر بن حوشب والاحتجاج به لا كما ذهب الإمام ابن عدي من إسقاطه وترك الاحتجاج به وتضعيفه جدًا؛ لأن ما قيل فيه من كلام لا يضره، ولا يؤثر فيه، ولا يخرجه عن موضع الاحتجاج، فحديثه مستقيم في الجملة ولتوثيق المتقدمين له، وعدم وجود حجة قوية تدل على ضعفه وطرحه، ولاحتمال حديثه ورواية الناس عنه، فهو أقرب إلى أن يكون حديثه حسنًا إلا إذا خالفه من هو أمكن منه وأوثق، وما ذكر من سوء حفظه ينزله عن دائرة الثقات فيكون صدوقًا، وهذا هو الأقرب من حاله، ولا يمكن أن ينزل عن مرتبة الحسن ما لم يخالف، ويكفيه توثيقًا توثيق ابن معين، وأبو زرعة وغيرهم من الكبار .

*　　*　　*

✍ التعقب الرابع عشر

١٤ ـ عبد الله بن داود التمار

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : «وتكلم فيه ابن حبان، وابن عدي ...، قال ابن عدي: هو ممن لا بأس به إن شاء الله قلت: بل كل البأس به، ورواياته تشهد بصحة ذلك، وقد قال البخاري: فيه نظر، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالبا»[١] .، وقد ذكر الذهبي له بعض الروايات مما ذكره ابن عدي وحكم عليها بالكذب .

دراسة التعقب

أولاً : تحرير محل النزاع :

اختلف حكم الإمامين ابن عدي، والذهبي في الراوي المذكور في هذا التعقب، فابن عدي يرى أنه لا بأس به، وحسن القول فيه، بينما يرى الذهبي أنه ضعيف، ومن ثم تعقب واستدرك على ابن عدي في حكمه على الراوي، مستدلاً ببعض أقوال الأئمة فيه، وبسبر بعض مروياته، إذ تبدو عليها علامات الضعف، وفي بعضها ما هو أشد من ذلك، وبالترجمة له سيتضح مع من يكون الصواب .

ثانياً : ترجمة الراوي :

هو : « ت عبد الله بن داود ...، أبو محمد التمار» أ.هـ[٢] .

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/٤١٥، ٤١٦، ترجمة ٤٢٩٤ .

(٢) تهذيب الكمال ١٤/٤٦٧ ترجمة ٣٢٤٩ .

روى عن : «إسماعيل بن عياش، وثابت بن حماد، وحماد بن زيد...»أ.هـ[١]، وغيرهم .

روى عنه : «أحمد بن أبي سريج الرازي، وأحمد بن سنان القطان، وأحمد بن نصر المقرئ ... » أ.هـ [٢]، وغيرهم .

أقوال العلماء فيه :

قال البخاري: «فيه نظر» [٣]، وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث»[٤]، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، حديث بحديث منكر عن حنظلة بن أبي سفيان، وفي حديثه مناكير» [٥]، وقال النسائي : «ضعيف» [٦]، وقال ابن حبان : «منكر الحديث جدًا، يروي المناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها، لا يجوز الاحتجاج بروايته »[٧]، وقال الدارقطني: «ضعيف»[٨]، وقال أبو أحمد الحاكم : «ليس بالمتين عندهم»[٩]، وقال ابن

---

(١) تهذيب الكمال ٤٦٨/١٤ .

(٢) المصدر السابق ٤٦٨/١٤ .

(٣) التاريخ الكبير للبخاري ٨٢/٥ ترجمة ٢٢٦ .

(٤) سؤالات البرذعي لأبي زرعة ص ١٣٥ ترجمة ١٦٨، تحقيق/ محمد علي الأزهري، الفاروق الحديثة – القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م .

(٥) الجرح والتعديل ٤٨/٥ ترجمة ٢٢٢.

(٦) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ٦٣ ترجمة ٣٣٨ .

(٧) المجروحون لابن حبان ٣٤/٢ ترجمة ٥٦٦ .

(٨) تهذيب التهذيب ٢٠١/٥ ترجمة ٣٤٦ .

(٩) تهذيب الكمال ٤٦٨/١٤ .

القيسراني : «منكر الحديث» [١]، وقال مغلطاي : «وذكره أبو جعفر العقيلي وأبو محمد بن الجارود في جملة الضعفاء»[٢]، وقال الإمام الذهبي عنه في الكاشف : « قال البخاري: فيه نظر، ومشاه غيره» [٣]، وقال في المغني والديوان : «ضعفوه» [٤]، وقال في تاريخ الإسلام: « روى أحاديث موضوعة، موضوعة، كأنه آفتها»[٥]، وقال ابن حجر في التقريب : «ضعيف» [٦]، وقال السيوطي: «منكر الحديث جدًا» [٧] ، وأما ابن عدي فإنه قال بعد أن ساق له عدة روايات: «وهو كما قال أبو موسى صاحب سنة، ويروي في السنة أحاديث، وهو عندي ممن لا بأس به إن شاء الله»[٨]، وكان قد صدر ترجمته بقول الإمام البخاري في كامله، ثم عاد وحسن القول فيه في نهاية الترجمة .

---

(١) معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة لابن القيسراني ص ٢٢٠، حديث ٨٢٦، تحقيق / عماد الدين حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ٧/ ٣٣٠ ترجمة ٢٩٠٨.

(٣) الكاشف ١/٥٤٩ ترجمة ٢٧٠٧.

(٤) المغني في الضعفاء ١/٣٣٦ ترجمة ٣١٥٥، ديوان الضعفاء ص ١٢٥ ترجمة ٢١٦٠

(٥) تاريخ الإسلام للذهبي ٤/١١٣٨ ترجمة ١٥٤، تحقيق د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م .

(٦) تقريب التهذيب ص ٣٠١ ترجمة ٣٢٩٨ .

(٧) الآلى المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي ٢/٤٤، تحقيق/ صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

(٨) الكامل لابن عدي ٥/٣٩٩ ترجمة ١٠٧١.

ثالثاً : مناقشة التعقب :

مما سبق يتضح أن غالب أئمة الجرح والتعديل على تضعيف عبد الله بن داود، منهم أبو حاتم، والنسائي، والدارقطني، وأبو أحمد الحاكم، والعقيلي، وابن الجارود، وابن حجر، والذهبي في المغني والديوان، ومنهم من ذكر كلامًا يدل على الضعف الشديد، وعلى رأس هؤلاء : الإمام البخاري، وابن حبان، وابن القيسراني، والذهبي في تاريخ الإسلام، والسيوطي، ولم يحسن القول فيه أحد سوى الإمام ابن عدي، وليس الصواب إلى جانبه، بل إن ابن عدي نفسه ألمح إلى ضعفه في أول الترجمة بذكر قول البخاري، فمن نظر إلى حديثه وجد علامات الضعف بادية على بعضها، وفي بعضها مناكير، وفي بعضها موضوعات، ويكفي أن أستاذ الأستاذة وأمير المؤمنين في الحديث (البخاري) قال فيه : «فيه نظر»، وهي لفظة يقولها غالبًا فيمن اشتد ضعفه عنده أو فيمن يتهمه؛ لأنه عف اللسان، فيذكر أيسر عبارة، فالقول الحق في صاحب التعقب أنه ضعيف، وليس كما قال ابن عدي: لا بأس به.

رابعاً : الخلاصة :

عبد الله بن داود التمار ضعيف، كما قال الحافظ الذهبي، وليس كما قال الإمام ابن عدي من أنه لا بأس به؛ لإطباق الجمهور علي ضعفه.

خامساً : النتيجة :

الراجح هو قول الإمام الذهبي؛ لأنه الموافق لقول جمهور أئمة الجرح والتعديل، فالصواب إلى جانبه، فيما استدركه على ابن عدي، فقوله: «بل كل البأس به» هو الأصوب .

* * *

التعقب الخامس عشر

١٥ ـ عبد الله بن واقد الخُرَاساني [١]

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : «قال ابن عدي : مظلم الحديث، لم أر للمتقدمين فيه كلامًا، قلت: وثقه أحمد، ويحيى، وقال أبو زرعة: لم يكن به بأس...»أ.هـ [٢] .

دراسة التعقب

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

في هذا التعقب يذهب الإمام ابن عدي إلى أن عبد الله بن واقد مظلم الحديث، وأنه ليس للمتقدمين فيه كلام، وهذه العبارة تشير إلى تجهيله أو نكارة حديثه، وأن هذه المناكير قد أظلمت حديثه، أو أن المجاهيل أظلمت حاله، فسلبته النور التي يوجد في حديث الثقات، فلا يعرف حديثه، أو لا يعرف حاله، بينما لم يرتض الإمام الذهبي هذا الحكم، وارتضى توثيقه، وتعقبه في حكمه هذا بنقل بعض عبارات المزكين له، ورد تضعيفه له مبينًا

---

(١) الخُرَاساني : بضم الخاء المعجمة وفتح الراء والسين المهملتين وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى خراسان وهي بلاد كبيرة، فأهل العراق يظنون أن من الري إلى مطلع الشمس خراسان، وبعضهم يقولون: إذا جاوزت حد سواد العراق ... فهو أول حد خراسان إلى مطلع الشمس . (الأنساب للسمعاني ٥/٧٠ ترجمة ١٣٤٣) .

(٢) ميزان الاعتدال ٥/٥٢٠ ترجمة ٤٦٧٤ .

أن أئمة هذا الشأن من المتقدمين تكلموا فيه، وبينوا حاله، ووثقوه، وليس كما قال ابن عدي من كونه لم يتكلم فيه أحد من المتقدمين .

ثانياً : ترجمة الراوي :

هو : « ق عبد الله بن واقد بن الحارث بن عبد الله بن أرقم ... أبو رجاء الخراساني » أ.هـ [١] .

روى عن : « عباد بن كثير، وعبد الله بن عثمان، ومحمد بن مالك...»أ.هـ[٢] ، وغيرهم .

روى عنه : «أسباط بن محمد القرشي، وإسحاق بن منصور، وإسماعيل بن أبان الوراق... »أ.هـ[٣] ، وغيرهم.

أقوال العلماء فيه :

قال سفيان بن عيينة: «ما قدم علينا خراساني أفضل من أبي رجاء عبد الله ابن واقد»[٤]، وقال ابن معين : «ثقة» [٥] ، وقال في رواية أخرى: « ليس به بأس»[٦] ، وقال الإمام أحمد : «ثقة»[٧] ، وقال إسحاق

---

(١) تهذيب الكمال ٢٥٤/١٦ ترجمة ٣٦٣٥ .

(٢) تهذيب الكمال ٢٥٥/١٦ .

(٣) المصدر السابق ٢٥٥/١٦.

(٤) سير أعلام النبلاء ٦٥/٧ ترجمة ١١٤١.

(٥) تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ٧٥ رقم ١٧٠ .

(٦) سؤالات ابن الجنيد للإمام يحيى بن معين ص ٢٣٦ رقم ٩٢٣ تحقيق / محمد علي الأزهري، دار الفاروق الحديثة، القاهرة ، طبعة أولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

(٧) الجرح والتعديل ١٩١/٥ ترجمة ٨٨٢.

ابن منصور : «أوثق الثقة»[١] ، وقال أبو زرعة: « لم يكن به بأس»[٢] ، قال الإمام أبو داود : «ليس به بأس»[٣] ، وقال في موضع آخر : «ثقة»[٤] «ثقة»[٤] ، وقال النسائي : «لا بأس به»[٥] ، وذكره ابن حبان في الثقات[٦] الثقات[٦] ، وقال الحاكم : « فقيه عالم صدوق مقبول»[٧] ، وقال الخليلي: « « ... قديم في الرواة، قال ابن معين: وهو صالح، وأدرك من التابعين جماعة »[٨] ، وقال ابن حجر في التقريب : «ثقة» موصوف بخصال الخير، من السابعة»[٩] ، وقال ابن حجر في التهذيب : «وقال مالك بن سليمان: كان أبو رجاء زكيًا، تقيًا، نقيًا يتجر ويحج ويتعبد ويتورع، جمع الخير كله»[١٠] .

ثالثاً : مناقشة التعقب :

بالنظر في كلام الحافظ ابن عدي يتضح أنه ذكر أمرين :

---

(١) الكنى والأسماء لأبي بشر الدولابي ٥٣٩/٢ رقم ٩٧٥ ، تحقيق / نظر محمد، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

(٢) الجرح والتعديل ١٩١/٥ ترجمة ٨٨٢ .

(٣) تهذيب الكمال ٢٢٥/١٦ ، تهذيب التهذيب ٦٥/٦ ترجمة ١٢٩ .

(٤) تهذيب الكمال ٢٢٥/١٦ ، تهذيب التهذيب ٦٥/٦

(٥) تهذيب الكمال ٢٥٦/١٦، تهذيب التهذيب ٦٥/٦.

(٦) تهذيب الكمال ٢٥٦/١٦، تهذيب التهذيب ٦٥/٦ ، ولم أقف عليه في كتاب الثقات بعد البحث والاطلاع.

(٧) تهذيب التهذيب ٦٥/٦ .

(٨) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي ٨٧٠/٣ .

(٩) تقريب التهذيب ص ٣٢٨ ترجمة ٣٦٨٤.

(١٠) تهذيب التهذيب ٦٥/٦ .

الأول : حكمه على عبد الله بن واقد بأنه: "مظلم الحديث .

الثاني : قوله : « ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره » .

وهذان الأمران مما يتعقب عليه بسببهما، إذ ليس الأمر كما قال، فهو ليس بمظلم الحديث، فقد وثقه أئمة هذا الشأن، وأحسنوا القول فيه منهم : سفيان بن عيينة، وابن معين، وأحمد، وإسحاق بن منصور، وأبو زرعة، وأبو داود، والحاكم، وابن حجر، ولم أقف على قولٍ يضعفه أو يجرحه، ثم إنه قد تكلم فيه عدد من المتقدمين على ابن عدي، ووجد لهم توثيق وكلامه فيه، وهم من سبق ذكرهم كسفيان بن عيينة، وابن معين، وأحمد، وإسحاق بن منصور، وأبو زرعة، وأبو داود، بل وتكلم عنه من الأئمة من أتى بعده كالإمام الحاكم، وابن حجر، فكيف يتفق لابن عدي أن يقول: ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره؟، ومنه يظهر أن الصواب ليس فيما قال، ولعله التبس عليه بعبد الله بن واقد الحراني، فإنه ضعيف جدًا.

رابعاً : الخلاصة :

عبد الله بن واقد الخراساني ثقة؛ لتوثيق أئمة هذا الشأن، ولم أقف على قول يضعفه أو يقدح فيه، سوى ما قاله ابن عدي، وقد مال الذهبي إلى توثيقه، وساق بعض أقوال من زكاه .

خامساً : النتيجة :

أصاب الحافظ الذهبي فيما تعقب على ابن عدي وذكر من أقوال الحفاظ في توثيق عبد الله بن واقد، وقد جانب ابن عدي الصواب فيما حكم به عليه، فالحق مع الذهبي في هذا التعقب .

* * *

✍ التعقب السادس عشر

١٦ ـ عبد الله بن يحيى بن أبي كثير اليَمَامِي [١]

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي– رحمه الله –: « خ، م، صح ، عبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه،..وذكره ابن عدي، وساق له أحاديث،وقال: لم أر للمتكلمين فيه كلامًا، وأرجو أنه لا بأس به، قلت: هو صدوق، قال أبو حاتم، ووثقه أحمد، قد أخرج له صاحبا الصحيحين، تبارد ابن عدي بذكره» أ .هـ[٢]

.

دراسة التعقب

أولاً : تحرير محل النزاع :

يرى الإمام ابن عدي أن الراوي عبد الله بن يحيى «لا بأس به»، بينما يرى الحافظ أنه «صدوق»، ورمز له برمز الصحة في الميزان، وعضد قوله بأقوال أئمة هذا الشأن ، وعبارة ابن عدي وإن كانت تفيد تعديلاً لكنها ليست في قوة عبارة الذهبي، وبالاحتكام إلى أقوال الأئمة في عبد الله بن يحيى سيظهر أيهما أدق عبارة، وأقرب حكمًا لأقوال أئمة الجرح والتعديل .

---

(١) اليَمَامِي : بفتح الياء المعجمة بنقطتين من تحتها والميمين بينهما الألف ، هذه النسبة إلى اليمامة، وهي بلدة من بلاد العوالي مشهورة، وأكثر من نزل بها بنو حنيفة، وكان مسيلمة الكذاب المتنبي منها خرج وبها قتل زمن أبى بكر رضى الله عنه . (الأنساب للسمعاني ١٣/ ٥٢٢).

(٢) ميزان الاعتدال ٢/٥٢٥ ترجمة ٤٦٨٧.

ثانياً : **ترجمة الراوي** :

هو : « خ م مد عبد الله بن يحيى بن أبي كثير اليمامي»[١] .

روى عن : «جعفر بن محمد بن علي، وابنه يحيى بن أبي كثير (خ م مد)» أ.هـ [٢] .

روى عنه : أبو سعيد أحمد بن داود الحداد، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وإسماعيل بن عمرو .... »أ.هـ [٣] ، وغيرهم .

أقوال العلماء فيه : قال يحيى بن معين : «لم يكن من أهل الحديث»[٤]، وقال أحمد: «ثقة، لا بأس به »[٥] ، وقال إسحاق بن أبي إسرائيل : «وكان من خيار الناس وأهل الورع والدين، ما رأيت باليمامة خيرًا منه»[٦] ، وقال البخاري: «وأثنى عليه مسدد، ولقيه باليمامة»[٧] .

وقال أبو حاتم : «صدوق»[٨] ، وذكره ابن حبان في الثقات[٩] ، وهو من رجال البخاري ومسلم، فقد ذكره الكلاباذي في رجال البخاري، وقال : «روى

---

(١) تهذيب الكمال ٢٩٢/١٦ ترجمة ٣٦٥١ .

(٢) المصدر السابق ٢٩٢/١٦ .

(٣) المصدر السابق ٢٩٢/١٦.

(٤) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية طهمان ص ١٥ رقم ١٥٠ ..

(٥) الكامل ٣٥٩/٥ ترجمة ١٠٢٣ .

(٦) الجرح والتعديل ٢٠٣/٥ ترجمة ٨٢٨٢.

(٧) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ٨٥٢/٢ ترجمة ٨٦٥.

(٨) الجرح والتعديل ٢٠٣/٥.

(٩) الثقات لابن حبان ٣٣٤/٨ ترجمة ١٣٧٣٦.

عنه مسدد بن مسرهد في التعبير»[١] ، وذكره ابن منجويه في رجال مسلم، وقال : روى عن أبيه في الصلاة ، ... وعن أبيه عن – أبي سلمة عن أبي هريرة في الرؤيا»[٢] ، وذكره الحاكم في تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم[٣] ومسلم[٣] ، وكذلك أبو الوليد الباجي في التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، وقال: «أخرج له البخاري في التعبير عن مسدد عن أبيه ... »[٤] ، وقال ابن القيسراني في الذخيرة : «لا بأس به»[٥] ، وقال وقال أبو الحسن بن القطان : «ثقة»[٦] ، وقال المزي : « روى له البخاري ومسلم وأبو داود في المراسيل»[٧]، وقال ابن حجر في التقريب : «صدوق» [٨] ، وتعقباه في تحرير التقريب فقالا: «بل ثقة، وثقه أحمد ، وذكره ابن

---

(١) رجال صحيح البخاري (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد) للكلاباذي ٤٣٣/١ ترجمة ٦٣٤ .

(٢) رجال صحيح مسلم لأبي بكر بن منجويه ٤٠٠/١ ترجمة ٨٨٨، تحقيق / عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

(٣) تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد فيهما للحاكم ص ١٥٠ ترجمة ٨٠٨، تحقيق / كمال الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

(٤) التعديل والتجريح للباجي ٨٥٢/٢.

(٥) ذخيرة الحفاظ لابن القيسراني ١٦٤٤/٣ حديث ٣٦٧١.

(٦) بيان الوهم والإيهام ١٧٤/٥ حديث ٢٤٠٧ .

(٧) تهذيب الكمال ٢٩٤/١٦ .

(٨) تقريب التهذيب ص ٣٢٩ ترجمة ٣٦٩٩ .

حبان في الثقات، وروى عنه جمع من الثقات، وأخرج له البخاري ومسلم في صحيحهما، وقال أبو حاتم وحده: «صدوق» ، وقال إسحاق بن إسرائيل : كان من خيار الناس، وأهل الورع والدين، ما رأيت باليمامة خيرًا منه، وأثنى عليه مسدد، وقال يحيى بن معين في رواية ابن طهمان وحده : «لم يكن من أهل الحديث» ، وليس ذا بجرح، ولم يتابعه عليه أحد»[١] .

وأما الحافظ ابن عدي فإنه قال بعد أن ذكر عدة أحاديث له : « ولاَ أعلم لعبد الله بن يَحْيى بن أبي كثير، عن أبيه كثير حديث غير ما ذكرت، ولاَ أعرف في هذه الأحاديث شيئا أنكره إلا نهى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِ أذني القلب، ولم أجد للمتقدمين فيه كلاما، وقد أثنى عليه إسحاق بن أبي إسرائيل، وأرجو انه لا بأس به»[٢] ، وقال الألباني في إرواء الغليل بعد أن ذكر كلام الذهبي السابق في التعقب – من إيراده له في الكامل – : « لا بأس على ابن عدى من ذكره له ، ما دام أنه مشاه بقوله: « أرجو أنه لا بأس به » – لاسيما وأنه لم يستنكر شيئا من حديثه سوى هذا الحديث ، وليس ذلك منه ، وإنما ممن دونه ، أو فوقه »[٣] .

قلت: عبد الله بن يحيى ليس ضعيفًا، ولا ثقة اختلف فيه، هذا شرط ابن عدي لمن أوردهم في الكامل، فلماذا أورده،- وهو ممن اتفق على تعديله -؟!

---

(١) تحرير تقريب التهذيب ٢٨٥/٣ ترجمة ٣٦٩٩.

(٢) الكامل ٣٦١/٥.

(٣) إرواء الغليل ١٥٣/٨ حديث ٢٥٠٩.

ثالثًا : **مناقشة التعقب** :

تعقب الحافظ الذهبي الإمام ابن عدي في هذا الراوي متضمن ثلاثة أشياء :

١- قوله : «لم أجد للمتقدمين فيه كلامًا» .

٢- قوله : « وأرجو أنه لا بأس به » وتعقبه بقوله : « هو صدوق» ووثقه أحمد .

٣- عبر الذهبي عن عدم رضاه لصنيع ابن عدي بإيراده في الكامل الذي خصصه للضعفاء المتفق على ضعفهم أو الثقات المختلف فيهم ليرد على من ضعفهم بقوله : «تبارد ابن عدي بذكره »؛ لكونه لم يضعفه أحد، أو يختلف في تعديله أحد من الأئمة .

وبالنظر في أقوال أئمة الجرح والتعديل يتضح أن : عامة العلماء وجمهورهم على تعديله منهم الإمام أحمد، وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في ثقاته، وابن القيسراني، وأبو الحسن بن القطان، وابن حجر، وأحسن القول فيه وأثنى عليه مسدد، وإسحاق بن أبي إسرائيل ، وهو من رجال الصحيحين، ولم يتكلم فيه سوى ابن معين، وكلامه فيه لا يفيد جرحًا ولا يقتضي تضعيفًا، ثم إنه لم يتابعه عليه أحد، فلا يثبت أمام جمهورهم، وعليه فإني أميل إلى أن عبد الله بن يحيى هذا ثقة للآتي :

١- إطباق غالب الأئمة على توثيقه وتعديله ومنهم ابن عدي نفسه .

٢- لم أقف على قول يضعفه .

٣- قول ابن معين عنه أنه لم يكن من أهل الحديث لا يعد جرحًا، وقد تفرد به، ولم يتابعه عليه أحد، وهو معروف بتعنته في الرجال، فلا عبرة بقوله إذا انفرد .

٤- قول أبي حاتم فيه : «صدوق» يفيد توثيقًا له؛ لأن أبا حاتم معروف بشدة النفس في الجرح والتعديل، فهي تقترب من التوثيق أو تعد توثيقًا .

٥- أثنى على الراوي غير واحد من العلماء، كمسدد بن مسرهد ، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وهم أدرى به؛ لأنهما ممن روى عنه.

٦- روى عنه جمع من الثقات، وليس فيه أو في حديثه ما ينزله من درجة الثقة إلى الصدوق، وليس فيه كلام سوى ما قاله ابن معين وحديثًا واحدًا استنكر .

٧- من رجال الصحيحين، فقد أخرج له البخاري ومسلم في صحيحهما الذين هما أصح الصحيح، وعد من رجال الصحيحين، وكفى بهذا توثيقًا له، وقد قيل لمن خرجا له في الصحيحين قد جاز القنطرة.

٨- روايته تشهد بكونه ثقة ليس فيها ما يستنكر سوى نهي رسول الله (ﷺ) عن أكل أذني القلب ، وليس هذا منه، وإنما ممن دونه أو فوقه.

مما سبق يترجح أنه ثقة، لذا تعقب الذهبي على ابن عدي وإيراده له في الكامل، إذ لم يختلف فيه أئمة هذا الشأن .

وأما قول ابن عدي : « لم أجد للمتقدمين فيه كلامًا»، فإنه مردود بكلام الأئمة المتقدمين في عبد الله بن يحيى كمسدد، ويحيى بن معي،

وإسحاق بن أبي إسرائيل، وأحمد، وأبي حاتم، فإن كل هؤلاء لهم كلام فيه، فكيف يقول ابن عدي: لم أجد للمتقدمين فيه كلامًا ؟!، وعبارة ابن عدي «وأرجو أنه لا بأس به » وإن كان فيها نوع تعديل له إلا أن عبارة الحافظ الذهبي أدق وأقرب من عبارته إلى أقوال العلماء، فإنها تعني تعديلاً واضحًا، وقد رمز له بـ(صح)؛ التي تعني أنه مما تكلم فيه بلا حجة، وهو ثقة أو صحيح الحديث، وقد سبق أنهم اختلفوا بين كونه ثقة، أو صدوق – وهو خلاف يسير – ، وليس هناك ما يدعو ابن عدي أن ينزله عن مرتبة الثقة أو الصدوق، فلا يصرح بذلك، ويكتفي بأدنى لفظ يشعر بالتعديل وهو «أرجو أن : لا بأس به» ، وهم مجموعون على التصريح بتعديله، ولم يصدر عن أحد خلاف ذلك ، فما كان ينبغي أن يورده في كامله، ولعل هذا السبب في اعتراض الحافظ الذهبي إيراد ابن عدي له في الكامل، والحال أنهم مجموعون على تعديله دون خلاف، وهو قال في مقدمة كتابه : « وَذَاكِرٌ فِي كِتَابِي هَذَا كُلَّ مَنْ ذُكِر بضربٍ مِنَ الضَّعْفِ، ومَنِ اُخْتُلِفَ فيهم فَجَرَّحَهُ الْبَعْضُ وَعَدَّلَهُ الْبَعْضُ الآخَرُ، وَمُرَجِّحٌ قَوْلَ أَحَدِهِمَا مَبْلَغَ عِلْمِي مِنْ غَيْرِ مُحَابَاةٍ»أ.هـ[1] ، كيف وهو يقول لم أجد كلامًا للمتقدمين فيه ، ولم يختلفوا فيه أصلاً .

رابعاً : الخلاصة :

عبد الله بن يحيى: ثقة؛ لتوثيق جمهور العلماء له كالإمام أحمد، والحسن بن القطان، وذكره ابن حبان في الثقات، وهو من رجال الصحيحين، وليس هناك ما ينزله عن مرتبة الثقة إلى صدوق، وليس في حديثه ما يستنكر.

---

(١) الكامل لابن عدي ٧٩/١ .

خامساً : النتيجة :

ترجيح ما تعقبه الحافظ الذهبي على الإمام ابن عدي من كونه «صدوق» على كونه « لا بأس به» ، فهي أدق عبارة مما قال ابن عدي وأقرب حكمًا لما قاله أهل الشأن في عبد الله بن يحيى، وبالجملة هو «ثقة» كما ترجح لي بعد النظر في أقوال الأئمة، وقد رمز له الذهبي برمز الصحة في ميزانه .

* * *

التعقب السابع عشر

١٧ ـ عبد الرحمن بن سعد المقعد

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : «قال ابن عدي : لا يكاد يعرف ... قلت : ذا ثقة، روى عنه ابن شهاب، وصفوان بن سليم، يكنى أبا حميد» أ.هـ[1].

دراسة التعقب

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

يرى الإمام ابن عدي أن عبد الرحمن بن سعد المقعد لا يكاد يعرف، وفي قوله هذا تجهيل له ، بينما لم يرتض الإمام الذهبي هذا الحكم، وبين أنه ثقة، وقد روى عنه الإمام الزهري، وصفوان بن سليم، وهما ثقتان، فكيف يجهل؟!، وقد روى عنه اثنان ، وهما ثقتان ، والثاني منهما حديثه في مسلم ، وبالترجمة له سيتضح أي الحكمين أصوب؟

ثانياً : **ترجمة الراوي** :

هو : « عبد الرحمن بن سعد الأعرج، أبو حميد .. المقعد ، مولى بني مخزوم» أ. هـ [2] .

---

(1) ميزان الاعتدال ٥٦٦/٢ ترجمة ٤٨٧٥.

(2) تهذيب الكمال ١٣٩/٧ ترجمة ٣٨٣١ .

روى عن : « حذيفة بن أسيد ، وعبد الرحمن بن الحارث، وعمر بن أبي سلمة ... »أ.هـ [١] ، وغيرهم .

روى عنه : «صفوان بن سليم (م) ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب ، وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل... »أ.هـ[٢]، وغيرهم.

أقوال العلماء فيه :

قال يحيى بن معين : «لا أعرفه»[٣]، وقال أبو داود : «روى عنه الزهري، وابن أبي ذئب حديثًا غريبًا» [٤] ، وقال النسائي : «ثقة»[٥] ، وقال المزي : « روى له مسلم حديثًا واحدًا، وقع لنا بعلو عنه»[٦] ، وقال ابن حجر في التقريب : «وثقه النسائي، من الثالثة»[٧] .

وأما ابن عدي فإنه قال : «حدثنا محمد بن علي، حدثنا عثمان بن سعيد، قلت ليحيى بن معين عبد الرحمن بن سعد يروي عنه ابن وهب ما حاله؟ فقال: لا أعرفه، فقول: ابن معين في هذه الحكاية أن عبد الرحمن بن سعد لا أعرفه، فإن كان أراد ابن معين بقوله : « يروي عنه ابن وهب» – أي أن حديثه يرويه ابن وهب فنعم، وإن كان قوله : «يروي عنه ابن وهب

---

(١) تهذيب الكمال ١٣٩/٧ .
(٢) المصدر السابق ١٣٩/١٧.
(٣) المصدر السابق ١٣٩/١٧.
(٤) المصدر السابق ١٤٠/١٧.
(٥) المصدر السابق ١٤٠/١٧ .
(٦) المصدر السابق ١٤٠/٧ .
(٧) تقريب التهذيب ص ٣٤١ ترجمة ٣٨٦٨.

نفسه فلا شيء ؛ لأن عبد الرحمن بن سعد يروي عنه الزهري، ويروي حديثه ابن وهب »[١] .

ثالثاً : **مناقشة التعقب** :

يظهر مما سبق من أقوال العلماء أن عبد الرحمن بن سعد المقعد وثقه النسائي ، وأخرج له الإمام مسلم حديثاً في صحيحه، ولم أقف على قول تضعيفه، أو حكم عليه أحد بجهالة، وأما قول ابن عدي : «لا أعرفه»، فإنه تبع في الإمام يحيى ابن معين، فإنه قال: وقد سئل عنه: « لا أعرفه» ، وإذا كان ابن معين لا يعرفه، فإنه لا يفيد تجهيلاً له، فقد يعرفه غيره من أئمة هذا الشأن ، وقد عرفه النسائي، وحكم عليه بالتوثيق، وعرفه الإمام مسلم، وأخرج حديثه في صحيحه، وقد روى الثقات عنه من أمثال الإمام الزهري، وصفوان بن سليم، وحديثه في مسلم، ومحمد ابن عبد الرحمن بن نوفل، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وهؤلاء كلهم ثقات، فكيف يقول ابن عدي بعد ذلك: لا يكاد يعرف ؟! ، وقد مال الحافظ الذهبي، وابن حجر إلى توثيقه، وعليه فإني أميل إلى توثيقه؛ لتوثيق عدد من الأئمة له، وعدم وجود قول يضعفه .

رابعاً : **الخلاصة** :

عبد الرحمن بن سعد المقعد ثقة، وهو قول الحافظ الذهبي .

---

(١) الكامل ٥/٤٨٨ ، ٤٨٩ .

خامساً : النتيجة :

رجحان ما تعقبه الحافظ الذهبي على الإمام ابن عدي من كون عبد الرحمن ابن سعد ثقة، لا ما ذهب إليه ابن عدي من أنه لا يكاد يعرف، فالحق إلى جانب الإمام الذهبي، وحكمه على هذا الراوي أصوب من حكم الإمام ابن عدي .

*　　*　　*

التعقب الثامن عشر

١٨ ـ عبد العزيز بن أبي رَوَّاد

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : « ... قال ابن عدي: حدثنا ابن أبي عصمة، حدثنا أحمد بن عبد الله بن قراب الحداد، حدثنا إبراهيم بن أبي منصور، حدثني عبد الله بن المغيرة [بمصر] حدثنا عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن بعض أوصياء عيسى بن مريم حى بالعراق، فإن أنت رأيته فأقرئه منى السلام»[1]، هذا من عيوب كامل ابن عدي، يأتي في ترجمة الرجل بخبر

---

(١) أورده ابن عدي في كامله في ترجمة عبد العزيز بن ابي رواد ٥٠٩/٦ ترجمة ١٤٢٩، مقارب، والدارقطني مطولاً في غرائب مالك ص ٤٣ حديث ١٥٦ ، وقال : « لا يثبت» ، والبيهقي في دلائل النبوة، باب ما جاء في قصة وصي عيسى بن مريم (ﷺ) وظهوره في زمن عمر بن الخطاب(ﷺ) – إن صحت الرواية –، ٤٢٥/٥ : ٤٢٧ من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم الراسبي، حدثنا مالك بن أنس، ولم يتابع عليه، وإنما يعرف هذا الحديث لمالك بن الأزهر، عن نافع، وهو رجل مجهول، لا يسمع بذكره في غير هذا الحديث» أ.هـ، والخطيب في تاريخ بغداد في ترجمة عبد الرحمن بن إبراهيم الراسبي مطولاً ٥٣٣/١١ حديث ٣٤٠٩ ، وقال :« روى عن مالك حديثاً منكرًا...» ثم ذكره ، وقال ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ ٦٢٩/٢ حديث ١٠٧٨ : «يرويه عبد العزيز، عن نافع ولا يتابع عليه، وإنما تكلموا فيه لغلوه في الإرجاء حسب»أ.هـ، وابن الجوزي في الموضوعات من طريق الراسبي مطولاً ٣٣٦/١ حديث ٤٢٠،ومن طريق ابن عدي ٣٤١/١حديث ٤٢٣ ، وقال:«حديث باطل لا ==

باطل، لا يكون حدث به قط، وإنما وضع من بعده، فهذا خبر باطل وإسناد مظلم، وابن المغيرة ليس بثقة»[١] .

دراسة التعقب

أولاً : تحرير محل النزاع :

في هذا التعقب ينبه الحافظ الذهبي على عيب من عيوب كتاب الكامل لابن عدي، وهو إيراده حديثًا باطلاً به يضعف الراوي صاحب الترجمة وليس هو متهمًا بالحديث، وهو هنا عبد العزيز بن أبي رواد، فقد أورد في ترجمته خبرًا باطلاً لا يصح، والمتهم به الراسبي، فضعفه من أجله، فقال في ترجمته في الكامل بعد أن ساق عدة روايات منها هذا الحديث الباطل : «ولعبد العزيز بن أبي رواد غير حديث، وفي بعض رواياته ما لا يتابع عليه» أ.هـ[٢]، وهذا الحكم يتضمن جرحًا لينًا لعبد العزيز بن أبي رواد، وقد اعترض

==أصل له، وأكثر رواته مجاهيل لا يعرفون ، وأما رواية الراسبي عن مالك فليس من حديث مالك»أ. هـ، والشوكاني في الفوائد المجموعة مطولاً من طريق الراسبي ٤٩٨،٤٩٩/١ حديث ٧٩، وقال : «... رواه الخطيب عن ابن عمر، وابن أبي الدنيا، وقال ابن المديني : لم يرو هذا إلا من وجه مجهول، وقال ابن الجوزي: موضوع» أ.هـ، وقال الذهبي في الميزان ٥٤٥/٢ ترجمة ٤٨٥٤ : «عبد الرحمن بن إبراهيم الراسبي عن مالك أتى بخبر باطل، وهو المتهم به » أ.هـ ، وقال في الميزان أيضًا ٦٢٩/٢ ترجمة ٥١٠١ : «فهذا خبر باطل ، وإسناده مظلم ـ وابن المغيرة ليس بثقة»أ.هـ .

(١) ميزان الاعتدال ٦٢٩/٢ ترجمة ٥١٠١.

(٢) الكامل ٥١٠/٦ .

الإمام الذهبي على صنيع ابن عدي هذا ، وهو تضعيف الراوي ببعض مروياته التي فيها ضعف، وليس هو المتهم بها، وإنما المتهم من دونه، وبالترجمة يتضح ما إذا كان الراوي المتنازع فيه « فيه ضعف» كما ذكر ابن عدي، أم أن الحق مع الحافظ الذهبي في تعديله، وتوثيقه له، وهل يسلم له اعتراضه على ابن عدي تليين عبد العزيز بن أبي رواد؟، وهذا التعقب يبرز دقة الحافظ الذهبي في التقاط الاستدراكات وشدة إنصافه للرواة ، وحرصه في إظهار الحكم الصائب عليهم ، فإن كلام الإمام ابن عدي أو صنيعه قد يشم منه تضعيف الراوي فبمجرد ذلك تعقب عليه .

ثانياً : ترجمة الراوي :

هو : «عبد العزيز بن أبي رواد، واسمه ميمون، وقيل : أيمن، وقيل: يمن ابن بدر.... »أ.هـ [١] .

روى عن : «إسماعيل بن أمية، وسالم بن عبد الله بن عمر (د س ق) ، والضحاك بن مزاحم (قد)..... » أ.هـ [٢] ، وغيرهم.

روى عنه : «أبو أحمد إدريس بن محمد الرازي ..... وحسين بن علي الجعفي (د س ق) ، وحسين بن الوليد (ل) ... » أ.هـ [٣] ، وغيرهم.

---

(١) تهذيب الكمال ١٨/١٣٦ ، ١٣٧ ترجمة ٣٤٤٧ .
(٢) المصدر السابق ١٨/١٣٦ ، ١٣٧ .
(٣) تهذيب الكمال ١٨/١٣٧ .

أقوال العلماء فيه :

قال يحيى بن سعيد القطان : «ثقة في الحديث، ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه » أ.هـ [١] .

وفي موضع : « لا بأس به » [٢] ، وقال ابن معين : «ثقة»[٣] ، وقال أحمد : « كان رجلاً صالحًا، وكان مرجئًا، وليس هو في التثبت مثل غيره » أ.هـ[٤] ، وفي موضع : «صالح في الحديث» [٥] ، وقال الجوزجاني : «كان عابدًا غاليًا في الإرجاء»[٦] ، وقال العجلي : «ثقة»[٧] ، وقال أبو حاتم: «صدوق، ثقة في الحديث، متعبد»[٨] ، وقال علي بن الجنيد : « كان ضعيفًا، في أحاديثه منكرات»[٩] ، وقال النسائي : «ليس به بأس»[١٠] ، وقال

---

(١) الجرح والتعديل ٣٩٤/٥ ترجمة ١٨٣٠ .

(٢) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان للإمام الدارقطني ص ١٩٠ ترجمة ٢٤٠ ، تحقيق خليل العربي، الفاروق الحديثة، القاهرة ، ودار الكتاب الإسلامي ، القاهرة طبعة أولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

(٣) الجرح والتعديل ٣٩٤/٥ .

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي ٦/٣ ترجمة ٩٦٣ .

(٥) تعليقات الدار قطني ص ١٩٠ .

(٦) أحوال الرجال للجوزجاني ص ٢٦١ ترجمة ٢٦٨.

(٧) الثقات للعجلي (الباز) ص ٣٠٤ ترجمة ١٠١٠ .

(٨) الجرح والتعديل ٣٩٤/٥ ترجمة ١٨٣٠ .

(٩) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ١٠٩/٢ ترجمة ١٩٤٦.

(١٠) تهذيب الكمال ١٣٩/١٨.

وقال الساجي: «صدوق، يرى الإرجاء» [١] ، وقال ابن حبان في المجروحين : «ولم يصل عليه الثوري؛ لأنه كان يرى الإرجاء وكان ممن غلب عليه التقشف حتى كان لا يدري ما يحدث به، فروى عن نافع أشياء لا يشك من الحديث صناعته إذا سمعها أنها موضوعة، كان يحدث بها توهمًا لا تعمدًا ومن حدث على، وروى على التوهم حتى كثر ذلك منه سقط الاحتجاج به، وإن كان فاضلاً في نفسه، وكيف يكون التقي في نفسه من كان شديد الصلابة في الإرجاء ، كثير البغض لمن انتحل السنن ،... وقال أبو حاتم : « روى عبد العزيز عن نافع عن ابن عمر نسخة موضوعة لا يحل ذكرها إلا على سبيل الاعتبار»[٢] ، وقال الدارقطني : « هو متوسط الحديث، ربما وهم وهم في حديثه »[٣] ، وقال الحاكم : «ثقة عابد، مجتهد، شريف البيت »[٤] ، ، وقال ابن القيسراني : «نقموا عليه غلوه في الإرجاء»[٥] ، وقال – أيضًا – : «وإنما تكلموا فيه لغلوه في الإرجاء حسب»[٦]، وقال المنذري : «والجمهور

---

(١) تهذيب التهذيب ٣٣٩/٦ .

(٢) كتاب المجروحين لابن حبان ١٣٦/٢ ، ١٣٧ ترجمة ٧٣٩ .

(٣) سؤالات السلمي للدار قطني ص ٢٥٧ رقم ٢٨١ .

(٤) المستدرك على الصحيحين للحاكم ٥٦٨/١ حديث ١٤٨٩، ٥٨٤/١ حديث ١٥٣٩ .
.

(٥) ذخيرة الحفاظ ٥٧٧/١ حديث ٩٣٩ .

(٦) ذخيرة الحفاظ ٦٢٩/٢ حديث ١٠٧٧ .

«والجمهور على توثيقه» [١]، وقال المزي: استشهد به البخاري في الصحيح، وروى له في الأدب، وروى له الباقون سوى مسلم[٢] ، وقال الهيثمي : « ثقة ، ينسب إلى الإرجاء» [٣] ، وقال الذهبي في المغني : «صالح الحديث، ضعفه ابن الجنيد، وقال ابن حبان : روى عن نافع عن ابن عمر نسخة موضوعة»[٤]، وقال في الكاشف : «ثقة، مرجئ، عابد»[٥] ، وقال في السير السير معلقًا على قول ابن حبان السابق: «الشأن في صحة إسنادها إلى عبد العزيز، فلعلها أدخلت عليه»[٦]، وقال ابن حجر في التقريب : «صدوق، عابد، ربما وهم، رمي بالإرجاء»[٧]، وتعقباه في تحرير تقريب التهذيب، فقالا : « بل: ثقة، وثقه يحيى بن سعيد القطان على شدته في انتقاء الرجال، ويحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، وأبو عبد الله الحاكم، والذهبي في "الكاشف" وغيرهم، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أحمد: صالح الحديث. أما بعض من ليّن أمره مثل الدارقطني وابن حبان والعقيلي فإنما كان ذلك – والله أعلم – بسبب ما اتهم به من الإرجاء، وهي جملة غيرُ قادحة في

---

(١) الترغيب والترهيب ٣/٦٥ حديث ٣٠٩٤ ، تحقيق / إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .

(٢) تهذيب الكمال ١٨/١٤٠ .

(٣) مجمع الزوائد ١٠/٥٠٢ حديث ١٠٧١.

(٤) المغني ٢/٣٩٧ ترجمة ٣٧٣٤ .

(٥) الكاشف ١/٦٥٥ ترجمة ٣٣٨٧ .

(٦) السير ٦/٥٩٢ ترجمة ١٠٦٥ .

(٧) تقريب التهذيب ص ٣٥٧ ترجمة ٤٠٩٦.

وثاقته، ورحم الله يحيى ابن سعيد القطان الذي كان عارفًا بهذا الأمر، فقال: ثقة في الحديث، ليس ينبغي أن يُترك حديثه لرأي أخطأ فيه»[1] ، واختار الشيخ أحمد شاكر توثيقه في تعليقه على مسند أحمد ، وقال : «وتكلم فيه بعضهم لرأيه في الإرجاء، ومن تكلم فيه لغير ذلك فقد أخطأ ... ، وكان ابن جريج يوقره ويعظمه»[2].

وأما الحافظ ابن عدي فإنه قال عنه بعد أن ذكر عدة أحاديث في ترجمته : « ولعبد العزيز بن أبي رواد غير حديث، وفي بعض رواياته ما لا يتابع عليه» [3] .

ثالثاً : مناقشة التعقب :

بعد النظر فيما قاله أئمة الجرح والتعديل بشأن عبد العزيز بن أبي رواد يتضح أن :

١- أغلب أئمة هذا الشأن على تعديله بين موثقٍ له، وحاكم عليه بأنه صدوق، فمن وثقه يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين، وأحمد، والعجلي، وأبو حاتم، والحاكم، والمنذري، وممن حكم بأنه صدوق أو لا بأس النسائي، والساجي، وابن حجر، وممن تكلم عليه بضعف ابن الجنيد، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني، وإنما تكلم فيه من تكلم لسببين :

---

(١) تحرير تقريب التهذيب ٣٦٧/٢ .
(٢) مسند الإمام أحمد بتعليق أحمد شاكر ٣٦١/٤ حديث ٤٦٨٤ .
(٣) الكامل لابن عدي ٥١٠/٦ .

الأول : بسبب غلوه ورأيه في الإرجاء، وهذا لا يقدح فيه ولا في حديثه .

الثاني : بسبب الأوهام والأباطيل التي وقعت في حديثه وهي ليست منه، وإنما وقعت من غيره، ولا يكون هو قد حدث بها قط، وإنما جاءت ممن هو بعده، وهذه لا تقدح فيه مطلقًا، وإنما قادحة لمن وقعت منه، ولو نظرنا إلى أقوال الأئمة فيمكن احتمالها وتوجيهها على النحو الآتي:

* قول الإمام أحمد فيه : « وليس هو في التثبت مثل غيره» لا يقدح فيه، غاية ما هنالك أن الإمام أحمد يقصد أنه ليس في التثبت كشعبة أو سفيان ونحوهما من أئمة الحفظ والتثبت، ولا يقصد به قدحًا، ولا جرحًا، فهذا القول الصادر من الإمام أحمد لصالحه ويشهد له بالتثبت ، ولكنه لم يبلغ مبلغ شعبة، وسفيان، وغيرهما من الأثبات .
* وأما قول ابن حبان في عبد العزيز بن أبي رواد : فإن فيه مبالغة ومزيد جرح، ومرده إلى أن الإمام ابن حبان معروف بالتشدد والتسرع في جرح الرجال والحكم عليهم، وقد بالغ في الحط من عبد العزيز بن أبي رواد كما ذكر الذهبي في الميزان، فقال : « وأما ابن حبان فبالغ في تنقيص عبد العزيز»، وكلامه فيه تضمن عدة أشياء :

أولها : «أنه روى أشياء موضوعة» ، وهذه رد عليها الإمام الذهبي في السير فقال : «الشأن في صحة إسنادها إلى صحة ، فلعلها أدخلت عليه» ، وعلى هذا يحمل كلام ابن الجنيد، والدار قطني، وابن عدي، وكل ما ضعفه بسبب هذه الأوهام والأباطيل، فإن هذه الأشياء الواقعة في حديثه ليست منه، وإنما جاءت من غيره، فلا تقدح فيه، وقد ذكر

الذهبي حديثًا باطلاً في الميزان مما يضعفه ابن عدي به، وبين الذهبي أن عبد العزيز لا يحمل تبعته؛ لأنه وضع من بعده .

ثانيها : أن الإمام الثوري لم يصل عليه، وذلك بسبب غلوه في الإرجاء، ليبين بدعته، وهذا لا يقدح في عبد العزيز من ناحية الحديث وروايته، وما أحسن ما قال يحيى القطان في هذا بعد أن حكم عليه أنه ثقة في الحديث : «ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه»، وإنما أراد سفيان الثوري أ، يبين للناس أنه مات على بدعة، ومع ذلك كان من الوجلين .

ثالثًا : أنه كثير البغض لمن انتحل السنن، وهذا مردود، فإن القصة التي ذكرها ابن حبان لا تثبت ؛ لأنها من طريق راوٍ مبهم لا يعرف، وقد خالف ابن حبان فيما قال أقوال سائر أئمة هذا الشأن فيما ذكره في عبد العزيز بن أبي رواد، وبالغ في جرحه، فإن أئمتهم وكبارهم ومنهم من له تشدد في الرجال: وثقوه، ولم يخالف إلا عدد قليل ، وكلامهم مردود بالحجة، مدفوع بالدليل، كما أن ابن حبان لم يذكر شيئًا مما جرح به عبد العزيز سوى الإرجاء، وعليه فإني أميل إلى أن عبد العزيز بن أبي رواد ثقة، ويكفي دليلاً على توثيقه أن ابن عدي نفسه روى عن ابن عقيل أنه وثقه ، ولا يمكن أن يضعف بسبب كلام يسير قيل فيه يمكن أن يرد عليه، وعلى أقل الأحوال لا يمكن أن ينزل حديثه عن الحسن ـ إن سلمنا جدلاً بأنه ليس بثقة ـ .

رابعًا : الخلاصة :

عبد العزيز بن أبي رواد ثقة؛ لتوثيق أئمة هذا الشأن له، ولأن ما ضعف به لا يرقى أن يكون قادحًا فيه أو جارحًا له، لأنه بسبب الإرجاء، لا الرواية في الحديث، وها هم كبار هذا الشأن (يحيى القطان، ويحيى بن معين) على تشددهم وتعنتهم في الرجال متفقان على توثيقه، وأما الأباطيل والأوهام التي وقعت في حديثه فهي ممن بعده من الرواة، وليست منه ، فلا يقدح فيه ذلك، وما كان ينبغي لابن عدي أن يقول : « وفي بعض رواياته ما لا يتابع عليه»؛ لأنها أدخلت عليه وليست منه، وهذا اختيار الذهبي وحكمه على عبد العزيز بن أبي رواد .

خامساً : النتيجة :

رجحان ما ذكر الحافظ الذهبي من توثيق وتعديل عبد العزيز بن أبي رواد، وأن صنيع ابن عدي وكلامه في هذا الراوي يقتضي ضعفًا وتليينًا، والأئمة على خلاف ذلك من توثيق عبد العزيز، فالحق إلى جانب الإمام الذهبي في هذا التعقب، وكلامه متناسق ومتطابق مع أقوال عامة أئمة الجرح والتعديل .

* * *

✍ التعقب التاسع عشر

١٩ ـ القاسم بن عبد الله الإِخْمِيمِي[١]

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : « .. شيوخ ابن عدي، ضعف ... رحل إليه ابن عدي إلى إخميم، وقال : حدثنا من حفظه، ولم يكن في كتابه »أ.هـ[٢] ... ذكر له الذهبي حديثًا ، وقال عنه: «هذا موضوع باطل»أ.هـ[٣] ، وذكر حديثًا آخر عقب هذا ، وقال عنه : «وأبطل منه ما روي عن سخبرة بن عبد الله ، عن مالك...»أ.هـ[٤] ، ثم ذكر كلام ابن عدي فيه فقال : « لم أر أروى عن أبي مصعب وابن كاسب منه، لعله عنده حديثهما كله وكان بعض شيوخ مصر يضعفه، وكان رواية للحديث جماعا له، وهو عندي لا بأس به ، ولم أر له حديثاً منكرا فأذكره، قلت – أي الذهبي – :" قد ذكرت له حديثاً باطلا فيكفيه، وروى له الدارقطني حديث النضح، فقال: متهم بوضع الحديث»[٥].

---

(١) الإِخْمِيمِي : بكسر الألف، وسكون الخاء المعجمة، والياء المنقوطة باثنتين من تحتها بين الميمين المكسورتين، هذه النسة إلى إخميم ، وهي بلدة في ديار مصر من الصعيد . (الأنساب للسمعاني ١/١٣٥ / ٧٦) .

(٢) ميزان الاعتدال ٣/٣٧٢ ترجمة ٦٨١٦ .

(٣) المصدر السابق ٣/٣٧٢ .

(٤) المصدر السابق ٣/٣٧٢ .

(٥) ميزان الاعتدال ٣/٣٧٢ ، ٣٧٣ .

دراسة التعقب

أولاً : تحرير محل النزاع

اختلف حكم الحافظ الذهبي على القاسم بن عبد الله الإخميمي عن الإمام ابن عدي، فرأى أنه «ضعيف»، أو فيه ضعف، بينما يرى ابن عدي أنه لا بأس به، وليس له حديث منكر، ورد عليه بأنه وجد له حديثًا بل حديثين، كلاهما باطل، وذكر حكم الدارقطني على القاسم بن عبد الله، وهو كونه متهمًا بوضع الحديث؛ ليعضد ما ذهب إليه من أن له أحاديث منكرة أو باطلة، لا كما قال ابن عدي، وليؤيد ما ذهب إليه من تضعيف في الراوي.

ثانياً : ترجمة الراوي :

هو : «القاسم بن عبد الله بن مهدي بن يونس، أبو الطاهر المصري الإخميمي » أ.هـ[1] .

روى عن:«أبي مصعب أحمد بن أبي بكر، وعمه محمد بن مهدي»أ.هـ [2] .

روى عنه : «أبو جعفر الطحاوي، وابن يونس، وابن عدي » أ.هـ[3].

---

(1) الكامل لابن عدي ١٥٥/٧ ترجمة ١٥٨٥، تاريخ ابن يونس المصري ٣٩٧/١ ترجمة ١٠٧٧، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ، ميزان الاعتدال

(2) تاريخ ابن يونس ٣٩٧/١ .

(3) تاريخ الإسلام للذهبي ٨١/٧ ترجمة ١٩٦ ، تحقيق د/ بشار عواد معروف ، مغاني الأخيار شرح أسامي رجال معاني الآثار ٤٦٤/٢ ، ٤٦٥ .

أقوال العلماء فيه :

قال الإمام ابن يونس : « من أهل العليا... وقدم علينا الفسطاط، فسمعت عنه، ولم يحصل لي عنه غير حديث واحد، وكان من جلة أهل بلده... وكانت كتبه جيادًا» (١) ، وقال الدارقطني : « متهم بوضع الحديث»(٢)، وقال حمزة السهمي : «سألت الدارقطني عن أبي الطاهر القاسم بن عبد الله بن مهدي الإخميمي روى نسخة ليزيد بن يونس بن يزيد الأعلى ثقة» ، قال : « كان لينًا» قال : « وله أحاديث منكرة غير النسخة ، وقال : ليس هو بشيء»(٣) ، وقال البيهقي عنه وعن أبي معشر : «وفيهما جميعًا ضعف»(٤) ، وقال الهيثمي : «ضعيف، وقد وثقه»(٥)، وقال ابن سيد الناس عنه : «ضعيف جدًا، يتهم بوضع الحديث»(٦) ، وقال الذهبي في المغني : «ضعيف» ، وذكر له حديثًا في فضل الجمعة، ثم قال: «وهذا موضوع»(٧)،

---

(١) تاريخ ابن يونس ٣٩٧/١ .

(٢) ميزان الاعتدال ٣٧٣/٣ .

(٣) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص ٣٤٩ رقم ٣٥٦ ، تحقيق د: موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ٣٤٢/٣ حديث ٥٩٥٠ .

(٥) مجمع الزوائد ٢٤٦/٩ حديث ١٥٣٤١، ٢٤٧/٩ حديث ١٥٣٤٥ ، ٢٥٠/٩ حديث ١٥٣٦٧ .

(٦) النفح الشذي شرح جامع الترمذي لابن سيد الناس ٤٤٦/١ ، تحقيق أبي جابر الأنصاري وآخرون ، دار الصميعي ، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

(٧) المغني في الضعفاء للذهبي ٥١٩/٢ ترجمة ٤٩٩٣.

وقال في ديوان الضعفاء « شيخ ابن عدي، فيه ضعف»[١] ، وقال في تاريخ الإسلام : « فيه ضعف»[٢] ، وقال البدر العيني : «أحد مشايخ أبي جعفر الطحاوي الذين روى عنهم وحدث وكتب ، ... كلام الدار قطني فيه تحامل؛ لأنه لو كان متهمًا بالوضع ما كان يرحل إليه ابن عدي إلى أخميم، مع طول لسانه في الرجال، وشدة تفحصه عن أحوالهم، ولما كان مثل الطحاوي يرضى أن يروي عنه، ولا ابن يونس يحدث عنه، ولولا علمهم بدينه، وأمانته وتوثيقه لما رضوه ولا قبلوه، والله أعلم »[٣] ، وذكره ابن عراق في الوضاعين، والكذابين، ونقل كلام الدارقطني فيه، فقال: «قال الدارقطني: متهم بوضع الحديث»[٤] ، وقال الصالحي عنه وعن تلميذه أحمد بن سعد بن بن فرسخ الأخميمي: «وهما متهمان»[٥] .

---

(١) ديوان الضعفاء للذهبي ص ٣٢٣ ترجمة ٣٤١٤.

(٢) تاريخ الإسلام ٨١/٧ .

(٣) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٤٦٤/٢ – ٤٦٦ .

(٤) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق ٩٧/١ ترجمة ٤، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، وعبد الله الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .

(٥) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد للصالحي ١٨٦/٢ ، تحقيق وتعليق عادل أحمد ، علي معوض ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .

وأما ابن عدي فإنه قال : «كتبت عنه بإخميم وببلينا في صعيد مصر ...»[١] ثم ساق حديثين بإسناده من طريق القاسم بن عبد الله هذا، ثم قال : «وكان بعض شيوخ مصر يضعفه، وكان القاسم بن مهدي للحديث جماعًا له، وكان عنده علم أبي مصعب ومسند ابن كاسب، وكان راويًا عن شيوخ مصر ... ، ولم أر له حديثًا منكرًا فأذكره، وهو عندي لا بأس به»[٢].

ثالثاً : **مناقشة التعقب** :

مما سبق من أقوال العلماء يتضح أن ابن يونس أثنى على القاسم ابن عبد الله وعلى كتبه وسمع منه، وضعفه جدًا الدارقطني، واتهمه بوضع الحديث، وضعفه البيهقي ، والهيثمي ، إلا أن الهيثمي ذكر أنه قد وثق، وضعفه جدًا، واتهمه ابن سيد الناس، وضعفه الذهبي ولكن ليس ضعفًا شديدًا، وذكره ابن عراق في تنزيه الشريعة، وهو كتاب في الوضاعين والكذابين، ونقل قول الدارقطني في إتهامه له بوضع الحديث، واتهمه كذلك الصالحي ، وبمناقشة هذه الأقوال يظهر ما يلي :

١- أن الراوي القاسم بن عبد الله قد روى أحاديث منكرة، وقد نبه الذهبي والدارقطني وابن حجر في اللسان على بعضها، وهذا يكفي في رد قول ابن عدي أنه لم ير له حديثًا منكرًا فيذكره مع أن بعض الأحاديث التي أوردها ابن عدي في ترجمته هي التي حكم عليها الذهبي بالبطلان بل وبالوضع ، ولعل هذا جعل الذهبي يذكر أن فيه ضعفًا.

---

(١) الكامل ١٥٥/٧ ، ١٥٦ .

(٢) الكامل ١٥٥/٧ ، ١٥٦ .

٢- أن الذي ضعفه ضعفًا شديدًا واتهمه بالوضع بعد أن لينه هو الإمام الدار قطني فقط، وأما من عداه ممن ضعفه ضعفًا شديدًا واتهمه كابن سيد الناس وابن عراق والصالحي فهم تابعون وناقلون لكلام الدارقطني وقائلون به، وهذا القول الصادر من الدارقطني فيه فأنه مبالغ فيه ، وفيه تحامل شديد على القاسم بن عبد الله كما ذكر بدر الدين العيني، وعلل ذلك بأنه لو كان متهمًا بالوضع ومجروحًا بهذا الجرح الشديد ما رحل إليه ابن عدي – فهو شيخه – ولا أخذ منه، وهو معروف بشدة التفحص في الرجال والتنقيب عن أحوالهم، ولا ما روى عنه الطحاوي ، ولا ابن يونس لولا علمهم بثقته وحفظه، فالرجل وإن كان فيه بعض الضعف، وفي حديثه بعض الأباطيل والمناكير إلا أنه لا يجرح بهذا الجرح الشديد التي يتهم فيه بالوضع.

٣- نعم الرجل فيه ضعف يسير ، وقد نبه على هذا الضعف وذهب إلى التوسط في ذلك: البيهقي، والهيثمي، والذهبي، ودافع عن شدة جرحه والتحامل عليه الإمام البدر العيني، ولذا فإني أميل إلى أن هذا الراوي «فيه ضعف» لما وقع في حديثه من بعض المناكير والأباطيل، ولم يعدله دون تضعيف أحد سوى تلميذه الحافظ ابن عدي، وقوله يشير إلى توثيقه، – وإن كان يعني أدنى درجات التوثيق – فهو ينفي عنه الضعف مطلقًا، وهو ما يدفعه سبر بعض أحاديثه وما وقع فيها من أباطيل ومنكرات .

رابعاً : **الخلاصة** :

هذا الراوي فيه ضعف، وقد اتهم، ولكن هذا الاتهام بالوضع مردود وفيه مبالغة، نعم وقعت منه بعض المناكير إلا أنه لا يمكن أن يوصف معها بالاتهام بالوضع، كما ذهب الدارقطني ومن تبعه ، كذلك لا يعدل مطلقًا كما ذهب ابن عدي بسبب بعض هذه الأحاديث المنكرة، وقد روى كبار الأئمة ممن لهم باع في الرجال كالطحاوي ، وابن يونس، وابن عدي.

خامساً : **النتيجة** :

رجحان ما ذهب إليه الحافظ الذهبي من تضعيف القاسم بن عبد الله ضعفًا يسيرًا لا كما قال ابن عدي: «لم أر له حديثًا منكرًا، وهو عندي لا بأس به» ، وحكم الذهبي أدق وأقرب إلى ما ذكر العلماء في هذا الراوي، وهو أوسط الأقوال وأعدلها فيه .

*　　*　　*

✍ التعقب العشرون

٢٠ ـ عبد المتعالي بن طالب

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : « ... عن ابن معين: ثقة، وإنما ذكرته لان ابن عدي ذكره في كامله، ولم يقل فيه كبير شئ، بل ذكر أن عثمان بن سعيد سأل ابن معين عن حديث له عن ابن وهب، فقال: ليس هذا بشئ، وقد قال عثمان: سألت ابن معين عن عبد المتعالي فقال: ثقة، أو قال صدوق – شك عثمان –»[١].

دراسة التعقب

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

يتعقب الحافظ الذهبي على ابن عدي إيراده هذا الراوي في كامله، وتقصيره في الترجمة له، واقتصاره على نقل ما يحتمل تضعيفه ، وهو قول لابن معين حين سأله عثمان بن سعيد الدارمي عن حديث لعبد المتعالي عن ابن وهب فقال : «ليس هذا بشيء»، ولم يتوسع ابن عدي في ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل التي توضح حاله، واقتصر بقوله: «ولعبد المتعال أحاديث ولم أرها إلا مستقيمة .. ، ويمكن إجمال ما تضمنه هذا التعقب على ابن عدي فيما يلي :

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/٦٤٨ رقم ٥١٨٢.

١- التقصير في ذكر أقوال العلماء ، عدم بيان حال عبد المتعال بن طالب صراحة .

٢- إيراده قولاً ليحيى بن معين يشعر بتضعيف هذا الراوي وليس هو كذلك ، وهذا القول لا يحتمل تضعيفًا له، فابن عدي نفسه نقل قولاً لابن معين بأنه ثقة .

٣- إيراده في كتاب الكامل، وهو لا يورد فيه إلا من كان متفقًا على ضعفه، أو ثقه مختلف فيه، وعبد المتعال ليس ضعيفًا متفقًا على ضعفه ولا ثقة مختلفًا فيه، وإنما هو ثقة متفق على توثيقه، ولم يتوسع ابن عدي في بيان ذلك؛ ولم يصرح بتوثيقه؛ لذا تعقب الإمام الذهبي هذا الراوي على ابن عدي؛ وذهب إلى توثيقه، وصنيع ابن عدي وكلامه يشعر باحتمال تضعيفه، وليس الأمر كذلك، وبعد النظر في أقوال أئمة الجرح والتعديل يتضح أي الإمامين أرجح قولاً ، وأصوب حكمًا ؟

ثانياً : ترجمة الراوي (عبد المتعال بن طالب) :

هو : «خ عبد المتعال بن طالب بن إبراهيم الأنصاري ... أبو محمد البغدادي» أ.هـ[١] .

روى عن : «إبراهيم بن سعد، وضمرة بن ربيعة، وعبد الله بن وهب» أ.هـ[٢] وغيرهم .

---

(١) تهذيب الكمال ٢٦٧/١٨ ترجمة ٣٥٠٨ .

(٢) السابق ٢٦٧/١٨ .

روى عنه : «البخاري ، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن علي الأبار»أ.هـ[١] ، وغيرهم.

أقوال العلماء فيه :

قال ابن معين : «لا بأس به» [٢] ، وقال في رواية «ثقة»[٣] ، وسأله عثمان ابن سعيد الدارمي عنه فقال «ثقة» أو قال : صدوق »[٤] ، وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة » [٥] ، وقال أبو زرعة : «شيخ ، ثقة، كتبنا عنه ببغداد»[٦] ، وقال أحمد بن محمد بن عبد الحميد الجعفي: «وكان عبدًا صالحًا» [٧] ، وذكره ابن حبان في الثقات [٨] ، وقال الدارقطني: «ثقة، من أهل بغداد»[٩] ، وذكره الكلاباذي في رجال صحيح البخاري[١٠] ، وقد روى

---

(١) تهذيب الكمال ٢٦٧/١٨ .

(٢) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ٩٣/٢ ، مجمع اللغة العربية – دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي عنه – ص ١٨٦ رقم ٦٨٣ .

(٤) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين ص ١٦٥ رقم ٦٨٣، تحقيق / محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ٠ ٢٠٠٨م ، الجرح والتعديل ٦٨/٦ ترجمة ٩٦٠٦ .

(٥) تهذيب الكمال ٢٦٨/١٨ .

(٦) الجرح والتعديل ٦٨/٦ ترجمة ٣٥٦ .

(٧) تهذيب التهذيب ٣٨٠/٦ ترجمة ٧٢١ .

(٨) الثقات لابن حبان ٤٢٥/٨ ترجمة ١٤٢٢٢.

(٩) سؤالات الحاكم للدار قطني ص ١٦٢ .

(١٠) رجال صحيح البخاري ٤٩٧/٢ ترجمة ٧٦٢ .

روى عنه البخاري في صحيحه، في آخر كتاب الحج[١] ، وقال الذهبي في كتابه الكاشف : «ثقة»[٢] ، وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب : « ذكره ابن عدي في الكامل، وروى عن عثمان الدارمي: أنه سأل ابن معين عن حديث هذا عن ابن وهب فقال: «ليس هذا بشيء» ، وهذا أمر محتمل لا يوجب تضعيف هذا الرجل ... » أ.هـ[٣] ، وقال في مقدمة فتح الباري هذا القول :«وهذا ليس بصريح في تضعيفه لاحتمال أن يكون أراد الحديث نفسه، ويقوي هذا أن عثمان هذا سأل ابن معين عن عبد المتعال فقال : «ثقة» ، وكذا قال عبد الخالق بن منصور عن ابن معين»أ.هـ[٤]، وقال في مقدمة صحيح البخاري أيضًا : « لم يثبت عن ابن معين تضعيفه»[٥] ، وقال في التقريب : «ثقة، من العاشرة »[٦] ، وأما الحافظ ابن عدي فإنه ذكر بسنده قول عثمان بن سعيد: « سألت يحيى بن معين عن عبد المتعال بن طالب البغدادي فقال : ثقة، أو قال: صدوق ، شك عثمان»أ.هـ[٧] ، ثم ذكر سؤاله

---

(١) صحيح البخاري ٢/٦٢٦ حديث ١٧٦٥، كتاب الحج ، باب من صلى العصر يوم النفر بالأبطح ، تحقيق د/ مصطفى البغا، دار ابن كثير – بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

(٢) الكاشف ١/٦٦٢ ترجمة ٣٤٣٣ .

(٣) تهذيب التهذيب ٦/٣٨٠ .

(٤) مقدمة صحيح البخاري (هدى الساري) ص ٤٢١ .

(٥) مقدمة صحيح البخاري (هدى الساري) ص ٤٦٢ .

(٦) تقريب التهذيب ص ٣٦١ ترجمة ٤١٥٨ .

(٧) الكامل لابن عدي ٧/٥١ ترجمة ١٥٠٣.

ليحيى بن معين عن حديث عبد المتعال عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث في الخيل ، فقال : «ليس هذا الشيء» [١] ، ثم ذكر حديثًا له، ثم أردفه بقوله : «ولعبد المتعال أحاديث ولم أرها إلا مستقيمة »أ.هـ[٢] .

ثالثاً : **مناقشة التعقب** :

يظهر من أقوال أئمة الجرح والتعديل أن عبد المتعال بن طالب ثقة بالإجماع، فقد وثقه ابن معين، ويعقوب بن شيبة، وأبو زرعة، والدارقطني فيما نقله الحاكم عنه، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، وهو من رجال صحيح البخاري ، وقد أخرج البخاري حديثه في كتاب الحج، ولم يذكره أحد بضعف أو جرح إلا أن كلام ابن عدي الذي نقله من سؤال عثمان بن سعيد عن ابن معين حديث له :«وليس هذا بشيء»، مع تقصيره في الترجمة، ذكر أقوال أئمة الرجال فيه، واقتصاره على قوله في ترجمته : «ولعبد المتعال أحاديث ولم أرها إلا مستقيمة» ، دون أن يصرح بتوثيقه، وذكره في الكامل ، يشي كل ذلك بشيءٍ من التضعيف، والحق أنه ليس كذلك، فإن عبد المتعال بن طالب ثقة للأتي :

١- إجماع أئمة الجرح والتعديل على توثيقه دون خلاف وإطباق العلماء على توثيقه يرد صنيع ابن عدي من إيراده له في الكامل .

---

(١) الكامل لابن عدي ٥١/٧.
(٢) المصدر السابق ٥١/٧ .

٢- لم يضعفه أحد من الأئمة، ولم يثبت تضعيفه بأي شيء قادح .

٣- ما قاله عنه ابن معين من أنه «ليس بشيء» لا يوجب تضعيفه؛ لأن المراد به الحديث نفسه الذي رواه عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث في الخيل، وقد ثبت عن ابن معين أنه قال عنه : «ثقة» حين سأله عثمان بن سعيد نفسه.

٤- إخراج البخاري حديثه في صحيحه كافٍ في توثيقه .

٥- نقل ابن عدي نفسه توثيق ابن معين له في ترجمته في الكامل، فيتأكد بذلك أن المقصود بهذه العبارة «ليس هذا بشيء » الحديث الذي رواه عبد المتعال عن ابن وهب لا عبد المتعال نفسه .

رابعاً : الخلاصة :

عبد المتعال بن طالب ثقة بإجماع الأئمة، وإجماعهم على توثيقه يرد على إيراد ابن عدي له في كامله، وهذا جعل الحافظ الذهبي يتعقب عليه إيراده في الكامل الذي يترجم فيه للضعفاء المتفق على ضعفهم أو من اختلف فيهم من الثقات، وهو ليس من أحد هذين النوعين، مع تقصيره في الترجمة له، ونقل ما يوهم تضعيفه .

خامساً : النتيجة :

صحة ورجحان ما ذهب إليه الحافظ الذهبي في هذا التعقب، وأنه ما كان ينبغي لابن عدي أن يورد هذا الراوي في الكامل؛ لأنه مجمع على

توثيقه، فإن إيراده في الكامل مع ما نقله عن ابن معين وهو أنه «ليس بشيء» ، وعدم تصريحه بتوثيقه واقتصاره على قوله: «ولعبد المتعال أحاديث لم أرها إلا مستقيمة»، يحتمل تضعيفه، وليس هو ضعيفًا بل ثقة باتفاق أئمة الجرح والتعديل؛ لهذا فإن الحق مع الحافظ الذهبي في هذا التعقب.

* * *

✍ التعقب الحادي والعشرون

٢١ ـ عمرو بن النعمان

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : « عمرو بن النعمان (ق) ، .. صدوق إن شاء الله، قال ابن عدي : ليس بالقوي، قال أبو حاتم: صدوق... » أ.هـ [١] .

دراسة التعقب

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

في هذا التعقب اختلف حكم الإمامان ابن عدي، والذهبي على عمرو ابن النعمان، فحكم الحافظ ابن عدي عليه بالضعف فقال : «ليس بالقوي»، وأما الذهبي فقواه، فقال : «صدوق إن شاء الله» .

وبالرجوع إلى كتب الجرح والتعديل، والنظر في أقوال الأئمة يتضح أيهما أصوب حكمًا ؟

ثانياً : **ترجمة الراوي** :

هو : « ق عمرو بن النعمان الباهلي[٢] البصري» أ.هـ[٣] .

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/٢٩٠ ترجمة ٦٤٥٩.

(٢) الباهلي : بفتح الباء المنقوطة بواحدة وكسر الهاء واللام، هذه النسبة إلى باهلة وهي باهلة بن أعصر وكان العرب يستنكفون من الانتساب إلى باهلة كأنها ليست فيما بينهم من الأشراف . (الأنساب للسمعاني ٢/ ٧٠).

(٣) تهذيب الكمال ٢٢/٢٦٨ / ٤٤٥٩.

روى عن : « حسين بن المعلم، وزكريا أبي يحيى البدي، وسفيان الثوري...» أ.هـ [١] ، وغيرهم .

روى عنه : «أحمد بن عبده الضبي (ق) ، وأبو الأشعث أحمد بن المقدام العجلي، والحسين بن محمد ... «أ.هـ [٢] ، وغيرهم .

أقوال العلماء فيه :

قال أبو حاتم : «ليس به بأس ، صدوق»[٣] ، وقال أبو بكر البزار : «ثقة»[٤] ، وذكره ابن حبان في الثقات[٥] ، وقال ابن القيسراني : «ضعيف»[٦] .

وقال ابن حجر في التقريب : «صدوق له أوهام» [٧] ، وتعقباه في تحرير التقريب فقالا : «بل صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع من الثقات... فقوله : «له أوهام» ؛ كأنه استفاده من قول ابن عدي، لكن ابن عدي بيَّن سبب هذه الأوهام، وأنها من الضعفاء الذين روى عنهم »[٨] ، وأما

---

(١) تهذيب الكمال ٢٢/٢٦٨ .

(٢) المصدر السابق ٢٢/٢٦٨ .

(٣) الجرح والتعديل ٦/٢٦٥ ترجمة ١٤٦٤ .

(٤) مسند البزار ١٣/٢٣١ حديث ٦٧٢٣ ، تحقيق/ عادل سعد، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٩٨٨م – ٢٠٠٩م .

(٥) الثقات لابن حبان ٨/٤٨٢ ترجمة ١٤٥٥٤.

(٦) ذخيرة الحفاظ ٥/٢٦٣٦ ترجمة ٦٤٨ .

(٧) تقريب التهذيب ص ٤٢٧ ترجمة ٥١٢٣ .

(٨) تحرير تقريب التهذيب ٣/١٠٩ ترجمة ٥١٢٣ .

وأما ابن عدي فإنه قال : «بصري، ليس بالقوي في الحديث»[١] ، ثم ذكر له عدة روايات ثم قال : «وعمرو بن النعمان روى عن جماعة من الضعفاء أحاديث منكرة، فلا أدري البلاء منه، أو من الضعيف الذي يروي عنه»[٢] .

ثالثاً : **مناقشة التعقب** :

يظهر من أقوال العلماء تفي عمرو بن النعمان أنهم على أنه صدوق حسن الحديث، ولم يضعفه سوى ابن عدي في الكامل، وتبعه ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ، الذي يتضمن أحاديث أوردها ابن عدي في كامله استدل بها على ضعف صاحب الترجمة التي وردت فيها ، وهذا الصنيع أخذ على ابن عدي، إذ يورد روايات ضعيفة في ترجمة الرجل يضعفه بها، وهو قوي، والعهدة على من سواه ، فقد عدله أبو حاتم الرازي، فقال عنه: «صدوق حسن الحديث» ، وهي تقترب من التوثيق لما عرف عن أبي حاتم من شدة نفسه في الحكم على الرجال، ووثقه البزار في مسنده، وذكره ابن حبان في ثقاته، وحكم عليه ابن حجر بأنه صدوق له أوهام، ولفظة «له أوهام» لا تقدح في صدقه ولا في كونه حسن الحديث، فهي توحي بأنه يخطئ أحيانًا، ولا عجب فإن الصدوق بل والثقة قد يقع منه الخطأ الواحد أو الاثنين أو الثلاث بل والعشرة ولا ينقص ذلك من كونه صدوقًا أو ثقة، وقد نص على ذلك غير واحد من الأئمة، ومنهم ابن عدي فقال في ترجمة عفان بن مسلم :

---

(١) الكامل ٢١١/٦ ، ٢١٢ ترجمة ١٢٨٥ .

(٢) المصدر السابق ٢١٢/٦ .

« الثقة وإن كان ثقة قد يهم في الشيء بعد الشيء» أ.هـ[١] ، ولا ينقص ذلك من عدالته بإجماع أئمة الجرح والتعديل، فيغمر ذلك في حفظه وفي سعة ما رواه، ولعل ابن حجر استفاده هذه اللفظة من كلام ابن عدي الذي ذكر أن لهذا الراوي أخطاء، ولكن هذه الأخطاء من الضعفاء الذين رووا عنه وليست منه، فلا يؤآخذ هو بها، وقد احتج به الإمام مسلم، ولم يذكر أحد من الأئمة أو يصرح له بشيء يقدح فيه أو يضعفه.

وعليه فإنني أميل إلى القول بتحسين حديث هذا الراوي وأنه صدوق كما ذكر الحافظ الذهبي ، وذلك للآتي :

١- تعديل عدد من أئمة الجرح والتعديل له، وحكمهم عليه بأنه ثقة، أو صدوق، وحسبنا منهم الإمام أبو حاتم، وهو له تعنت وشرط شديد في الرجال .
٢- احتجاج الإمام مسلم به، وهذا كافٍ في تعديله ونبذ إطلاق حكم الضعف عليه.
٣- عدم التصريح بذكر شيء يضعفه أو يقدح فيه وينزله عن كونه صدوقًا أو ثقة، والتعديل يقدم على الجرح المبهم.
٤- ما ذكر عنه من أخطاء ليست منه، وإنما هي ممن روى عنه، لا سيما وأن عددًا من الضعفاء قد روى عنه، فجاءت النكارة والأخطاء منهم، وإن سلمنا بأن هذه الأخطاء منه فإنه لم يخل بحديث الثقة أو الصدوق من أخطاء، فلا تضره هذه الأشياء لكونها يسيرة إلى جنب ما رواه .

---

(١) الكامل لابن عدي ٥٥٦/٨ ترجمة ١٥٥٥ .

رابعاً : الخلاصة :

عمرو بن النعمان صدوق حسن الحديث وليس ضعيفًا كما ذكر الإمام ابن عدي، والحكم عليه بأنه صدوق حسن الحديث قريب من حكم الإمام الذهبي عليه، فقد نص على أنه صدوق وعضد حكمه هذا بقول الحافظ أبي حاتم الرازي، وهو من هو في هذا الفن .

خامساً : النتيجة :

ترجيح حكم الإمام الذهبي في عمرو بن النعمان على حكم الإمام ابن عدي، وهو كونه صدوقًا وليس ضعيفًا؛ لاتساقه مع أقوال أئمة الجرح والتعديل، وتفرد ابن عدي فيما قال ومخالفته لهم، وضعف حجته وما استدل به على تضعفه، فالصواب إلى جانب الحافظ الذهبي في التعقب .

* * *

التعقب الثاني والعشرون

٢٢ ـ عمرو بن الوليد الأغضف

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : «شيخ لعبد الله القواريري ... لين الحديث ، وقال ابن عدي : لعمرو بن الوليد أحاديث حسان، وأرجو أنه لا بأس به»أ.هـ[1] .

دراسة التعقب

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

في هذا التعقب يذهب الحافظ الذهبي إلى تليين عمرو بن الوليد، بينما يرى الإمام ابن عدي أنه لا بأس به، وإن كان لم يصرح بتوثيقه إلا أن عبارته تشير إلى تعديله، فهي ـوإن لم تكن كلفظه «ثقة» في إفادة التوثيق ـ، لكنها تعد من أدنى درجات التوثيق، فأحدهما يضعفه، والآخر يقويه، وبالنظر في أقوال أئمة الجرح والتعديل يتضح أي القولين أرجح واقرب إلى أقوال أئمة الرجال؟

ثانياً : **أقوال العلماء فيه** :

قال عبدان :« هو حمل أهل الأهواز على السنة ، فلما قدم والد علي بن المديني أمرهم بالكتابة عنه »أ.هـ[2] ، وقال ابن معين : «كان على قضاء

([1]) ميزان الاعتدال ٢٩٢/٣ ترجمة ٦٤٦٩ .

([2]) الكامل لابن عدي ٢٤٨/٦ ترجمة ١٣٠٩ .

فارس وقد أدركناه ، وليس فيه بأس»أ.هـ[١] ،.. «وقال للقواريري تحدث عن عمرو بن الوليد الأغضف ، وأنت أجل منه؟ »أ.هـ [٢] ، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى عن عمرو بن الوليد الأغضف ، فقال : كان على قضاء فارس، ما أرى به بأسًا»أ.هـ[٣] ، وذكره البخاري في التاريخ الكبير[٤] ، ونقل توثيق ابن معين له ، وقال أبو داود : «ثقة»أ.هـ[٥] ، وذكره ابن حبان في الثقات[٦] ، وكذلك ذكره ابن شاهين في الثقات وقال : « وقال ابن معين ... : كان على قضاء فارس، وقد أدركناه ، ليس به بأس»أ.هـ[٧] ، وقال ابن القيسراني : «ضعيف»أ.هـ [٨] ، وقال الذهبي في المغني : «لين الحديث، وذكره ابن عدي وقواه» أ.هـ[٩] ، وقال في ديوان الضعفاء: «ليس بالقوي»أ.هـ[١٠] ، وقال ابن حجر في الإصابة عن حديث في سنده عمرو

---

(١) تاريخ ابن معين – رواية الدوري عنه – ٢٠٠/٤ ترجمة ٣٩٤٨ .
(٢) الكامل ٢٤٨/٦ ، ٢٤٩ .
(٣) العلل ومعرفة الرجال لأبي عبد الله أحمد بن حنبل – رواية ابنه عنه – ١٣/٢ رقم ٣٩٣١ ، الجرح والتعديل ٢٦٦/٦ ترجمة ٣٩٤٨ .
(٤) التاريخ الكبير للبخاري ٣٧٩/٦ ترجمة ٢٦٩٧ .
(٥) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ص ١٨٤ رقم ١١٨٥ .
(٦) الثقات لابن حبان ٤٨١/٨ رقم ١٤٥٥٠ .
(٧) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص ١٥٣ ترجمة ٨٥١ .
(٨) ذخيرة الحفاظ ٢٧٦١/٥ حديث ٦٤٥٠ .
(٩) المغني في الضعفاء للذهبي ٤٩١/٢ ترجمة ٤٧٢٥ .
(١٠) ديوان الضعفاء ص ٣٠٧ ترجمة ٤٥٢٧ .

الأغضف هذا : «وسنده ضعيف من أجل عمرو»أ.هـ[١] وقال في إتحاف المهرة عنه : «متروك» أ.هـ[٢] ، أما ابن عدي فإنه قال: «وعمرو بن الوليد له أحاديث حسان غرائب، وأرجو أنه لا بأس به » أ.هـ[٣] .

ثالثاً : مناقشة التعقب :

يظهر من أقوال الأئمة أن الأغضف هذا مختلف فيه ، فمنهم من قواه، ومنهم من ضعفه، فابن معين، وأبو داود، وابن عدي على تعديله، وذكره ابن حبان في الثقات، بينما ذهب ابن القيسراني، والذهبي، وابن حجر إلى تضعيفه، ولفظة ابن معين: «ليس به بأس» تعني ثقة عند غيره ، وإذا أمعنا النظر في هذه الأقوال يتبين أن الأليق بحال عمرو بن الوليد تعديله وتقوية حاله، وأن يكون صدوقًا للآتي :

١- أن من ضعفه لم يذكر سبب التضعيف فلا يصار إلى تضعيفه إلا بشيء متيقن بين .

٢- أن ابن القيسراني، وابن حجر لم يسبقهما إلى هذا التضعيف أحد من الأئمة، وقولهما معارض بأقوال من وثقه .

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٧٥٨/٤ ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ،، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ .

(٢) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة لابن حجر ٦٤٠/١٢ حديث ١٦٢٣٩ تحقيق مركز خدمة السنة والسيرة ، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ومركز خدمة السنة والسيرة ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

(٣) الكامل ٢٥٠/٩ ترجمة ١٣٠٩ .

٣- أن ابن معين، وأبو داود أعلى طبقة من ابن القيسراني، وابن حجر فلا يعدلهما أحد في حكمهما .

٤- لفظة ابن معين : «ليس به بأس» تعني أنه ثقة عند غيره .

٥- قد تابع ابن معين على قوله في عمرو هذا، ونقله كل من البخاري في التاريخ الكبير، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وابن شاهين في ثقاته، وصحح الحاكم حديثه في المستدرك [١].

٦- عرف عن ابن معين أن له تشدد خاص في الرجال، فقوله في التعديل يعض عليه بالنواجذ ولا يتوقع تأن يصدر منه هذا التعديل جزافًا، كما أن عبارته هذه : «ليس به بأس» تعني أنه «ثقة» عند غيره، فكيف يوثقه وهو ضعيف، أو متروك؟! على حد قول ابن حجر في إتحاف المهرة ؟!، فيبقى أنه لا يمكن أن يوثقه، وهو ضعيف أو متروك .

٧- أن الحديث الذي ضعفه ابن حجر في الإصابة، وذكر أن سبب التضعيف عمرو بن الوليد، ليس كذلك، فإن سبب التضعيف رجل آخر في الإسناد، هو «معاوية بن يحيى» ضعفوه، قال عنه ابن معين : «هالك ليس بشيء» أ.هـ[٢] ، وقال الجوزجاني عنه : «ذاهب الحديث» أ.هـ[٣]، وقال أبو حاتم:«ضعيف الحديث» أ.هـ[٤] ، وقال النسائي :

---

(١) مستدرك الحاكم ٣/٣٣٩ حديث ٥٢٧٠ وقال : «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»أ.هـ.

(٢) الكامل لابن عدي ٨/١٣٧ ترجمة ١٨٨٥.

(٣) تهذيب الكمال ٢٨/٢٢٢ ترجمة ٦٠٦٨ .

(٤) الجرح والتعديل ٨/٣٨٤ ترجمة ١٧٥٣ .

«متروك الحديث» أ.هـ[١]، ولهذا لم يضعفه الهيثمي في الزوائد إلا به[٢].

٨- أن قول ابن حجر : «متروك» لم يسبقه إليه أحد، كما أنه لم يبين سبب هذا الترك، فلا يضعف الراوي إلا بدليلٍ واضح .

٩- عدد من عدله وقواه أكثر ممن ضعفه .

١٠- أن التعديل مقدم في حالة تعارض الجرح المبهم مع التعديل، وعليه فتقديم التعديل هنا أولى .

وعليه فإني أميل إلى تعديل عمرو بن الوليد الأغضف كما ذهب إليه ابن عدي، وسبقه إلى ذلك التوثيق ابن معين، وأبو داود إلا ما كان غريبًا من حديثه مخالفًا للثقات، وأن الأليق بحاله أن يكون صدوقًا ، وليس بلين ولا ضعيف، ولا متروك كما ذهب إلى ذلك الذهبي، وابن القيسراني، وابن حجر، وإن وقعت لعمرو هذا بعض الغرائب في حديثه إلا أن ذلك لا يستوجب تضعيفه، ويكفي تعديلاً له توثيق ابن معين له ، وهو من هو في الجرح والتعديل والحكم على الرجال ؛ لذا فإني أميل إلى قول ابن عدي في عمرو ابن الوليد.

---

(١) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ٩٦ ترجمة ٥٦١ .

(٢) مجمع الزوائد ٤/٤٥٨ حديث ٧٣٣٧ .

رابعاً : الخلاصة :

عمرو بن الوليد بن الأغضف مختلف فيه ، والراجح تعديله وأنه صدوق، توسطًا بين من عدله، ومن ضعفه، ولوقوع بعض الغرائب في حديثه كما أشار ابن عدي .

خامساً : النتيجة :

ترجيح ما ذهب إليه الحافظ ابن عدي من تحسين حال عمرو بن الوليد وتقوية أمره، لتوثيق ابن معين وأبي داود له، وذكر ابن حبان له في ثقاته، وكذا ابن شاهين، ولمتابعة البخاري ، وعبد الله بن الإمام أحمد لابن معين على قوله : «ليس به بأس» ، وليس كما مال إليه الذهبي من تليينه، فالحق في هذا التعقب مع الإمام ابن عدي لتوافقه مع رأي كثير من الأئمة، ولعدم وضوح سبب تليينه .

* * *

✍ التعقب الثالث والعشرون

٢٣ ـ غالب بن خطاف

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : « ع . غالب بن خطاف القطان البصري : صدوق مشهور .. وساق ابن عدي له أحاديث، وقال: الضعف على أحاديثه بين، وفي حديثه النكر، وقد روى عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله حديث: شهد الله ... وهو حديث معضل، روى هذا الحديث عنه عمر بن مختار بصري، ورواه عنه ولده عمار بن عمر، هذا الحديث في ترجمة غالب، وغالب من رجال الصحيحين، وقد قال فيه أحمد ابن حنبل – كما قدمنا: ثقة ثقة » أ.هـ[١].

دراسة التعقب

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

اختلف قول الإمامين ابن عدي ، والذهبي في هذا الراوي، فيرى الحافز ابن عدي تضعيفه، بينما يذهب الحافظ الذهبي إلى تقويته، وأنه صدوق ، وأيد كلامه بقول الإمام أحمد بن حنبل عنه: «ثقة ثقة» ، وأنه من رجال الصحيحين، ولام ابن عدي إيراده حديثاً معضلاً في ترجمة غالب هذا، لكون آفة هذا الحديث من رجل آخر هو عمر بن المختار ، متهم بالوضع، وليس من غالب بن خطاف، فهو من رجال الصحيحين، وبالنظر في أقوال

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/٣٣٠ ترجمة ٦٢٧٩ .

أئمة الجرح والتعديل يتبين أي الإمامين اقر حكمًا إلى أقوال أئمة الجرح والتعديل ؟

ثانياً : ترجمة الراوي :

هو : « ع غالب بن خطاف ، وهو ابن أبي غيلان القطان، أبو سليمان»أ.هـ[١] .

روى عن : «أنس بن مالك فيما قيل، وابي الجوزاء ، وبكر بن عبد الله المزني ع » أ.هـ[٢] .

روى عنه:«إسماعيل بن علية (د)، وبشر بن المفضل (خ م د ق) ، وحزم ابن أبي حزم ..» أ.هـ[٣] .

أقوال العلماء فيه :

قال ابن سعد : «وكان ثقة» أ.هـ[٤] ، وقال أحمد بن حنبل : «ثقة ثقة»أ.هـ[٥] ، وقال ابن معين : «ثقة» أ.هـ[٦] ، وفي رواية عنه : «ضعيف» أ.هـ[٧] ، وفي رواية عنه : «لا أعرفه» أ.هـ[٨] ، وقال أبو حاتم : «صالح

---

(١) تهذيب الكمال ٨٤/٢٣ ، ٨٥ ترجمة ٤٦٧٨ .

(٢) المصدر السابق ٨٤/٢٣ ، ٨٥ .

(٣) المصدر السابق ٨٤/٢٣ ، ٨٥ .

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٠٠/٧ ترجمة ٣٢٤٨ .

(٥) العلل ومعرفة الرجال ٢٠٦/٢ ترجمة ٢٠٢٧ .

(٦) الجرح والتعديل ٤٨/٧ ترجمة ٢٧٠ .

(٧) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي – ص ١٨٩ رقم ٦٩٠ .

(٨) الكامل ١١١/٧ ترجمة ١٥٥٣ .

صدوق» أ.هـ[١] ، وقال النسائي : «ثقة» أ.هـ[٢] ، وذكره ابن حبان في الثقات[٣] ، وقال في مشاهير علماء الأمصار: «وكان من جلة البصريين وكان رديء الحفظ» أ.هـ[٤] ، وذكره ابن شاهين في الثقات، وقال : «ليس به به بأس، قاله يحيى» أ.هـ[٥] ، وقال الدارقطني عنه : «ما به بأس» أ.هـ[٦] ، ، وقال ابن القيسراني : «ضعيف» أ.هـ[٧] ، وقال المزي: « روى له الجماعة » أ.هـ[٨] ، وقال الذهبي في الديوان : «جرحه ابن حبان بلا حجة» أ.هـ[٩] ، وقال في الكاشف : «ثقة» أ.هـ[١٠] ، وقال في المغني: «ثقة مشهور، ... لعل الذي ضعفه ابن عدي غالب آخر» أ.هـ[١١] ، وقال ابن حجر في التهذيب : «له عند مسلم حديث أنس في السجود على الثوب» أ.هـ[١٢] ، وقال في

---

(١) الجرح والتعديل ٤٨/٧ .
(٢) تهذيب الكمال ٨٦/٢٣ .
(٣) الثقات لابن حبان ٣٠٨/٧ ترجمة ١٠٢٠٩.
(٤) مشاهير علماء الأمصار لابن حبان ص ٢٤٥ ترجمة ١٢٣١.
(٥) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص ١٨٣ ترجمة ١١١٢ .
(٦) سؤالات الحاكم للدارقطني ص ١٣٧ رقم ٣٠٩ .
(٧) ذخيرة الحفاظ ٦٤٤/٢ حديث ١١٢٠، ١١٧٣/٢ حديث ٢٤٩٦، ١٨٩٣/٤ حديث ٤٣٤٢، ١٨٩٦/٤ حديث ٤٣٥٠، ٢٠٢٩/٤ حديث ٤٦٧٤ .
(٨) تهذيب الكمال ت٨٦/٢٣ .
(٩) ديوان الضعفاء ص ٣١٤ ترجمة ٣٣١٦ .
(١٠) الكاشف ١١٥/٢ ترجمة ٤٤١٦ .
(١١) المغني في الضعفاء ٥٠٤/٢ ترجمة ٣٨٥١ .
(١٢) تهذيب التهذيب ٢٤٢/٨ ترجمة ٤٤٥ .

التقريب : «صدوق» أ.هـ[١] ، وتعقباه في تحرير التقريب فقالا : «بل ، ثقة، قال أحمد : ثقة ، ووثقه ابن معين، والنسائي، وابن سعد، وقال أبو حاتم : صدوق صالح، وذكره ابن حبان في الثقات، واحتج به الشيخان في صحيحهما، وصحح الترمذي حديثه، ولا نعلم فيه جرحًا ، روى أن ابن عدي أورده في الكامل، وتعقبه الذهبي في الميزان، وقال في المغني : نص الذي ضعفه ابن عدي غالب آخر» أ.هـ[٢] .

وأما ابن عدي فإنه قال عنه بعد أن ذكر بعض الروايات له : «ولغالب غير ما ذكرت، وفي حديثه بعض النكرة، وقد روى عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله .. حديث معضل ... ، وغالب الضعف على أحاديثه بين » أ.هـ[٣] .

ثالثاً : مناقشة التعقب :

بعد النظر في أقوال أئمة الجرح والتعديل يتضح أن جل العلماء على تعديل غالب بن خطاف ، فقد وثقه ابن سعد وابن معين، وأحمد بن حنبل، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: «صدوق صالح» ، وهي لفظة إذا صدرت من أبي حاتم تقترب من التوثيق، لما له من نفس حاد في الرجال، وذكره ابن شاهين في الثقات، ونقل كلام ابن معين الذي يفيد التوثيق، وبه قال الدارقطني، والذهبي، وابن حجر، ولم يذهب إلى تضعيفه

---

(١) المصدر السابق ٤٤٢ ترجمة ٥٣٤٦ .
(٢) تحرير التقريب ٣/١٤٧ ترجمة ٥٣٤٦ .
(٣) الكامل ٧/١١٢ ترجمة ١٥٥٣ .

سوى ابن عدي في كامله، وتبعه ابن القيسراني على ذلك التضعيف ، ولو تفحصنا فيمن تكلم في غالب بضعف من خلال أقوال أئمة الجرح والتعديل ، يظهر أن لابن معين، ولابن حبان في كتابه مشاهير علماء الأمصار، أقوال في تضعيف غالب بن خطاف، ولكنها كلها مردودة على هذا النحو، أما ابن عدي فإنه ضعفه بسبب أحاديث؛ الحمل فيها على غيره، وليست الآفة منه في تضعيفها، وقد خالف ما عليه جمهور الأئمة من توثيقه، وتفرد عنهم بما قال، ويحتمل أن يكون هذا الذي ضعفه ابن عدي غالبًا آخر كما قال الذهبي في المغني ، وأما تضعيف ابن القيسراني فإنه تبع فيه ابن عدي، ولم يذكر سببًا مفسرًا لهذا التضعيف، مما يقوي أنه تبع في حكمه هذا لابن عدي، وأنه استفاده منه، وأما ابن حبان فإنه معروف بأنه شديد الحكم على الرجال في الجرح خاصة، كما أنه تعرض لجرحه بلا حجة أو دليل كما قال الذهبي في الديوان، وقد ناقض نفسه إذ ذكره في كتابه الثقات، ثم ها هو يجرحه ويضعفه برداءة الحفظ في كتابه مشاهير علماء الأمصار، وأما ابن معين فإن ما روي عنه من أنه قال عنه : «ضعيف» ، فهو مدفوع، " ومعارض برواية التوثيق، ولعل يحيى قال هذا الأمر قديمًا، ثم وقف على روايته موثقة» أ.هـ[١] ، وأما قول ابن معين في رواية أخرى عنه : «لا أعرفه»، فهو مردود بمعرفته له في قوله فيما رواه الدوري عنه : «سمعت يحيى يقول : غالب القطان،

---

(١) النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة للحويني ١٦٣/٢ .

هو غالب بن خطاف»أ.هـ[1] ، فقد أشار إلى أنه يعرفه، وعليه فإني أميل إلى أن غالب ابن خطاف ثقة يحتج به للآتي :

١- توثيق جمهور الأئمة وتعديلهم له .
٢- ما ذكره في سبب تضعيفه من أحاديث منكرة؛ الحمل فيها ليس عليه، وإنما على غيره من رجال السند .
٣- سبب تضعيف غالب بن خطاف إما بلا حجة، وإما بسبب أحاديث الحمل فيها على غيره لا عليه .
٤- كون غالب من رجال الصحيحين، وقد احتجن به الشيخان، ذكره الكلاباذي في رجال صحيح البخاري[2] ، وذكره الحاكم فيمن أخرج لهم الشيخان[3] ، وذكره أبو بكر بن منجويه في رجال مسلم بل وقد أخرج له الجماعة، وصحح الترمذي حديثه .
٥- لا حجة لمن ضعفه، وما ذكروه لا يقوى على رد توثيقه .
٦- عدد من عدله أكثر ممن ضعفه، وهذا أحد مرجحات توثيقه .

رابعاً : **الخلاصة** :

غالب بن خطاف ثقة يحتج به؛ لتوثيق جمهور المحدثين له، وما ذكر في تضعيفه لا يقوى على رد توثيقه، وقد احتج به الشيخان، وأخرجا حديثه، وصحح الترمذي حديثه كذلك، وقد روى له الجماعة .

---

(١) تاريخ معين - رواية الدوري ١٨٥/٤ .
(٢) رجلا صحيح البخاري للكلاباذي ٦٠٣/٢ ترجمة ٩٥٨.
(٣) تسمية من أخرج لهم البخاري ومسلم للحاكم ص ٢٠٥ ترجمة ١٣٧٣.

خامساً : النتيجة :

أصاب الحافظ الذهبي الحقيقة بتوثيقه لغالب بن خطاف في الكاشف والمغني تتطابق ذلك مع قول غالب أئمة الجرح والتعديل، وجاء حكمه على غالب في الميزان اقرب إلى حكمهم من قول ابن عدي ، بل جانب الصواب فيما ذهب إليه، وعليه فالحق مع الذهبي في هذا التعقب، لتوافقه وتطابقه مع مجموع كلام أئمة الحديث .

* * *

✍ التعقب الرابع عشر

٢٤ ـ محمد بن سهل الأنصاري

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : «... ضعيف، روى أحاديث لم يتابع عليها .... قال ابن عدي : وقد سألت عنه بمرو فأثنوا عليه، وأرجو أنه لا بأس به، قلت: بل به كل البأس، فإن ابن عدي روى عنه حديثاً في ترجمة سعد ابن طريف، وهو حديث باطل رواه عن علي بن حجر، ما أرى الآفة إلا من ابن سهل هذا» أ.هـ[1] ، وقال في ترجمة سعد بن طريق عن هذا الحديث : « وهذا باطل قطعا، وأنا أخاف أن يكون من وضع شيخ ابن عدي أو أدخل عليه» أ.هـ[2] .

دراسة التعقب

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

في هذا التعقب يذهب الذهبي إلى تضعيف الراوي ويتعقب على ابن عدي تعديل محمد بن علي بن سهل، ويرى أنه متهم بحديث ، وصفه بأنه أشنع الموضوعات ، وبالرجوع إلى ما قاله أئمة الجرح والتعديل في هذا الراوي سيتضح أيهما أرجح قولاً وأصوب حكمًا ؟

---

(١) ميزان الاعتدال ٦٥٢/٣ ، ٦٥٣ ترجمة ٧٩٦٨ .

(٢) ميزان الاعتدال ١٢٤/٢ ترجمة ٣١١٨.

ثانياً : **أقوال العلماء في الراوي** :

قال حمزة السهمي : قال لنا أبو بكر الإسماعيلي: لم يكن بذاك – يعني ثقة–» أ.هـ[١] ، وقال ابن القيسراني : «ضعيف» أ.هـ[٢] ، وقال الذهبي في السير : «الإمام المحدث الكبير ... ، وكان إمامًا في التفسير، ولينه ابن عدي، ثم قال: أرجو أنه لا بأس به» أ.هـ[٣] .

وأما ابن عدي فإنه قال عنه : «ضعيف.. وحدثنا بأحاديث لم يوافق عليها ...» أ.هـ[٤] ، ثم ذكر له بعض الروايات وحكم على بعضها بأنها منكرة، ثم قال: «وله غير هذا من الحديث ما كتبناه عنه مستقيمة، وسألت عنه بمرو فأثنوا عليه خيرًا، وأرجو أنه لا بأس به » أ.هـ[٥] ، وأما الحديث الذي أشار إليه الحافظ الذهبي وخشي أن يكون من وضع محمد بن علي ابن سهل شيخ ابن عدي هذا أو أدخل عليه، فقد قال عنه السيوطي في اللالئ المصنوعة : « الأصبغ لا يساوي شيئًا إلا أنه المتهم به سعد بن طريف ، قال ابن حبان : كان يضع الحديث » أ.هـ[٦] ، وقال ابن عراق : «وفيه الصبغ بن نباتة، وسعد بن طريف، والمتهم به سعد، قلت : واتهم به الذهبي علي

---

(١) تاريخ جرجان للسهمي ص ٣٩٦ ترجمة ٦٦٦ ، تحقيق محمد عبد المعيد خان ، عالم الكتب ، بيروت، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

(٢) ذخيرة الحفاظ ٢٠٤٤/٤ حديث ٤٧١٠ .

(٣) السير ٥٠٨/١٠ ترجمة ٢٤٧٢ .

(٤) الكامل ٥٥٨/٧ ، ٥٥٩ ترجمة ١٧٨٥ .

(٥) المصدر السابق ٥٥٨/٧ ، ٥٥٩ .

(٦) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي ٣٥٧/٣ .

بن محمد بن سهل الأنصاري شيخ ابن عدي » أ.هـ[1] ، ونقل كلامه السابق الوارد في ترجمة سعد بن طريف ، وقال الذهبي في تلخيصه لموضوعات ابن الجوزي : «الحديث بطوله رواه علي بن حجر، ثنا إسماعيل بن إبراهيم، ثنا سعد بن طريف – هالك، واتهمه بعضهم – ، عن الأصبغ بن نباتة، عن علي، قال ابن عدي : ثنا محمد بن علي بن سهل الأنصاري ثنا علي ... وذكره ، وهو من أشنع الموضوعات » أ.هـ[2] .

ثالثاً : **مناقشة التعقب** :

يظهر من كلام الأئمة أن محمد بن علي بن سهل قد ضعفوه ، ولم أقف على قول يقويه في حدود إطلاعي، بل إن ابن عدي نفسه الذي أحسن القول فيه وأثنى عليه ضعفه في أول ترجمته ، وبين أنه روى أحاديث لم يوافق عليها ، وذكر له بعض الأحاديث المنكرة ، وبين أنها منكرة، فقد ضعفه حمزة السهمي في تاريخ جرجان نقلاً عن الحافظ أبي بكر الإسماعيلي، وابن القيسراني في الذخيرة، والحافظ الذهبي ، ونقل ابن حجر ما ذكره الذهبي في الميزان ، وأقره ، وزاد عليه في لسان الميزان، فقال : «وروى عنه الإسماعيلي في معجمه وقال : لم يكن بذاك » أ.هـ[3] ، وعليه فإني أميل إلى القول بتضعيفه كما ذهب إليه الحافظ الذهبي لما يأتي :

---

(1) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق ٥٥٨/٧ حديث ١٧٨٥ .

(2) تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي للذهبي ص ٣٣٩ حديث ٩٢٣ ، تحقيق ياسر محمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

(3) لسان الميزان لابن حجر ٢٩٥/٥ ترجمة ١٠٠٢ .

١- لكون أغلب ما ورد في شأنه التضعيف .

٢- ولأن ابن عدي نفسه ضعفه في أول الترجمة فقال : «ضعيف» حدثنا بأحاديث لم يوافق عليها ، وساق له بعض الأحاديث المنكرة، ثم ناقض نفسه ، فعاد وحسن حاله .

٣- ولتفرد ابن عدي فيما ذهب إليه من تعديله ، ولاضطراب قوله فيه مع أنه شيخه، فكان ينبغي ألا يقع منه هذا الاضطراب فيه .

٤- لوقوع النكارة في أحاديثه ، وقد أخرج له ابن عدي شيئًا من ذلك، وأشار إلى أن له أحاديث لا يتابع عليها فكيف يثني عليه ابن عدي بعد ذلك ؟! .

٥- لاتهامه بحديث من أشنع الموضوعات هو آفته وشيخه سعد بن طريف، اتهمه الذهبي كما في الميزان، فأشار إلى ذلك ابن عراق في تنزيه لشريعة .

رابعاً : الخلاصة :

محمد بن علي بن سهل ضعيف ؛ لتضعيف عدد من الأئمة له، وهم الإسماعيلي، وابن القيسراني ، وابن عدي في قول له، والذهبي، وأقره ابن حجر عليه في اللسان، ولم اقف على قول يقويه سوى قولٍ لابن عدي في آخر ترجمته، ولوقوع النكارة في أحاديثه .

خامساً : النتيجة :

ترجيح ما ذهب إليه الحافظ الذهبي من تضعيف هذا الراوي، فالحق معه فيما تعقبه على ابن عدي .

* * *

✍ التعقب الخامس والعشرون

٢٥ ـ محمد بن عمرو اليَافِعِي [١] المصري

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : « م س محمد بن عمرو اليافعي ، عن ابن جريج، وعنه ابن وهب وجده ، قال ابن عدي : له مناكير، ... وذكره ابن حبان في ثقاته، ... قلت : قد روى له مسلم، وما علمت أحدًا ضعفه ...» أ.هـ[٢] .

دراسة التعقب

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

في هذا التعقب يرى الإمام الذهبي إلى تقوية اليافعي هذا وتحسين حاله ، وأنه لم يعلم أحدًا ضعفه، بينما لم يذكر الإمام ابن عدي شيئًا في تعديله، إلا أنه ذكر أن له أحاديث مناكير، وهي توحي أن فيه ضعفًا ـوإن لم تفد التضعيف صراحةـ .

ثانياً : **ترجمة الراوي** :

هو:«م س محمد بن عمرو اليافعي ..عداده في أهل مصر»أ.هـ[٣] .

---

(١) اليافعي – بفتح الياء المعجمة – بنقطتين من تحتها والفاء المكسورة والعين المهملة ، هذه النسبة إلى أيفع، وهو يافع بن زيد بن مالك ، بطن من حمير . الأنساب للسمعاني ٤٧٣/١٣ رقم ٥٢٩٩ ، اللباب في الأنساب ٤٠٥/٣ .

(٢) ميزان الاعتدال ٦٧٤/٣ ترجمة ٨٠١٩.

(٣) تهذيب الكمال ٢٢٧/٢٦ ترجمة ٥٥٢١ .

روى عن : «سفيان الثوري، وابن جريج (م س) » أ.هـ[١] .

روى عنه : « عبد الله بن وهب م س » أ.هـ[٢] .

أقوال العلماء فيه :

قال يعقوب بن سفيان : « لا بأس به» أ.هـ[٣] ، وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زرعة عنه فقالا : شيخ لابن وهب» أ.هـ[٤] ، وقال ابن يونس : « روى عنه عبد الله بن وهب وحده، وهو قريب السن من ابن وهب، حدث بغرائب، وما علمت حدث عنه غير ابن وهب» أ.هـ[٥] ، وذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وقال عنه في صحيحه:«شيخ ثقة مصري» أ.هـ[٧] وقال الحاكم : «من أهل مصر، صدوق الحديث ، صحيح » أ.هـ[٨] ، وذكره أبو بكر بن منجويه في رجال صحيح مسلم ، وقال : «روى عنه ابن جريج في الطب،

---

(١) تهذيب الكمال ٢٦/٢٢٧ .

(٢) المصدر السابق ٢٦/٢٢٧ .

(٣) المعرفة والتاريخ للفسوي ١/١٦٣ .

(٤) الجرح والتعديل ٨/٣٢ ترجمة ١٤٤ .

(٥) تاريخ ابن يونس ١/٤٥٩ ترجمة ١٢٤٨ .

(٦) الثقات لابن حبان ٩/٤٠ ترجمة ١٥٠٦٩ .

(٧) صحيح ابن حبان ١٢/١٢٧ حديث ٥٣١١، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

(٨) مستدرك الحاكم ٤/٣٨٣ حديث ٨٠٠٧، وصحح الحاكم هذا الحديث، ووافقه الذهبي. الذهبي.

روى عنه ابن وهب » أ.هـ[١] ، وقال ابن القطان : «مجهول الحال لا يعرف إلا برواية ابن وهب عنه » أ.هـ[٢] ، ثم قال : « لم تنقل لنا عدالته» أ.هـ[٣]، وقال المزي:«روى له مسلم حديثاً ، والنسائي آخر» أ.هـ[٤] ، وقال الذهبي في في الكاشف : « وثق» أ.هـ[٥] ، وقال ابن حجر في التذهيب : «ذكره الساجي الساجي في الضعفاء، ونقل عن يحيى بن معين أنه قال : غيره أقوى منه » أ.هـ[٦] ، وقال في التقريب : «صدوق ، له أوهام» أ.هـ[٧] ، وتعقباه في التحرير فقالا : «بل ضعيف يعتبر به، فقد تفرد ابن وهب بالرواية عنه » أ.هـ[٨] .

وأما الحافظ ابن عدي فإنه قال : «يحدث عنه ابن وهب في حديثه مناكير، أظنه مدنيًا، ثم ساق له روايتين استنكر إحداهما ، ثم قال : «ومحمد بن عمرو اليافعي له أحاديث غير ما ذكرت يحدثها عنه عبد الله ابن وهب، ولا أعلم يرويه عنه غير ابن وهب» أ.هـ[٩] .

---

(١) رجال صحيح مسلم ١٩٧/٢ ترجمة ١٤٨٩ .
(٢) بيان الوهم والإبهام لابن القطان ٥٣٨/٣ ، ٥٣٩ .
(٣) المصدر السابق ٥٣٩/٣ .
(٤) تهذيب الكمال ٢٢٧/٢٦ ترجمة ٥٥٢١ .
(٥) الكاشف ٢٠٧/٢ ، ترجمة ٥٠٩٢ .
(٦) تهذيب التهذيب ٣٨٠/٩ ترجمة ٦٢٧ .
(٧) تقريب التهذيب ص ٥٠٠ ترجمة ٦١٩٦ .
(٨) تحرير تقريب التذهيب ٣٠٠/٣ ، ٣٠١ ترجمة ٦١٩٦ .
(٩) الكامل ٤٦٠/٧ ترجمة ١٦٩٥.

ثالثاً : مناقشة التعقب :

يظهر من أقوال أئمة الجرح والتعديل أن اليافعي هذا مختلف فيه، فقد قواه وأحسن القول فيه كل من : يعقوب بن سفيان، وابن حبان، والحاكم، وتبعهم الذهبي، وابن حجر، بينما ضعفه ابن القطان، وذكره الساجي في الضعفاء، وعبارة ابن معين التي نقلها عنه الساجي فهي كناية عن جرحه ، وهذا يرد على قول الذهبي : « ما علمت أحدًا ضعفه ، بل نقل تضعيفه دون أن يشعر، فقال في موضع آخر ـ ظنًا منه أنه راو آخر متابعًا للنباتي في ذلك ـ : « محمد بن عمرو عن ابن وهب ، فيه جهالة ، وقد ضعف ، ذكره النباتي » أ.هـ[1] ، وأما ابن عدي فإنه ما صرح بتضعيفه وإنما أشار أن في أحاديثه مناكير، وهذه لا تفيد تضعيفًا صريحًا، فقد تقع هذه المناكير في أحاديث الثقات، وإنما يضعف بها إذا كثرت منه، وظهرت مخالفته لحديث الثقات، وما ذكره ابن يونس كذلك لا يفيد تضعيفًا صريحًا ؛ لأنه إنما أشار إلى أنه حدث بغراب ، وأما تجهيل ابن القطان له فإنه لا يسلم له، فقد رد عليه الإمام ابن الملقن في تحفة المحتاج وعقب عليه بقوله : « هذا غريب، فقد روى عن ابن جريج وغيره، وعنه ابن وهب ، وأخرج له مسلم في صحيحه، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال أبو حاتم وأبو زرعة : شيخ ، وقال

---

(١) ميزان الاعتدال ٦٧٥/٣ ترجمة ٨٠٢٢ .

الحاكم : صدوق الحديث صحيح ، نعم قال ابن عدي له مناكير ، وقال ابن يونس روى عنه ابن وهب وحده بغرائب » أ.هـ[١] .

وعليه فإني أميل إلى تقوية حال اليافعي هذا، وأنه صدوق لكن له أوهام كما قال الحافظ ابن حجر، بسبب ما ذكره بعض الأئمة من كونه حدث بغرائب وأن له مناكير للآتي :

١- تعديل عدد من الأئمة له كالإمام يعقوب بن سفيان الفسوي ، وابن حبان، والحاكم، والذهبي ، وابن حجر .

٢- من ذهب إلى تضعيفه لم يصفه بهذا الضعف، ولم يوضح سببه، وكل ما ذكروه من ضعفه أنه حدث بغرائب وأنه له أحاديث مناكير.

٣- ما قيل عنه من أنه حدث بغرائب وأن له أحاديث مناكير لا يقضي تضعيفه ما لم يفحش ذلك منه؛ لوقوع مثل ذلك في حديث الثقات .

٤- رواية الإمام مسلم له في صحيحه، فهو من رجال مسلم كما ذكره أبو بكر ابن منجويه في رجال صحيح مسلم .

٥- زيادة عدد من قواه على عدد من جنح إلى تضعيفه .

٦- توسط هذا الحكم «صدوق له أوهام» بين أقوال من وثقه ومن ضعفه .

---

(١) تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج لابن الملقن ٣٢٥/٢ حديث ١٣٥٥ ، تحقيق عبد الله بن سعاف ، دار حراء ، مكة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٧- وأما القول بتجهيله فهو مردود عليه، فقد روى عن سفيان الثوري وابن جريج، وروى عنه ابن وهب ، وأخرج له مسلم في صحيحه، ووثقه عدد من أئمة الرجال ، وحدث عنه أبو عبيد في شرح الحديث» أ.هـ[١].

رابعاً : الخلاصة :

محمد بن عمرو اليافعي وإن كان فيه بعض الضعف إلا أنه صدوق له أوهام، توسطًا بين أقوال الأئمة الذين وثقوه، وبين من ضعفه ، وهو من رجال صحيح مسلم .

خامساً : النتيجة :

ما ذهب إليه الحافظ الذهبي من تعديل محمد بن عمرو اليافعي وتحسين حاله هو الأقرب إلى أقوال أئمة الجرح والتعديل، وأما ما ذكره الذهبي من أنه لم يعلم أحدًا ضعفه، فإنه لا يسلم له؛ لأنه قد ذكره الساجي في الضعفاء، وذكر قول ابن معين : «غيره أقوى منه» ، إلا إن قصد أنه لم يعلم أحدًا ضعفه بحجة، فإن لم يصرح أحد بضعفه أو يصفه بأنه «ضعيف» صراحة .

* * *

---

(١) شيوخ عبد الله بن وهب لابن بشكوال ص ١١٧ ترجمة ٧٥ ، تحقيق د/ عامر حسن ، دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

✍ التعقب السادس والعشرون

٢٦ ـ محمد بن محمد بن سهل البَاغَنْدِي [١]

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : « محمد بن محمد بن سليمان ، أبو بكر الباغندي ، الحافظ المعمر ... وكان مدلسًا ، وفيه شيء ، ... وقال ابن عدي : حدثنا موسى بن القاسم بن موسى بن الأشيب ، حدثني أبي، سمعت إبراهيم الأصبهاني يقول : أبو بكر الباغندي كذاب، قلت : بل هو صدوق، من بحور الحديث» أ.هـ[٢] .

دراسة التعقب

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

في هذا التعقب يستدرك الحافظ الذهبي على ما نقله ابن عدي عن الأصبهاني من أن الباغندي : كذاب، وذهب إلى الإمام الذهبي إلى أنه – وإن كان مدلسًا وفيه شيء –، فهو صدوق حافظ من بحور الحديث ، وأما ابن عدي الذي نقل كلام الأصبهاني في تكذيبه لم يدفع وصف الكذب عنه،

---

(١) البَاغَنْدِي : بفتح الباء الموحدة، والغين المعجمة، وسكون النون، وفي آخرها الدال المهملة ، هذه النسبة إلى باغند ، وظني أنها قرية من قرى واسط » أ.هـ . الأنساب للسمعاني ٤٥/٢ رقم ٣٤٧ ، اللباب ١١١/١ ، وواسط مدينة وسط العراق حاليًا بناها الحجاج بن يوسف سنة ٧٨هـ (ويكبيديا على شبكة الانترنت – (Http://wikipedia.org

(٢) ميزان الاعتدال ٢٦/٤ ، ٢٧ ترجمة ٨١٣٠.

واكتفى بقوله : « أرجو أنه لا يتعمد الكذب ، وهي عبارة لا تنفي الكذب صراحة عنه ، فمعناها أن الكذب يقع في روايته، ولكنه على سبيل الوهم .

ثانياً : أقوال العلماء في الراوي :

قال محمد بن أبي أحمد بن أبي خثيمة : «ثقة ، كثير الحديث، لو كان بالموصل لخرجتم إليه، ولكنه يتطرخ عليكم ولا تريدونه» أ.هـ[١] ، وقال الدار قطني:« هو مخلط ، مدلس، يكتب الحديث عن بعض من حضره من اصحابه، ثم يسقط بينه وبين شيخه ثلاثة، وهو كثير الخطأ» أ.هـ[٢] ، وقال أيضًا : « كان كثير الحديث، يحدث بما لم يسمع ، وربما سرق بعض الأحاديث» أ.هـ[٣] ، وقال الحاكم : « فذاكرني ابن المظفر ، فقال لي : الباغندي ثقة إمام ، لا ينكر منه إلا التدليس ، والأئمة دلسوا» أ.هـ[٤] ، وقال محمد بن أحمد بن أبي الفوارس : «كان محمد بن محمد الباغندي مدلسًا» أ.هـ[٥]، وقال اللالكائي : «ذكر أن الباغندي كان يسرد الحديث من حفظه كسرد التلاوة السريعة حتى تسقط عمامته منه» أ.هـ[٦]، وقال البرقاني : «سألت أبا بكر الإسماعيلي عن ابن الباغندي أبي بكر محمد بن محمد قال :

---

(١) تاريخ بغداد ٣٤٣/٤ ، ترجمة ١٥٢٥.
(٢) سؤالات السلمي للدار قطني ص ٢٨٤ ، رقم ٣٤٣ .
(٣) سؤالات السهمي للدارقطني ص ٩٤ رقم ٤٤ .
(٤) لسان الميزان ٣٦١/٥ ترجمة ١١٨ .
(٥) تاريخ بغداد ٣٤٣/٤ .
(٦) المصدر السابق ١٤٣/٤ .

لا أتهمه في قصد الكذب، ولكنه خبيث التدليس، ومصحف أيضًا، أو قال : كثير التدليس، ثم قال: حكى لي عن سويد أنه كان يدلس، قال الإسماعيلي: كأنه تعلم من سويد التدليس » أ.هـ[١] ، وقال حمزة السهمي : «وسألت أبا بكر بن عبدان عن محمد بن محمد بن سليمان الباغندي هل يدخل في الصحيح؟ ، فقال : لو خرجت الصحيح لم أدخله فيه، قيل له : لم؟ ، قال : لأنه كان يخلط ويدلس، وقال : ليس ممن كتبت عنه آثر عندي ولا أكثر حديثًا منه، إلا أنه شره ، قال : والباغندي أحفظ من أبي داود » أ.هـ[٢] ، وقال حمزة السهمي أيضًا : « سمعت أبا بكر بن عبدان يقول : سمعت أبا عمرو الراسبي يقول : دخلت على الباغندي أنا وابن مظاهر ، فأخرج إلينا أصوله ، فكتبنا منها ما كتبنا ، ثم أخرج إلينا تخريجه، ثم قال له ابن مظاهر: يا أبا بكر اقبل نصيحتي ، ادفع إليَّ تخريجك هذا أعرفه، وأخرج لك ما تصير به أباب بكر بن أبي شيبة، قال ابن الراسبي : قال لي ابن مظاهر: هذا رجل لا يكذب، ولكن يحمله الشره على أن يقول : حدثنا، ووجدت في كتبه مواضع ذكره فلان، وفي كتابي عن فلان، ثم رأيته يقول : أخبرنا» أ.هـ[٣] ، وقال الخطيب عنه : «وكان كثير الحديث، رحل فيه إلى الأمصار البعيدة، وعني به العناية العظيمة، وأخذ عن الحفاظ والأئمة، وسكن بغداد .. وكان فهمًا حافظًا عارفًا ، وبلغني أن عامة ما حدث به كان يرويه من

---

(١) تاريخ بغداد ١٤٣/٤ .

(٢) سؤالات السهمي للدارقطني ٩٤ رقم ٤٣ ، ٤٥ .

(٣) سؤالات السهمي للدارقطني ص ٩٤ رقم ٤٣ ، ٤٥ .

حفظه» أ.هـ[١] ، وقال أيضًا : «لم يثبت من أمر الباغندي ما يعاب به سوى التدليس، ورأيت كافة شيوخنا يحتجون بحديثه، ويخرجونه في الصحيح » أ.هـ[٢]، وقال السمعاني : «كان حافظًا عارفًا بالحديث»أ.هـ[٣] ، وقال ابن القطان : «قد أكثر الناس فيه، هو عندهم ممن أكثر التدليس» أ.هـ[٤] ، ثم ذكر أقوال الأئمة فيه (الدارقطني، والبرقاني، والإسماعيلي، وابن أبي الفوارس، والخطيب البغدادي) ، وعقب على كلام الخطيب السابق فيه : «لم يثبت من أمر الباغندي ... إلخ » فقال : « وقوله عندي أعدل ما قيل فيه، فالحمل عليه بالكذب تعسف»أ.هـ[٥] ، وقال الذهبي في المغني : «فيه لين» أ.هـ[٦] ، وقال في التذكرة : «الحافظ الأوحد محدث العراق، » أ.هـ[٧] ، وقال في السير : «الإمام الحافظ الكبير محدث العراق .. أحد أئمة هذا الشأن ببغداد... وجمع، وصنف، وعمر، وتفرد»أ.هـ[٨] ، وقال الحافظ ابن حجر عن إسناد حديث فيه محمد بن محمد بن سليمان الباغندي هذا : «هذا إسناد

---

(١) تاريخ بغداد ٣٤٣/٤ .

(٢) تاريخ بغداد ٣٤٣/٤.

(٣) الأنساب للسمعاني ٤٥/٥ .

(٤) بيان الوهم والإيهام ٢٤٢/٥ حديث ٢٤٤٩ .

(٥) المصدر السابق ٢٤٣/٥ حديث ٢٤٤٩.

(٦) المغني ٦٢٩/٢ ترجمة ٥٩٤٥.

(٧) تذكرة الحفاظ ٢١٦/٢ ترجمة ٧٣٧ .

(٨) سير أعلام النبلاء ٢٣٥/١١ ، ٢٣٦ ترجمة ٢٧٣٤ .

حسن – إن سلم من تدليس بقية – ورجاله ثقات ، وله شواهد » أ.هـ[١] ، وذكره في المرتبة الثالثة من طبقات المدلسين ، وهم من أكثر من التدليس ، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ، ومنهم من رد حديثهم مطلقًا ، وقال عنه : «الحافظ البغدادي ، أبو بكر، مشهور بالتدليس ، مع الصدق والأمانة، ، قال الإسماعيلي : لا أتهمه ولكنه يدلس، وقال ابن مظفر : لا ينكر منه إلا التدليس، وقال الدار قطني : يكتب عن بعض أصحابه ، ثم يسقط بينه وبين شيخه ثلاثة» أ.هـ[٢] ، وقال ابن المبرد : «أحد «أحد أئمة الحديث»أ.هـ[٣] ، وقال ابن العماد : « ولتدليسه رمي بالتجريح مع مع أنه كان حافظًا بحرًا» أ.هـ[٤] ، وقال الألباني : « لعل اتهام من اتهمه إنما إنما كان لكثرة خطئه ، ولكن ذلك مغتفر بالنسبة لكثرة محفوظاته»أ.هـ[٥] .

وأما الإمام ابن عدي فإنه قال : « سمعت موسى بْنَ الْقَاسِمِ بْنِ مُوسَى بْنِ الحسن بن موسى الأشيب يقول، حَدَّثني أبو بكر، قَالَ: سَمِعْتُ إبراهيم

---

(١) لذة العيش في طرف حديث الأئمة من قريش لابن حجر ص ١٧٥ ، تحقيق محمد ناصر العجمي ، دار البشائر الإسلامية ،، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ ، ٢٠١٢م .

(٢) طبقات المدلسين ص ٤٤ تحقيق د/ عاصم القريوتي ، مكتبة المنار ، عمان الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م

(٣) تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ لابن المبرد ص ٢٣٤ ترجمة ٧٣٢ ، دار النوادر، سوريا ، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م ، تحقيق لجنة بإشراف نور الدين طالب.

(٤) شذرات الذهب ١٣/٤ .

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني ٥٨٢/١٣ ، حديث ٦٢٧ .

الأصبهاني يقول أبو بكر الباغندي كذاب... وللباغندي أشياء أنكرت عليه من الأحاديث، وكان مدلسا يدلس عَلَى ألوان، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب» أ.هـ[١].

ثالثاً : مناقشة التعقب :

يظهر مما سبق أن الباغندي هذا :

- وثقه وعدله عدد من العلماء كابن أبي خيثمة، وابن المظفر، وابن حجر.
- اتفقوا على أنه حافظ كبير، وإمام من أئمة الحديث ، مكثر من الرواية جدًا.
- إنما نقموا عليه التدليس وكثرة الخطأ .
- أما ما اتهم به من الكذب فإنه لا يثبت ويعد تعسفًا، لكونه لا يتعمد ذلك ، ولأنه اتهم به بسبب كثرة التدليس والخطأ ، أما التدليس فإن الأئمة دلسوا ، ووقع من بعض الثقات ، ولم يحكم عليهم بكذبهم ، فالتدليس لا يستلزم الحكم بالكذب على الراوي الذي يقع منه ، وقد اشترط الأئمة لقبول رواية المدلس أن يصرح بالسماع والتحديث ، فحيث صرح بذلك فهو مقبول وإلا فلا ، وأما الخطأ الواقع منه فمغمور في كثرة ما رواه ، فإن الباغندي حافظ كثير الحديث، واسع الرواية جدًا ، أخذ عن الحفاظ، ورحل إلى الأمصار البعيدة ، وعني بالحديث عناية عظيمة، ومن كان كذلك وقعت منه الأخطاء الكثيرة ، ولا تقدح فيه، ولا تعد شيئًا إلى جنب ما رواه ، ولعل من وَسَمَه بالكذب قصد كثرة الخطأ أو مبالغته في التدليس ، أما هو فلم يثبت عليه الكذب، ولم

---

(١) الكامل ٧/٥٦٤ ترجمة ١٧٨٨ .

يتعمده، ولم يصفه به إلا الأصبهاني ، لذا قال الخطيب : «لم يثبت من أمر الباغندي ما يعاب به سوى التدليس، ورأيت كافة شيوخنا يحتجون بحديثه ويخرجونه في الصحيح » أ. هـ ، وارتضاه الحافظ ابن القطان، وعده من أعدل الأقوال ، فيه، وإخراج الأئمة لحديثه في صحاحهم ، واحتجاجهم به يدفع وصفه بالكذب .

- أغلب الأئمة على أن الباغندي – على ما وصف به من التدليس وبعض المخالفات – هو موصوف بالصدق والأمانة وسعة الحفظ والرواية؛ لأن الحامل له على كثرة الخطأ كثرة الرواية وسعتها ، فمنشأ الخطأ توسعه في الرواية وليس ناشئًا عن قلة حفظه ، فهو حافظ كبير ، وبحر من بحور الرواية ، وأما تدليسه فمنشؤه الشره في أن يقول حدثنا، وسمعت، لا تعمد الكذب .

وعليه فإني أميل إلى القول بأن الباغندي – وإن كان فيه بعض اللين – إلا أنه صدوق مقبول، كثير الحفظ والرواية، وليس كذابًا ، وإنما يتقي تدليسه، وما صرح فيه بالتحديث والسماع مقبول لا يرد كما هو مقرر عند أئمة الحديث ، وكذا ما لم يخالف فيه غيره من الثقات، وأنه برئ من تهمة الكذب التي نقلها ابن عدي عن الأصبهاني، بل نص ابن عدي نفسه على أنه لم يكن تعمد الكذب، وإنما له أشياء أنكرت عليه، واعتذر له في صدور هذه الأخطاء منه بأنه كثير الرواية، فهي مغمورة في كثرة ما رواه، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه الحافظ الذهبي واستدراكه على ابن عدي من كونه – وإن مكان فيه لين – صدوقًا ، وأنه ليس كذابًا بحالٍ من الأحوال، وإنما أنكر عليه التدليس ، وبعض الأشياء التي خالفت الثقات فيها، فحيث دلس ولم

يصرح بالتحديث والسماع ، أو أنكر وانفرد وخالف الثقات ينظر في حديثه ، ويحكم عليه بما يليق بحاله .

رابعاً : **الخلاصة** :

الباغندي صدوق فيه لين، وليس كذابًا بحالٍ من الأحوال، إنما أنكر عليه التدليس وبعض الأشياء المنكرة أخطأ فيها، وذلك مغتفر له؛ لاتساع روايته، وكثرة حديثه، فهو من بحور الحديث كما قال الذهبي .

خامساً : **النتيجة** :

ترجيح ما ذهب إليه الحافظ الذهبي واستدركه من أنه صدوق – وإن كان فيه شيء – وأنه من بحور الحديث لا أنه كذاب كما نقله الإمام ابن عدي عن الأصبهاني، ولم يثبت أنه كذاب ، ولعلهم اتهموه بذلك لكثرة تدليسه وخطئه، وهو أمر لا يبرر هذا الاتهام، فقول الذهبي هو الأقرب إلى سائر أقوال العلماء ، وعليه فالحق معه في هذا التعقب .

* * *

التعقب السابع والعشرون

٢٧ - مطرف بن عبد الله اليساري

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : « مطرف بن عبد الله (خ ، ت ، ق) بن مطرف ... عن خاله مالك ، وابن أبي ذئب » أ.هـ[١] قال : « وقال ابن عدي: يأتي بمناكير، قلت: هو من كبار الفقهاء.» أ.هـ[٢] ، ثم ذكر روايات ذكرها ابن عدي في ترجمة مطرف ثم أعقبها بقوله : « هذه أباطيل حاشى مطرفا من رواياتها، وإنما البلاء من أحمد بن داود، فكيف خفي هذا على ابن عدي، فقد كذبه الدارقطني، ولو حولت هذه إلى ترجمته كان أولى» أ.هـ[٣]

دراسة التعقب

أولاً : تحرير محل النزاع :

يتعقب الحافظ الذهبي على ابن عدي ويعيب عليه إيراده هذه الروايات البواطيل في ترجمة مطرف بن عبد الله، ويذهب إلى القول بتوثيقه كما صرح بذلك في كتاب الديوان، وذكر في كتابه :« من تظلم فيه ، وهو موثق» : «أنه صدوق»أ.هـ[٤] ، بينما يميل الحافظ ابن عدي إلى تضعيف مطرف هذا حيث قال عنه « يأتي بالمناكير» ، وعرض هذه الروايات الأباطيل

---

(١) ميزان الاعتدال ١٢٤/٤ ترجمة ٨٥٨ .

(٢) المصدر السابق ١٢٥/٤ .

(٣) ميزان الاعتدال ١٢٥/٤ .

(٤) من تكلم فيه وهو موثق ١٧٥/١ ترجمة ٣٢٩.

المناكير في ترجمته ، يضعفه بها، وبعد عرض أقوال أئمة الرجال سيظهر أي الإمامين أرجح قولاً ؟

ثانياً : ترجمة الراوي :

هو : « خ ت ق مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار أبو مصعب المدني» أ.هـ[١] .

روى عن : « أسامة بن زيد بن أسلم، والزبير بن سعيد الهاشمي، وعبد الله ابن زيد بن اسلم .. » أ.هـ[٢] ، وغيرهم .

روى عنه : « البخاري ، وإبراهيم بن سعد ، وإبراهيم بن محمد بن مروان»أ.هـ[٣] ، وغيرهم .

أقوال العلماء فيه:

قال ابن سعد : « كان ثقة» أ.هـ[٤] ، وقال ابن معين : «ثقة»أ.هـ[٥]، وقال أبو حاتم : «مضطرب ، صدوق» أ.هـ[٦] ، وقال أحمد بن حنبل «كانوا

---

(١) تهذيب الكمال ٢٨/٧٠ ترجمة ٦٠٠٢ .

(٢) المصدر السابق ٢٨/٧١ .

(٣) المصدر السابق ٢٨/٧١ .

(٤) الطبقات الكبرى ٥/٤٣٨ .

(٥) موسوعة أقوال يحيى بن معين في الجرح والتعديل وعلل الحديث ٤/٣٢٧ ترجمة٣٧٢٩، جمع وتحقيق د/ بشار عواد وجهاد خليل، محمود خليل ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م .

(٦) الجرح والتعديل ٨/٣١٥ ترجمة ١٤٥٤ .

يقدمونه على أصحاب مالك» أ.هـ[١] ، وذكره ابن حبان في الثقات [٢] ، وقال الدارقطني : «ثقة»أ.هـ[٣] ، وذكره في كتابه : « ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم [٤] ، وعده ابن مندة من شيوخ الإمام البخاري الذين روى عنهم في الصحيح، فذكره في كتابه أسامي مشايخ الإمام البخاري [٥] ، وذكره الكلاباذي أيضًا في رجال صحيح البخاري ، وقال : « روى عنه البخاري في الصلاة والدعوات »أ.هـ[٦] ، وذكره ابن خلفون في كتابه المترجم فيه لشيوخ البخاري ومسلم وقال : «تفرد به البخاري، روى عنه في الصلاة والدعوات، وهو ثقة، قاله أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو عبد الله الحاكم ، وغيرهم» أ.هـ[٧] ، وقال الذهبي في الديوان : « ثقة ، لينه بعضهم» أ.هـ[٨] ، وقال

---

(١) المعرفة والتاريخ للفسوي ١٧٦/٢ .

(٢) الثقات لابن حبان ١٨٣/٩ ترجمة ١٥٨٩٩.

(٣) موسوعة أقوال الدارقطني د/ محمد مهدي المسلمي وآخرون ٦٥٣/٢ ترجمة ٣٥١٤ ، عالم الكتب للنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م .

(٤) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم للدارقطني ٢٥٦/١ ترجمة ١٠٩١ .

(٥) أسامي مشايخ البخاري لابن مندة ص ٧٦ ترجمة ٢٦٩ ، تحقيق نظر محمد، مكتبة الكوثر، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩١م .

(٦) الهداية والرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (رجال صحيح البخاري) للكلاباذي ٧١٨/٢ ، ١١٩٢.

(٧) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم لابن خلفون ص ٣٢٧ ترجمة ٢٧٨ .

(٨) ديوان الضعفاء ص ٣٨٩ ترجمة ٤١٤٣ .

فيمن تكلم فيه وهو ثقة : صدوق، وفيه لين » أ.هـ[١] ، وقال في المغني : «ليس بذاك المتقن وبعضهم يوثقه» أ.هـ[٢] ، وذكر كلام ابن عدي : « يأتي بالمناكير»أ.هـ[٣] ، وكلام أبي حاتم « مضطرب الحديث ، صدوق» أ.هـ[٤] ، وهذا التليين مردود بما جاء في الديوان والميزان، فإنه قال خلاف هذا الكلام وجزم بتوثيقه ، وذهب إلى أنه صدوق في كتابه من تكلم فيه وهو موثق، وتعقبه الإمام ابن القيم في زاد المعاد، ورد هذا التليين ، فبعد أن أشار إلى أن ابن حزم غلط في مطرف هذا فجهله، ظنًا منه أنه مطرف بن مصعب قال : « وَمِمَّنْ غَلِطَ فِي هَذَا أَيْضًا، محمد بن عثمان الذهبي فِي كِتَابِهِ " الضُّعَفَاءِ " فَقَالَ: مطرف بن مصعب المدني ....، وَلَيْسَ بِمُنْكَرِ الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا غَرَّهُ قَوْلُ ابْنِ عَدِيٍّ يَأْتِي بِمَنَاكِيرَ، ثُمَّ سَاقَ لَهُ مِنْهَا ابْنُ عَدِيٍّ جُمْلَةً لَكِنْ هِيَ مِنْ رِوَايَةِ أحمد بن داود بن صالح عَنْهُ، كَذَّبَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْبَلَاءُ فِيهَا مِنْهُ» أ.هـ[٥] ، وقال ابن فرحون : « روى عنه أبو زرعة ، وأبو حاتم، والبخاري، وخرج عنه في صحيحه، تفقه بمالك ، وهو ثقة» أ.هـ[٦] ، وقال ابن حجر في اللسان :

---

(١) من تكلم فيه وهو موثق ١٧٥/١ ترجمة ٣٢٩ .

(٢) المغني في الضعفاء ٦٦٢/٢ ترجمة ٦٢٧٩ .

(٣) المصدر السابق ٦٦٢/٢.

(٤) المصدر السابق ٦٦٢/٢ .

(٥) زاد المعاد في هدي خير العباد ١٢٥/٢ ، مكتبة الرسالة ، بيروت ، مكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ، الطبعة السابعة والعشرون ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

(٦) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون ٣٤٠/٢ ، تحقيق د/ محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

«ثقة» أ.هـ[١] ، وقال في التذهيب : «ذكره ابن عدي في الكامل ، وقال : يأتي بمناكير ، ثم ساق أحاديث بواطيل من رواية أحمد ابن داود بن أبي صالح الحراني عنه، وأحمد كذبه الدارقطني ، والذنب له فيها لا لمطرف» أ.هـ[٢] ، وقال في التقريب : « ثقة ، لم يصب ابن عدي في تضعيفه» أ.هـ[٣] .

وأما ابن عدي فإنه قال في الكامل: « يحدث عن ابن أبي ذئب، وأبي مودود، وعبد الله بن عمر، ومالك، وغيرهم بالمناكير » أ.هـ[٤] ، وقال : « ورأيت أهل مصر لما حَدَّثَنا ابْن أَبِي صالح، عن مطرف هذا، كانوا يتهمونه أَنَّهُ قد روى لهم عن شيخ لا يعرف، وظلموه؛ لأن هذا الحديث حديث سهيل كما حَدَّثَنَاهُ رواه عن مطرف علي بْن بحر وعباس الدوري والربيع اللاذقي فعلم بذلك أن لمطرف هذا أصلاً» أ.هـ[٥] ، وذكر في ترجمته أحاديث مناكير بواطيل تقضي بضعفه الشديد، وقد استنكرها هو وحكم على بعضها بالشذوذ، وقد ذكر ابن عدي مطرفًا هذا في شيوخ البخاري الذين روى عنهم في صحيحه في كتابه«أسامي من روى عنهم البخاري» أ.هـ[٦] .

---

(١) لسان الميزان ٥٢٢/٧ ترجمة ٥٨٧٤.
(٢) تهذيب التهذيب ١٧٥/١٠ ، ١٧٦ ترجمة ٣٢٧ .
(٣) تقريب التهذيب ص ٥٣٤ ترجمة ٦٧٠٧ .
(٤) الكامل ١١٠/٨ ، ١١١ ترجمة ١٨٦٠ .
(٥) المصدر السابق ١١٠/٨، ١١١ .
(٦) أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه في الجامع الصحيح لابن عدي ص ٢١٠ ترجمة ٢٥٧ .

ثالثاً : مناقشة التعقب :

يظهر من هذه الأقوال أن مطرف بن عبد الله وثقه جمع من الأئمة كابن سعد، وابن معين، وأحمد بن صالح الكوفي، والدارقطني، وابن خلفون، والحاكم، وابن حجر، وغيرهم، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم يتكلم فيه بضعف سوى الإمام أبي حاتم فقال : «مضطرب»، ثم ضم إلى هذه الكلمة قوله «صدوق»، وكذا الإمام ابن عدي، فإنه ذكر روايات بواطيل منكرة في ترجمته تشي بضعفه ، وقال في ترجمته : «يأتي بالمناكير»، واستنكر بعض هذه الروايات ، وحكم على بعضها بأنه غير محفوظ، ولا يصح أن يضعف مطرف بن عبد الله بها؛ لأن الحمل فيها على أحمد بن داود، والبلاء فيها منه ، فلا يمكن أن يضعف بها، ولا يؤآخذ عليها، وما كان ينبغي لابن عدي أن يذكر هذه الروايات في ترجمة مطرف كما تعقب الذهبي، والحق أنه ثقة للآتي :

١- توثيق غالب الأئمة له ، ولم يتكلم فيه سوى أبي حاتم وابن عدي.

٢- إخراج البخاري حديثه في صحيحه، وهو معدود في مشايخه، وقد قيل عمن أخرج حديثه في الصحيحين : قد جاز القنطرة .

٣- ما ذكر من أحاديث بواطيل في سبب تضعيفه لا يؤآخذ بها؛ لأن الحمل فيها على أحمد بن داود بن صالح، فإنه لم يوثق مطلقًا، وقد «كذبه الدارقطني وغيره» أ.هـ[١] .

---

(١) لسان الميزان ١/١٦٨ ترجمة ٥٤٢ .

لأجل هذا تعقب الذهبي على ابن عدي إيراده هذه المناكير والبواطيل في ترجمة مطرف بن عبد الله ، واستنكر سوقها في ترجمته، وأوضح أن الأولى أن تحول إلى ترجمة أحمد ابن داود بن أبي صالح الحراني؛ لأن الذنب له فيها لا لمطرف ، وحاشا أن تصدر هذه البواطيل من مطرف، وهو ثقة، فلم ينصف ابن عدي في إيرادها في ترجمته ، ولم يصب في تضعيفه كما قال ابن حجر ، وعليه فإن الأصح هو توثيق مطرف بن عبد الله لا سيما وقد أخرج له البخاري ، ووثقه غالب العلماء، وهذا الذي مال إليه الحافظ الذهبي.

رابعاً : الخلاصة :

مطرف بن عبد الله ثقة، ولم يصب ابن عدي في تضعيفه ولا في إيراد أحاديث بواطيل في ترجمته؛ لأن البلاء ليس منه، وإنما من أحمد بن داود بن صالح، وهذا ما مال إليه الحافظ الذهبي في الميزان وصرح به الديوان .

خامساً : النتيجة :

ترجيح ما تعبقه الحافظ الذهبي وعابه على الإمام ابن عدي من تعديل هذا الراوي، وأن ما ضعف بسببه من أحاديث لا يصح؛ لكون الحمل فيها على غيره، فالحق مع الذهبي في هذا التعقب ، وقوله أقرب لأقوال العلماء .

* * *

التعقب الثامن والعشرون

٢٨ ـ موسى بن هلال العَبْدِي [١]

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : «قال أبو حاتم: مجهول، وقال العقيلي : لا يتابع على حديثه، وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به، قلت : هو صالح الحديث» أ.هـ[٢] .

دراسة التعقب:

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

تعقب الحافظ الذهبي على الإمام ابن عدي قوله : « أرجو أنه لا بأس به» ، وذهب إلى أنه : « صالح الحديث» ، ومن ثم اختلف اجتهاد الإمامين في موسى العبدي هذا ، فأحدهما يراه « لا بأس به» ، والآخر يراه «صالح الحديث» ، ومقصد الذهبي من هذا التعقب أنه : «أراد في تعقبه على ابن عدي عندما قال : «صالح الحديث» أن الراوي ينبغي أن يكون في مرتبة أدنى من المرتبة التي وضعه فيها ابن عدي، **فلفظ** «لا بأس به» في المرتبة

---

(١) العَبْدِي : بفتح العين، وسكون الباء المنقوطة بواحدة، وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى عبد القيس في ربيعة بن نزار، وهو عبد القيس بن اقصيي بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار . (الأنساب للسمعاني ٩/١٩٠ / ٢٦٧٥).

(٢) ميزان الاعتدال ٤/٢٢٥ ترجمة ٨٩٣٧.

الثالثة من مراتب التوثيق عند الذهبي ، وأما لفظ صالح الحديث فهو من ألفاظ المرتبة الرابعة والأخيرة عنده» أ.هـ[١] .

ثانياً : ترجمة الراوي :

هو : « موسى بن هلال العبدي، البصري ».

روى عن : هشام بن حسان .

وروى عنه : أبو بجير محمد بن جابر المحاربي، ومحمد بن إسماعيل الأحمسي ، وأبو أمية الطرسوسي ، محمد بن إبراهيم » أ.هـ[٢].

أقوال العلماء فيه :

قال أبو حاتم : «مجهول» أ.هـ[٣] ، وقال العقيلي : « لا يصح حديثه، ولا يتابع عليه»أ.هـ[٤]، وذكر ابن عدي له حديثاً في زيارة قبر النبي (ﷺ)، ثم قال:«ولموسى غير هذا، وأرجو أنه لا بأس به »أ .هـ[٥] وقال الدارقطني :

---

(١) تعقبات الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال على كتاب الكامل للحافظ ابن عدي الجرجاني د/ عبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي ص ٩٦ ، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العلوم الشرعية، عدد ٤٥ ، شوال ٢٠١٧م رقم MD / ٨٥٩٦٨٠ ،

(٢) الجرح والتعديل ١٦٦/٨ ترجمة ٧٣٤ .

(٣) المصدر السابق ١٦٦/٨ .

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي ١٧٠/٤ ترجمة ١٧٤٤ .

(٥) الكامل ٦٩/٨ ترجمة ١٨٣٤.

«مجهول»أ.هـ[١] ؛ وتعقب ابن القطان على قول أبي حاتم السابق: « هَذَا، على أَنه قد ذكر أَن جمَاعَة رَوَت عَنهُ، وهم: أَبُو بجير: مُحَمَّد بْن جَابر الْمحَاربي، وَمُحَمّد بن إِسْمَاعِيل الأحمسي، وَأَبُو أُميَّة: مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم الطرسوسي، وَهَذَا عبيد بن مُحَمَّد فِي نفس هَذَا الْإِسْنَاد، وَمَعَ ذَلِك قَالَ فِيهِ: مَجْهُول، وَهُوَ كَمَا قَالَ، وَقد ذكره الْعقيلِيّ أَيْضا فَقَالَ: مُوسَى بن هِلَال الْبَصْرِيّ، سكن الْكُوفَة، عَن عبد الله بن عمر، لَا يَصح حَدِيثه، وَلَا يُتَابع عَلَيْهِ، ..... فَهَذِهِ عِلّة أُخْرَى فِيهِ – وَلَو كَانَ مَعْرُوفا –، وَهُوَ أَنه لَا يُتَابع ، أَما أَبُو أَحْمد بن عدي فَإِنَّهُ ذكر هَذَا الرجل بِهَذَا الحَدِيث، ثمَّ قَالَ: ولموسى غير هَذَا، وَأَرْجُو أَنه لَا بَأْس بِهِ، وَهَذَا من أبي أَحْمد(*) قَول صدر عَن تصفح رِوَايَات هَذَا الرجل، لَا عَن مُبَاشرَة لأحواله، فَالْحق فِيهِ أَنه لم تثبت عَدَالَته» أ.هـ[٢] ، ومال النووي إلى تضعيفه ، فقد وصف حديث موسى هذا الذي رواه في الزيارة بالضعف فقال : «أما حديث ابن عمرو فرواه البزار، والبيهقي بإسنادين ضعيفين» أ.هـ[٣] ، وذهب إلى تضعيفه أيضًا ابن عبد الهادي فقال

---

(١) ذيل ميزان الاعتدال للعراقي ص ١٩٨ ترجمة ٧١٠ ، تحقيق علي معوض ، عادل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، لسان الميزان ٦/١٣٦ ترجمة ٤٦٧ .

(*) يقصد ابن عدي صاحب الكامل.

(٢) بيان الوهم والإيهام ٤/٣٢٣ ، ٣٢٤ حديث ١٨٩٦ .

(٣) المجموع شرح المهذب للنووي ٨/٢٧٢ ، دار الفكر .

عنه : «العبدي المجهول الحال، الذي لم يشتهر في أمره ما يوجب قبول أحاديثه وخبره» أ.هـ[١] ، واستنكر حديثه هذا في زيارة قبر النبي (ﷺ) ، وعاب على السبكي تحسينه أو تصحيحه بسبب أن في سنده موسى بن هلال هذا، وأنه تفرد به عن العمري سيء الحفظ ، من بين أصحاب نافع الثقات الأثبات ، فقال : «هذا حديث غير صحيح ولا ثابت، بل هو حديث منكر عن أئمة هذا الشأن ، ضعيف الإسناد عندهم، لا تقوم بمثله حجة، ولا يعتمد على مثله عند الاحتجاج إلا الضعفاء في هذا العلم»أ.هـ[٢] ، وقال الذهبي عنه في الميزان : « هو صالح الحديث» أ.هـ[٣] ، أو « صويلح الحديث» أ.هـ[٤] ، أو قال : « شيخ صدوق» أ.هـ[٥] ، وقال في تاريخ الإسلام : «لم أجد أحدًا ذكره بتضعيف يسقطه، فينكشف من الثقات لابن حبان» أ.هـ[٦] ، وذهب السبكي

---

(١) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق لابن عبد الهادي ٥٥/١ ، تحقيق سامي محمد، وعبد الله ناصر، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
(٢) الصارم المنكي في الرد على السبكي لابن عبد الهادي ٢١/١ تحقيق عقيل اليماني ، مؤسسة الريان ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
(٣) ميزان الاعتدال ٢٢٦/٤ ترجمة ٨٩٣٧ .
(٤) لسان الميزان ١٣٤/٦ .
(٥) جامع الآثار في السير ومولد المختار لابن ناصر الدين الدمشقي ١٣٤/٨ ، تحقيق نشأت كمال، دار الفلاح ، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .
(٦) تاريخ الإسلام ٢٠٥/٢ ترجمة ٣٧٩ .

إلى تعديله وإحسان القول فيه، فحكم على حديثه هذا في الزيارة بأنه صحيح أو حسن، ورد على الإمام ابن تيمية اتهامه لحديثه هذا بالوضع فقال: «... ولا ذكر أحد موسى بن هلال ولا غيره من رواه حديثه هذا بالوضع ، ولا اتهمه به فيما علمنا.. ولا ظهر على هذا الحديث شيء من ألأسباب المقتضية للمحدثين للحكم بالوضع ، ولا حكم متنه مما يخالف الشريعة، فمن أي وجه يحكم بالوضع عليه لو كان ضعيفًا، فكيف وهو حسن أو صحيح » أ.هـ[1] ، وارتضى قول ابن عدي فيه من أنه لا بأس به »، واستشهد به في تصحيح هذا الحديث، أو تحسينه وأجاب عن تجهيل أبي حاتم له فقال : «وأما قول أبي حاتم الرازي فيه : «إنه مجهول» فلا يضره فإنه إما يريد جهالة العين، أو جهالة الوصف، فإن أراد جهالة العين – وهو غالب اصطلاح أهل هذا الشأن في هذا الإطلاق: فذلك مرتفع عنه؛ لأنه قد روى عنه : أحمد بن حنبل، ومحمد بن جابر المحاربي، ومحمد بن إسماعيل الأحمسي، وأبو أمية محمد بن إبراهيم الطرسوسي ، وعبيد بن محمد الوراق، والفضل بن سهل، وجعفر بن محمد البزوري، وبرواية اثنين تنتفي جهالة العين، فكيف برواية سبعة؟، وإن أراد جهالة الوصف ، فرواية أحمد عنه ترفع من شأنه لا سيما مع ما قاله ابن عدي فيه، وممن ذكره في مشايخ أحمد –

---

(١) شفاء السقام في زيارة خير الأنام للسبكي ص ١٠٢ ، تحقيق / حسين شكري ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

رحمه الله تعالى – أبو الفرج بن الجوزي، وأبو إسحاق الصريفيني ، وأحمد – رحمه الله – لم يكن يروي إلا عن ثقة» أ.هـ[١] ، قلت : هذا غالبًا، فإن الإمام أحمد قد يروي عمن ضعف أو تكلم فيه ، قال ابن عبد الهادي : «رواية الإمام أحمد عن الثقات هو الغالب من فعله، وقد يروي الإمام أحمد قليلاً في بعض الأحيان عن جماعة نسبوا إلى الضعف وقلة الضبط على وجه الاعتبار والاستشهاد لا عن طريق الاجتهاد والاعتماد، مثل روايته عن عامر بن صالح الزبيري، ومحمد بن القاسم الأسدي، وعمر بن هارون البلخي... ونحوهم مما اشتهر الكلام فيه ، وهكذا روايته عن موسى بن هلال إن صحت روايته عنه» أ.هـ[٢] ، وأجاب السبكي عن قول ابن القطان من أن قول ابن عدي في موسى بن هلال صدر عن تصفح رواياته لا عن مباشرة أحواله بقوله : « لا يضر ... لأن كثيرًا من جرح المحدثين وتوثيقهم على هذا النحو ، بل هو أولى من ثبوت العدالة المجردة من غير نظر في حديثه» أ.هـ[٣] .

مناقشة التعقب :

بعد عرض أقوال العلماء والنظر فيها يتضح أنهم مختلفون في موسى بن هلال العبدي ، فمنهم ذهب إلى تضعيفه وهم : أبو حاتم، وابن

---

(١) شفاء السقام في زيارة خير الأنام للسبكي ص ٩٧ ، ٩٨ .

(٢) الصارم المنكي ص ٢٨ .

(٣) شفاء السقام ص ١٠٠ .

خزيمة، والعقيلي، والدارقطني ، والبيهقي، وابن القطان، والنووي ، وابن تيمية، وابن الهادي، ومنهم من حسنه وعدله، وهم : ابن السكن ، ابن عدي، وعبد الحق الإشبيلي ، والذهبي ، والسبكي، ورد الذهبي ضمنًا على تجهيل أبي حاتم بذكر بعض من روى عنه ، ورد السبكي على ذلك صراحة ، ومن يتأمل في عبارتي ابن عدي : «أرجو أنه لا بأس به» ، وعبارة الذهبي «صالح الحديث» أو « صويلح الحديث» يجد أنهما كلمتان للتعديل، وأن حديث صاحبهما يكتب للاعتبار، لا للاحتجاج، وفقًا لما قرره أهل هذا الشأن، قال السيوطي في تدريب الراوي : «الرابعة، وهي سادسة بحسب ما ذكرنا ، صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار، وزاد العراقي فيها : صدوق إن شاء الله ، وأرجو أن لا بأس به، صويلح» أ.هـ(١) ، فهو على العموم في عداد من ينجبر ضعفه بالمتابعات، وتعدد طرق الحديث، فينظر في حديثه هل تابعه أحد أم لا ؟ فما وجدت له متابعات صالحة قبل وإلا فلا ، فحديثه صالح للاعتبار لا للاحتجاج، وكلام الإمامين ابن عدي والذهبي قريب من بعض، وهو مبني على اجتهاد منهما، والخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية ، وعبارة الإمامين – وإن كانت من عبارات التعديل التي تفيد تعديل هذا الراوي – إلا أن عبارة ابن عدي تعد من المرتبة الثالثة من مراتب التعديل عند الذهبي ، وعبارة الذهبي من ألفاظ المرتبة الرابعة عنده، فالذهبي يرى أنه أقل مرتبة من مراتب التعديل ، فيوضع في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل لا

---

(١) تدريب الراوي للسيوطي ٤٠٧/١، تحقيق نظر محمد، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

في الثالثة التي وضعه فيها ابن عدي، وأقوال الأئمة السابقة تظهر أن عبارة الذهبي أقرب إليهم من ابن عدي، ولئن يكون موسى بن هلال العبدي في المرتبة الرابعة أولى من المرتبة الثالثة ، وعليه يكون اجتهاد الحافظ الذهبي أقرب وأنسب لكلام العلماء فيه .

رابعاً : الخلاصة :

موسى بن هلال : ضعيف إلا أنه ممن ينجبر بالمتابعة وتعدد الطرق، فلا يطرح حديثه بالكلية ، فهو ممن يكتب حديثه للاعتبار لا للاحتجاج بشرط أن يكون المتابع صالحًا للمتابعة ، والجهالة ليست جرحًا في الراوي، وإنما هي توقف في حال الراوي أو عينه، ولو كانت جرحًا لما كان مجهولاً ، متوقفًا في قبول حديثه ، ولطرح وحكم عليه صراحة بالضعف ، وقد قال الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام عن هذا الراوي : «لم أجد أحدًا ذكره بتضعيف يسقطه»، وقد روى عنه الإمام أحمد، وهو في الغالب لا يروي إلا عن ثقة ، وقد ثبت أن الثقات رووا عنه أيضًا.

خامساً : النتيجة :

عبارة الحافظ الذهبي أقرب لما قاله علماء الجرح والتعديل في هذا الراوي من ابن عدي، فيترجح ما ذهب إليه عما قاله ابن عدي، وكلام كل منهما من باب الاجتهاد الذي تتنوع فيه الأحكام على الرواة وتختلف فيه وجهات نظر الأئمة، واجتهاد كل من الإمامين قريب من بعض هنا، ولكن ما ذهب إليه الذهبي أقرب إلى كلام الأئمة فالحق معه في هذا التعقب .

* * *

✍ التعقب التاسع والعشرون

٢٩ ـ نعيم بن عبد الحميد

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : «عن السري بن إسماعيل، وعنه محمد ابن موسى الحرشي بخبر منكر، قال ابن عدي : ليس بذاك في الحديث ، قلت : الآفة من السري ... » أ.هـ[١] .

دراسة التعقب

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

في هذا التعقب يستدرك الإمام الذهبي على ابن عدي تضعيف حديث في فصل الشتاء بنعيم بن عبد الحميد، ويجعل الآفة منه ، وهذا يقتضي ضعفه الشديد ، ويجعله أضعف رجل في الإسناد ، ويبين الإمام الذهبي أن الآفة ليست منه بل من السري بن إسماعيل، فهو متكلم فيه بضعفٍ شديد وليس كذلك نعيم بن عبد الحميد، فالبلاء منه لا من نعيم؛ لأن نعيمًا ـ وإن كان متكلمًا فيه بالضعف ـ إلا أنه ليس أضعف من السري بن إسماعيل ، وليس في الضعف مثل السري، فإنه تالف ، بل كذبه ابن القطان ، ومقتضى كلام ابن عدي أنه أشد ضعفًا؛ إذ جعل البلية منه في هذا الحديث من بين رجال الإسناد، كأنه هو أضعفهم عنده، وليس الأمر كذلك، كما سيظهر بعد الترجمة لنعيم بن عبد الحميد ، والسري بن إسماعيل، وسيتبين الراجح من صنيع

---

(١) ميزان الاعتدال ٤/٢٧٠ ترجمة ٩١١٠.

الإمامين ابن عدي والذهبي ، وقد أشار ابن حجر في اللسان أن كلام الذهبي عكس قول ابن عدي، وذكر أن ابن حبان ذكره في الثقات [١].

ثانياً : **ترجمة نعيم بن عبد الحميد والسري بن إسماعيل** :

أما نعيم بن عبد الحميد فقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال : «ربما أغرب، قدم عليهم البصرة حاجًا ، فكتب عنه أهلها» أ.هـ[٢] ، وقال ابن كثير : «أحد الضعفاء» أ.هـ[٣] ، وأما الحافظ ابن عدي فإنه ذكر له في ترجمته حديثًا في فضل فصل الشتاء، ثم قال : « سمعت الساجي يقول : والحديث المنكر للسري بن إسماعيل هو هذا، فذكر لنا الساجي عن الحرشي ، ولعل إنكاره أتيناه من قبل نعيم هذا، فإنه ليس بذاك في الحديث، ولم يروه عن السري غير نعيم ، ونعيم معروف بهذا الحديث» أ.هـ[٤] .

وأما السري بن إسماعيل فهذه أقوالهم فيه : قال ابن المبارك : « لا يكتب عن جرير بن عبد الحميد حديث السري بن إسماعيل » أ.هـ[٥] ، وقال أيضًا : «الحسن بن دينار ، وعمرو بن ثابت، والسري بن إسماعيل ترك الحديث عنهم»أ.هـ[٦] ، وقال يحيى بن سعيد القطان : «استبان لي كذبه في

---

(١) لسان الميزان ١٧٠/٦ ترجمة ٥٩٧ .

(٢) الثقات لابن حبان ٢١٨/٩ ترجمة ١٦٠٩٧.

(٣) التكميل في الجرح والتعديل لابن كثير ٣٩٣/١ ترجمة ٦٥٩ .

(٤) الكامل لابن عدي ٢٥٠/٨ ، ٢٥١ ترجمة ١٩٥٨.

(٥) الضعفاء الكبير للعقيلي ١٧٦/٢ ترجمة ٦٩٧ .

(٦) الضعفاء الكبير للعقيلي ١٧٦/٢ .

مجلس» أ.هـ[١] ، وقال : « كلمت السري بن إسماعيل مرة ، فسمعته يقول : حدثنا عامر ، قال : سمعت النعمان بن بشير ، يقول : سمعت النبي (ﷺ) ... فتركته ، قال أبو محمد : يعني ترك السري، فلم يحمل عنه لإنكاره ما حدث به عن الشعبي؛ لأن الثقات يروون عن أبي حيان التيمي عن الشعبي عن ابن عمر عن عمر ... » أ.هـ[٢] ، وقال ابن سعد : « وهو قليل الحديث» أ.هـ[٣] ، وقال ابن معين : «ليس بشيء» أ.هـ[٤] ، وقال: «يضعف» أ.هـ[٥] ، ، وعنه : «ليس بشيء ، حديثه باطل، شبه لا شيء»أ.هـ[٦]، وقال عثمان بن بن شيبة : « لا يساوي شيئًا ، كانوا يرومونه بالكذب» أ.هـ[٧] ، وقال أحمد : : « ترك الناس حديثه» أ.هـ[٨] ، وعنه : «ليس بالقوي» أ.هـ[٩] ، وقال عمرو عمرو ابن علي : « كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن السري، ولا سمعت عبد الرحمن – يعني ابن مهدي – ذكره قط»أ.هـ[١٠] ، وقال الجوزجاني :

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي ١٧٦/٢ ، الضعفاء الصغير للبخاري ص ٧٢ ترجمة ١٦٠ .
(٢) الجرح والتعديل ٢٨٢/٤ ترجمة ١٢١٦ .
(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٦٩/٦ .
(٤) تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣٧٨/١ برقم ٢٥٥٤ .
(٥) تهذيب الكمال ٢٢٠/١٠ ترجمة ٢١٩٣ .
(٦) إكمال تهذيب الكمال ٢٢٠/٥ ترجمة ١٨٦٣ .
(٧) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين والمتروكين لابن شاهين ص ٢٢٣ ترجمة ٢٢٧ .
(٨) بحر الدم ص ٦٠ ترجمة ٣٤٢ ، العلل ومعرفة الرجال ص ١٩٧ ترجمة ١٥١.
(٩) الجرح والتعديل ٢٨٣/٤ .
(١٠) الجرح والتعديل ٢٨٢/٤ .

«يضعف حديثه» أ.هـ[١] ، وقال أبو داود : «ليس بشيء» أ.هـ[٢] ، وعنه : « « ضعيف متروك الحديث، يجيء عن الشعبي بأوابد » أ.هـ[٣] ، وقال أبو حاتم : «هو ذاهب ، دون زكريا بن ابي زائدة ، ودون مجالد» أ.هـ[٤] ، وقال ابن الجارود : « في حديثه ضعف، وفي موضع آخر : ليس بشيء» أ.هـ[٥] ، ، وقال إبراهيم الحربي : «وفيه ضعف» أ.هـ[٦] ، وقال البزار : «ليس بالقوي» بالقوي» أ.هـ[٧] ، وقال عن إسناد حديث فيه السري هذا : «إسناد ضعيف ، رواه السري بن إسماعيل ، مخلط في إسناده» أ.هـ[٨] ، وقال النسائي : « متروك الحديث» أ.هـ[٩] ، وعنه أيضًا : «ليس بثقة» أ.هـ[١٠] ، وقال الساجي : «ضعيف جدًا»أ.هـ[١١] ، وقال ابن حبان في المجروحين : «كان يقلب

---

(١) أحوال الرجال ٩٠ ترجمة ١٢٨ .

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود ص ٦٠ رقم ٢١٣ .

(٣) تهذيب التهذيب ٣/٤٦٠ ترجمة ٨٥٩ .

(٤) الجرح والتعديل ٤/٢٨٣ .

(٥) إكمال تهذيب الكمال ٥/٢٢٠ .

(٦) تهذيب التهذيب ٣/٤٦٠ .

(٧) مسند البزار ١/٢٠٤ حديث ٧٠ ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٩٨٨ – ٢٠٠٩م .

(٨) المصدر السابق ٩/٤١٩ ، ٢٤٠ حديث ٤٠٢٥ .

(٩) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ٥١ ترجمة ٢٦٢ .

(١٠) تهذيب التهذيب ٣/٤٦٠ ، تهذيب الكمال ١٠/٢٢٠ .

(١١) إكمال تهذيب الكمال ٥/٢٢٠ .

الأسانيد ويرفع المراسيل ، وكان يحيى بن معين شديد الحمل عليه» أ.هـ[١] ، وقال ابن شاهين في تاريخ الضعفاء والكذابين : «ليس بشيء» أ.هـ[٢] ، وقال ابن القيسراني : «متروك الحديث» أ.هـ[٣] ، وقال الذهبي في الكاشف : «تركوه» أ.هـ[٤] ، وفي الميزان : «أحد الهلكى» أ.هـ[٥] ، وقال مغلطاي : «وذكره أبو العرب والبخاري والعقيلي في جملة الضعفاء ، وخرج الحاكم حديثه في الشواهد»أ.هـ[٦] ، وقال ابن الملقن : « واهٍ» أ.هـ[٧] ، وقال الهيثمي: «متروك» أ.هـ[٨] ، وقال ابن حجر نفي التقريب : «وهو متروك الحديث ، من من السادسة» أ.هـ[٩] ، وأما الإمام ابن عدي بعد أن ذكر بعض أقوال الأئمة وبعض الروايات قال : «وللسري غير ما ذكرت ، وأحاديثه التي يرويها لا

---

(١) كتاب المجروحين لابن حبان ٣٥٥/١ ترجمة ٤٦٤ .

(٢) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ص ١٠٦ ترجمة ٢٨١ .

(٣) ذخيرة الحفاظ ٩٧٦/٢ حديث ٢٠٢٦، ١٧٠٨ حديث ٣٨٥٠ ، ٢٥٢٠/٥ حديث ٥٨٤٧ ، ٢٦١٧/٥ حديث ٦٠٩٣ .

(٤) الكاشف ٤٢٧/٨ ترجمة ١٨١٢.

(٥) ميزان الاعتدال ١٧١/٢ ترجمة ٣٣٢٨ .

(٦) إكمال تهذيب الكمال ٢٢١/٥ .

(٧) مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم لابن الملقن ١٦٦٩/٤ حديث ٦١١ ، ، تحقيق سعد آل حميد ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ .

(٨) مجمع الزوائد ٩٧/١ حديث ٣٥٠ ، ص ١٥٨ حديث ٧١٦ ، ص ١٦١ حديث ٧٣١ ، ٩٨/٢ حديث ٢٥٥٣ .

(٩) تقريب التهذيب ص ٢٣٠ ترجمة ٢٢١ .

يتابعه أحدً عليها ، وخاصة عن الشعبي ، فإن أحاديثه عنه منكرات، لا يرويها عن الشعبي غيره، وهو إلى الضعف أقرب» أ.هـ[١] .

ثالثاً : مناقشة التعقب :

بعد عرض أقوال الأئمة يتضح أن نعيم بن عبد الحميد ، والسري بن إسماعيل متكلم فيهما، إلا أن نعيمًا ليس في الضعف مثل السري، فالسري ضعيف جدًا في الحديث، فهو متروك باتفاق ، بل كذبه يحيى بن سعيد القطان، فالبلاء منه في هذا الحديث إذ هو الأشد ضعفًا من بين رجال الإسناد، وهذا ما ذهب إليه الحافظ الذهبي وتعقبه على الإمام ابن عدي، وأميل إلى أن الآفة في هذا الحديث من السري ابن إسماعيل لا من نعيم بن عبد الحميد للآتي :

١- كون السري بن إسماعيل شديد الضعف - بل رمي بالكذب - بخلاف نعيم ابن عبد الحميد، فإنه وإن كان ضعيفًا ، فليس كالسري بن إسماعيل الذي اتفق علماء الحديث على أنه متروك الحديث، وقيل : ذاهب الحديث، بل ورماه يحيى بن سعيد القطان بالكذب وتركه، فكيف يكون الآفة من نعيم ، وفي الإسناد من هو أشد منه ضعفًا .

٢- كون هذا الحديث الوارد في فصل الشتاء من رواية السري عن الشعبي ، عن مسروق عن ابن مسعود مرفوعًا ، وروايته عن الشعبي منكرات، لا يتابعه عليها أحد، كما نص على ذلك الحافظ ابن عدي نفسه :

---

(١) الكامل ٥٣٩/٤ ترجمة ٨٧٢ .

«وأحاديثه التي يرويها لا يتابعه أحد عليها، وخاصة عن الشعبي ، فإن أحاديثه عنه منكرات، لا يرويها عن الشعبي غيره» أ.هـ[١] .

٣- إقرار الإمام ابن عدي نفسه بأن السري بن إسماعيل آفة حديث ذكره في ترجمة سيف بن محمد بن أخت سفيان الثوري وهو من رواية السري عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله مسعود أيضًا ، فقد قرر أن البلاء منه فقال: «وهذا ما يستغرب من هذا الطريق ، ويرويه سيف عن السري ، ولعل البلاء فيه من السري، فإن السري يروي عن الشعبي مناكير» أ.هـ[٢] ، فهذا ابن عدي نفسه ينص على أن الآفة من السري في هذا الحديث ، وهو مثل الإسناد نفسه، وهذا يرجح ما ذكره الحافظ الذهبي .

رابعاً : الخلاصة :

نعيم بن عبد الحميد ضعيف، والسري بن إسماعيل ضعيف جدًا ومتروك ؛ لذا فالأرجح أن تكون الآفة منه لا من نعيم؛ لأنه الأضعف منهما ، وهذا ما ذهب إليه الذهبي وهو أن الآفة من السري .

خامساً : النتيجة :

ترجيح ما ذهب إليه الحافظ الذهبي وتعقبه على الإمام ابن عدي، من أن الآفة في هذا الحديث السري بن إسماعيل ؛ لأن الأشد ضعفًا من نعيم بن عبد الحميد ، فالحق والصواب معه في هذا التعقب، وليس العكس كما يقتضيه كلام ابن عدي .

---

(١) الكامل لابن عدي ٥٣٩/٤ .

(٢) المصدر السابق ٥٠٤/٤ ترجمة ٨٥٠.

✍ التعقب الثلاثون

٣٠ ـ يحيى بن جُرْجَة [١]

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : « لا يعرف، حدث عن الزهري بحديث معروف ، قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، قلت : ما حدث عنه غير ابن جريج»أ.هـ[٢].

دراسة التعقب

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

اختلف حكم الإمام ابن عدي على هذا الراوي عن حكم الإمام الذهبي، فيرى الإمام ابن عدي أنه لا بأس به، وأنه قد حدث عنه ابن جريج وجماعة غيره، بينما يرى الإمام الذهبي أنه مجهول لا يعرف، وأنه تفرد عنه ابن جريج، فلم يرو عنه غيره، ويرى ابن عدي أن ابن جريج روى عنه جماعة ، وبالرجوع إلى كلام الأئمة والنظر فيه سيتضح أي الإمامين أصوب قولاً وأرجح حكمًا ؟ .

---

(١) جُرْجَة : بضم الجيم الأولى، وسكون الراء ، وفتح الجيم الثانية ، فبنو جرجه المكيون ، منهم يحيى بن جرجه » أ.هـ . الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في السماء والكنى والأنساب لابن ماكولا ٦٩/٢ دار لكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .

(٢) ميزان الاعتدال ٣٦٧/٤ ترجمة ٩٤٧٣.

ثانياً : ترجمة الراوي :

هو : « يحيى بن جرجة المكي » أ.هـ[١]

روى عنه : ابن جريج [٢]، وقزعة بن سويد [٣]، وعلي بن صالح [٤]

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري ٨/٢٦٦ ، ترجمة ٢٩٤٦ ، والجرح والتعديل ٩/١٣٣ ترجمة ٥٦٠ .

(٢) التاريخ الكبير ٨/٢٦٦ ، الجرح والتعديل ٩/١٣٣ ، الثقات لابن حبان ٧/٥٩٩ ترجمة ١١٦٤٨ ، الكامل لابن عدي ٩/٧٩ ترجمة ٢١٢٧، وزاد « وجماعة »أ.هـ ، المؤتلف والمختلف للدارقطني ١/٥١٣ تحقيق د/ موفق عبد القادر ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ، الإكمال في رفع الارتياب ٢/٦٩ .

(٣) الجرح والتعديل ٩/١٣٣ ، المعجم الأوسط للطبراني ٦/٢٥٦ حديث ٦٣٣٨ ، تحقيق / طارق عوض الله ، والحسيني ، دار الحرمين ، القاهرة ، المعجم الكبير للطبراني ٧/٢٩١ حديث ٧١٦٩ ، تحقيق / حمدي عبد المجيد، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، الطبعة الثانية، دار الصميعي ، الرياض ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م ، معجم الشيوخ للصيداوي ص ١٤٥ ، تحقيق د/ عبد السلام تدمري ، مؤسسة الرسالة ، دار الإيمان ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، الإكمال في رفع الارتياب ٢/٦٩ ، أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني لابن القيسراني ٢/١٤٠ حديث ٢٢٦١ ، تحقيق / محمود محمد السيد يوسف ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م ، المؤتلف والمختلف ١/٥١٣ .

(٤) ذكر روايته عنه كل من :

ابن الإعرابي في معجمه قال : « نا إبراهيم بن مهدي، نا معتمر بن سليمان، قال : أنباني علي بن صالح، عن يحيى بن جرجة ... »أ.هـ . معجم ابن الأعرابي==

روى عن : الزهري.[١] .

أقوال العلماء فيه :

قال أبو حاتم : «شيخ» أ.هـ[٢] ، وذكره ابن حبان وقال : «ربما خالف»أ.هـ[٣] ، وقال ابن عدي: «يشبه أن يكون مكيًا، وقد حدث عنه ابن

==٥٨٤/٢ حديث ١١٥٢ تحقيق عبد المحسن الحسيني ، دار ابن الجوزي ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

والدارقطني في سننه قال : «حدثنا عثمان الدقاق، ثنا إبراهيم بن الهيثم ، ثنا إبراهيم ابن مهدي، ثنا المعتمر، قال : أنباني علي بن صالح، عن يحيى بن جرجة .... » أ.هـ . سنن الدار قطني ٨١/٣ حديث ٢١١١.

وأبو نعيم في معرفة الصحابة ، قال : «حدثنا محمد بن جعفر بن يوسف ، ثنا أحمد بن محمد بن مصعب ، ثنا إسحاق بن سيار، ثنا إبراهيم بن مهدي ، ثنا المعتمر بن سليمان، قال : أنباني علي بن صالح ، عن يحيى بن جرجة ... » أ. هـ . معرفة الصحابة لأبي نعيم ١٦٠٣/٣ حديث ٣٠٣٤ تحقيق عادل يوسف ، دار الوطن – الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

وابن عبد الهادي في التنقيح بإسناد الدارقطني ٢٤٢/٢ حديث ١٠٩٤ . تنقيح تحقيق أحاديث التعليق لابن عبد الهادي ، تحقيق / أيمن صالح ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ٤١٩(هـ) ، والذهبي في تنقيح التحقيق له ٣٥٤/١ حديث ٣١٥ .

(١) التاريخ الكبير للبخاري ٢٦٦/٨ ، الجرح والتعديل ١٣٣/٩ ، الثقات لابن حبان ٥٩٩/٧ ترجمة ١١٦٤٨ ، الكامل لابن عدي ٧٩/٩ ترجمة ٢١٢٧ .

(٢) الجرح والتعديل ١٣٣/٩ .

(٣) الثقات لابن حبان ٥٩٩/٧ .

جريج وجماعة ، وأرجو أنه لا بأس بحديثه» أ.هـ[١] ، وقال الدارقطني : «ليس بقوي» أ.هـ[٢] . وقال الهيثمي : « وثقه ابن حبان وغيره» أ.هـ[٣] ، وقال الذهبي في المغني : « ما روى عنه سوى ابن جريج» أ.هـ[٤]، وقال في الديوان:«روى عنه ابن جريج، مجهول» أ.هـ[٥] ، وقال ابن حجر في تعجيل المنفعة بعد أن ذكر أقوال ابن حبان، وأبي حاتم، وابن عدي : «قلت : قال الذهبي في الميزان : ما روي عنه غير ابن جريج، وهو متعقب بما ترى[٦] ،

---

(١) الكامل لابن عدي ٧٩/٩ .

(٢) ذكر هذا القول عنه كل من :
الغساني في تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني ص ٢٢٩، حديث ٥٣٨ ، أشرف عبد المقصود، دار عالم الكتب ، الرياض ١٤١١هـ ، وابن عبد الهادي في التنقيح ٢٤٩/٢ ، والزيلعي في نصب الراية ٣٣٩/٦ ، وابن زريق في كتاب : من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين ١٤٧/٣ ترجمة ٤٥٢ ، تحقيق / حسين عكاشة ، وزارة الأوقاف بدولة قطر ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ، وبدر الدين العيني في شرح أبي داود ٣٣٩/٦ تحقيق خالد المصري ، مكتبة الرشد الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، وابن حجر في إتحاف المهرة ٥٤٠/٦ حديث ٦٩٥٨.

(٣) مجمع الزوائد ٨١/٨ حديث ١٣٠٥٧ .

(٤) المغني في الضعفاء ٧٣٢/٢ ترجمة ٦٩٤٣.

(٥) ديوان الضعفاء ص ٤٣١ ترجمة ٤٦١.

(٦) يقصد ما ذكره في ترجمته ، فإنه قال : «يحيى بن جرجة المكي ، عن الزهري ، وعنه ابن جريج، وقزعة بن سويد »أ.هـ . تعجيل المنفعة ٣٥٠/٢ ، ٣٥١ ، ترجمة ١١٦٠ ، تحقيق د / إكرام الله إمداد الحق ، دار البشائر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .

وقال الدارقطني :" لم يطعن فيه أحد بحجة، ولا بأس به عندي»أ.هـ[١] ، وتعقب الذهبي في الميزان فقال : « ما حدث عنه غير بن جريج غير مستقيم، فقد روى عنه أيضا فرقد بن سويد، قاله الدارقطني في المؤتلف وتبعه بن ماكولا، وقال ابن عدي: روى عن عبيد ابن جريج وجماعة» أ.هـ[٢].

ثالثاً : مناقشة التعقب :

مما سبق من أقوال الأئمة يتضح أن يحيى بن جرجة اختلف فيه – على قلة ما روي – فذهب أبو حاتم إلى أنه «شيخ»، وهي لفظة قد يراد بها الجرح، وقد يراد بها التعديل حسبما يحيط بها من قرائن فيمن قيلت فيه، فمن مدلولاتها عند أبي حاتم أنها قد تعني أن صاحبها روى أحاديث قليلة جدًا لا تكفي في تعديله ولا تجريحه ، فما رواه غير كافٍ في الحكم عليه ، كما هو الحال هنا في ابن جرجة، وقد يطلقها على بعض الثقات ، أو ممن يكتب حديثه، وقد يطلقها مرادفة لبعض الألفاظ الدالة على الجرح، وممن أحسن القول فيه ابن حبان ، فقد ذكره في الثقات، وقال : «ربما خالف» ، وابن عدي ، وقال عنه : «لا بأس بحدثه» ، والهيثمي ، وأشار إلى أن ابن حبان وغيره قد وثقه ، وهو يقصد ذكر ابن حبان له في ثقاته، وما قاله ابن عدي فيه ، وهذا تساهل منه ، وذهب إلى تضعيفه الدارقطني ، ونقل ذلك عنه الغساني، والزيلعي، وابن زريق، والبدر العيني، وابن حجر ، وحكم ابن كثير

---

(١) تعجيل المنفعة ٣٥١/٢ .

(٢) لسان الميزان ٤٤/٦ ترجمة ٨٦١.

على حديثين من طريق قزعة بن سويد عنه بالضعف فقال : « وفي أسناديهما ضعف» أ.هـ[١] ، وذهب الإمام الذهبي إلى تجهيله ، ولكنه متعقب برواية فرقد بن سويد وابن جريج ، كما قال ابن حجر في تعجيل المنفعة، وكذا برواية علي بن صالح ، وليس ما قال مستقيمًا، كما ذكر ابن حجر في الميزان ؛ لأن ابن جرجة قد روى عنه ثلاثة ، وهم : «ابن جريج ، وقزعة بن سويد ، وعلي بن صالح »، والعجب أن الذهبي نفسه وقف على حديثه الذي فيه علي بن صالح في كتابه تنقيح التحقيق من تأليفه، فجل من لا يسهو ، وعليه فلا يسلم له ما تعقبه على ابن عدي بقوله : « ما حدث عنه غير ابن جريج» وكرر ذلك في المغني فقال : « ما روى عنه سوى ابن جريج»، وبذا يتبين صواب ما ذكره ابن عدي بقوله : «وقد حدث عنه ابن جريج وجماعة» أ.هـ ، فليس ابن جرجة مجهولاً لا يعرف كما قال الذهبي في الميزان والديوان، بل هو معروف ، ولكنه قليل الرواية مختلف فيه ، وأميل إلى أن فيه ضعفًا ، فما تفرد فيه أو خالف يضعف، وما عدا ذلك مما وافق غيره فلا بأس به ، وأما ما ذكره الحافظ ابن حجر عن الدارقطني من أنه لم يطعن فيه أحد بحجة ولا بأس به عنده، فإني لم أعثر على هذا القول للإمام الدارقطني في سننه ولا في كتبه التي يتكلم فيها عن الرجال مثل سؤالات البرقاني ، ولا الحاكم ، ولا ابن بكير له ، ولا في علله ، ولا في ضعفائه ، ولا في المؤتلف والمختلف له، وقد وجدت محقق تعجيل المنفعة قال: «إنما قال هذا القول بنصه في راوٍ

---

(١) جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن لابن كثير ١٩٤/٤ ، تحقيق د/ عبد الملك الدهيش ، دار خضر ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

آخر ، وهو يحيى بن جعفر ابن الزبرقان ... ويحيى بن جعفر مذكور بعد ابن جرجة مباشرة ، ولعله سبق نظر الحافظ إلى الراوي الآخر فكتب في الأول ، والله أعلم» أ.هـ[١]، فهذا من أوهام ابن حجر، فإن الدارقطني قال هذا القول في يحيى بن جعفر الذي بعد ابن جرجة لا في ابن جرجة هذا، كما أن ما ورد عن الدارقطني هو «تضعيفه»، لا كما نقل ابن حجر عنه من أنه:" لا بأس به"، وابن جرجة قد قال فيه ابن حبان « ربما خالف»، فكيف يقول الدارقطني: « لم يطعن فيه أحد بحجة »؟! ، فليس هذا قوله، ولا يستقيم أن يكون قوله.

رابعاً : **الخلاصة** :

ابن جرجة ليس مجهولاً كما قال الذهبي وإنما فيه ضعف ، فما تفرد به وخالف يضعف ، وما ليس كذلك فلا بأس به ، وهذا ما تقتضيه لفظة ابن عدي ، فمن يقال فيه: «لا بأس به» أو «بحديثه» ، يكتب حديثه للاعتبار .

خامساً : **النتيجة** :

لا يسلم للحافظ الذهبي استدراكه على ابن عدي في أن ابن جرجة مجهول ، لا يعرف، وأنه تفرد عنه ابن جريج بالرواية تابعًا في ذلك البخاري في تاريخه الكبير، وابن حبان في ثقاته ، فإنهما ما ذكرا روى عنه سوى ابن جريج، وقد ذكر أبو حاتم في تلاميذه ابن جريج ، وقزعة بن سويد، وذكر رواية قزعة بن سويد الطبراني ، والدارقطني، والصيداوي ، وابن ماكولا، وابن القيسراني، وذكر رواية علي بن صالح عنه كل من ابن الأعرابي، والدارقطني

---

(١) تحقيق تعجيل المنفعة ٣٥١/٢ ، هامش (٢١).

، وأبي نعيم، وابن عبد الهادي ، بل والذهبي نفسه في تنقيح التحقيق، وقد تعقب الحافظ ابن حجر عليه في لسان الميزان وتعجيل المنفعة، وبين أن كلامه غير مستقيم، وانه متعقب عليه، وعليه فإن تجهيل الذهبي لهذا الراوي لا يسلم له ، وكلام الإمام ابن عدي أقرب إلى الحق ، فالأرجح ما ذهب إليه لكونه اقرب لما قاله الأئمة، فالحق مع ابن عدي في هذا التعقب.

* * *

✍ التعقب الحادي والثلاثون

٣١ـ يحيى بن عبد الملك الكوفي

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : «.. ذكره ابن عدي في كامله، وسرد له أحاديث، وقال : بعض حديثه لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه، قلت: وثقه أبو داود ، واحتج به مسلم، وأخرج له البخاري مقرونًا بآخر» أ.هـ[١] .

دراسة التعقب

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

اختلف حكم الإمامين ابن عدي والحافظ في يحيى بن عبد الملك، فذهب ابن عدي إلى أنه يكتب حديثه ، وفي بعضها ما لا يتابع عليه، بينما ذهب الذهبي إلى توثيقه حيث ألمح إلى ذلك بذكر توثيق أبي داود له، واحتجاج مسلم به، وإخراج البخاري لحديثه، وقد صرح بتوثيقه في الكاشف ، فكأنه لم يرتض قول ابن عدي هنا حيث نقل توثيق أبي داود له، وبالرجوع إلى أقوال العلماء سيتضح أي الحكمين أرجح؟

---

(١) ميزان الاعتدال ٣٩٤/٤ ترجمة ٦٥٧٨ .

ثانياً : ترجمة الراوي

هو:« خ مد ت س ق ، يحيى عبد الملك بن حميد بن أبي غَنِية [١] ، أبو زكريا الكوفي » أ.هـ[٢] .

روى عن : إسماعيل بن أبي خالد، وجعفر بن عمر، وحصين بن عمر...»أ.هـ[٣] ، وغيرهم .

روى عنه : «إبراهيم بن عبد الله بن عبس ... ، وأحمد بن جميل، وأحمد بن حنبل » أ.هـ[٤] ، وغيرهم .

أقوال العلماء فيه :

قال ابن سعد : « كان ثقة صالح الحديث» أ.هـ[٥] ، وقال يحيى بن معين : «ثقة» أ.هـ[٦] ، وقال أحمد بن حنبل : «كان ثقة، له هيئة، وكان رجلاً صالحًا »أ.هـ[٧] ، وقال العجلي : «كوفي، ثقة، رجل صالح» أ.هـ[٨] ،

---

(١) غَنِية : بغين معجمة مفتوحة ، بعدها نون ، ثم ياء معجمة باثنتين من تحتها. الإكمال لابن ماكولا ٦/١١٩ .

(٢) تهذيب الكمال ٣١/٤٤٦ ترجمة ٦٨٧٥.

(٣) المصدر السابق ٣١/ ٤٤٧ .

(٤) المصدر السابق ٣١/٤٤٧ .

(٥) الطبقات الكبرى ٦/٣٦٤ ترجمة ٢٧٢٢ .

(٦) تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ٢٣٤ رقم ٩٠٨ .

(٧) بحر الدم ص ١٧٣ ترجمة ١١٥٧ .

(٨) الثقات للعجلي ٢/٣٥٥ ترجمة ١٩٨٨.

وقال أبو داود : «ثقة» أ.هـ[١] ، وقال النسائي : «ليس به بأس» أ.هـ[٢] ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : « روى عنه الناس» أ.هـ[٣] ، وقال الدارقطني : «ثقة ، وأبوه ثقة » أ.هـ[٤] ، وفي قول آخر : « صدوق» أ.هـ[٥] أ.هـ[٥] وذكره ابن شاهين في الثقات ، ونقل قول الإمام أحمد فيه[٦] ، وذكره الكلاباذي في رجال صحيح البخاري [٧] ، وذكره ابن منجويه أيضًا في رجال صحيح مسلم [٨] ، وقال عنه ابن ماكولا وعن أبيه وجده : « كوفيون ثقات» ثقات» أ.هـ[٩] ، وقال المزي : روى له البخاري مقرونًا بغيره، وأبو داود في المراسيل والباقون»أ.هـ[١٠] ، وقال الذهبي في الكاشف : «ثقة ، وقور ، صالح» أ.هـ[١١] ، وقال مغلطاي : « وخرج الطوسي ، والترمذي، وابن حبان،

---

(١) تهذيب الكمال ت٣١/٤٤٨ .
(٢) المصدر السابق ٣١/٤٤٨ .
(٣) الثقات لابن حبان ٧/١٦٤ ترجمة ١١٧٢٧ .
(٤) سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني ص١٤١ رقم ٥٣٧، المؤتلف والمختلف ٣/١٦٥٦ .
(٥) سؤالات الحاكم للدارقطني ص ٢٨٣ رقم ٥١٣ .
(٦) تاريخ أسماء الثقات ص ١٥٨ رقم ٩٠٣ .
(٧) رجال صحيح البخاري ٢/٨٤٤ ترجمة ١٥١٨ .
(٨) رجال صحيح مسلم ٢/٣٤٥ ترجمة ١٨٣٩ .
(٩) الإكمال لابن ماكولا ٦/١١٩ .
(١٠) تهذيب الكمال ٣١/٤٤٩ .
(١١) الكاشف ٢/٣٧٠ ترجمة ٦٢٠٦ .

وابن خزيمة، وأبو عوانة ، والحاكم حديثه في صحيحهم» أ.هـ[١] ، وقال ابن حجر في مقدمة فتح الباري : « لم يضعفه أحد، ولم يخرج له البخاري سوى حديث واحد، أخرجه في الاعتصام ... وروى له الباقون، وأبو داود في المراسيل » أ.هـ[٢] ، وقال في التقريب : « صدوق له أفراد»أ.هـ[٣] ، وتعقباه في تحرير التقريب فقالا : « بل ثقة، فقد وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين ، وأبو داود، والعجلي، وابن سعد، والدارقطني، والذهبي، وقال النسائي : «ليس به بأس ... » أ.هـ[٤] .

وأما ابن عدي فأنه ساق له عدة أحاديث ثم قال : «وليحيى بن عبد الملك غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه بعضه لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه»أ.هـ[٥].

ثالثاً : مناقشة التعقب :

بالنظر في أقوال أئمة الجرح والتعديل يظهر أن يحيى بن عبد الملك ثقة، فقد وثقه جمهور علماء الجرح والتعديل، منهم ابن سعد، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والعجلي، وأبو داود ، والدارقطني، وابن ماكولا، وذكره ابن حبان ، وابن شاهين في الثقات ، وقال النسائي : « لا بأس به»، وهو

---

(١) إكمال تهذيب الكمال ت١٢/٣٤٤ ترجمة ٥١٦٥ .
(٢) مقدمة صحيح البخاري (هدي الساري) ص ٤٥٢ .
(٣) تقريب التهذيب ص ٥٩٣ ترجمة ٧٥٩٨.
(٤) تحرير تقريب التهذيب ٩٣/٤ ، ٩٤ ترجمة ٧٥٩٨ .
(٥) الكامل ٤٦/٩ ترجمة ٤١٠٩.

من رجال البخاري ومسلم ، وأخرج حديثه الأئمة في صحاحهم كالطوسي، والترمذي، وابن حبان، وابن خزيمة، وأبو عوانة، والحاكم، ولم يضعفه أحد من العلماء، ولا ذكره أحد بقادح، فالراجح أنه ثقة، وأما كلام ابن عدي فيه فإنه ينقصه عن منزلة الثقة، فهو عنده مما يكتب حديثه، وهذه عدادها في المرحلة الرابعة عند الذهبي ، وقد أشار إليه بقادح، وهو كون بعض أحاديثه لا يتابع عليها، مع ذكره له في كتاب يترجم فيه للضعفاء، وقد انفرد ابن عدي بذلك، ولم يشاركه أحد من العلماء فيما قال، كما أن ابن عدي لم يذكر في أقوال من وثقه، وهم مجموعون على توثيقه، فلم يصب في ذلك، وقد توسط ابن حجر في الحكم عليه فحكم عليه بأنه : «صدوق، له أفراد» ، والحق أن جمهور العلماء على توثيقه، ويكفيه توثيقًا له قول ابن معين ، وأحمد بن حنبل ، وقد أخرج الشيخان حديثه وسائر الأئمة، وروى عنه الناس، وهو من رجال الصحيحين ، فالأولى أن يكون ثقة، كما ألمح إلى ذلك الذهبي هنا في الميزان حيث أشار إلى توثيق أبي داود له، واحتجاج مسلم به، وإخراج البخاري لحديثه مقرونًا بغيره بعد أن ذكر كلام ابن عدي فيه، وصرح الذهبي بتوثيقه في الكاشف ، وليس هناك ما يقدح فيه فيجعله ممن يكتب حديثه كما قال ابن عدي أو ينزله عن درجة الثقة؛ فيكون صدوقًا كما ذهب إليه ابن حجر .

رابعاً : الخلاصة :

يحيى بن عبد الملك ثقة كما قال جمهور العلماء ، وتفرد ابن عدي بقوله : «بعض أحاديثه لا يتابع عليها، وهو ممن يكتب حديثه» .

خامساً : النتيجة :

ترجيح ما ذهب إليه الحافظ الذهبي من تعديل يحيى بن عبد الملك وتوثيقه لا كما قال الإمام ابن عدي، ورأيه مطابق وموافق لرأي جمهور العلماء ؛ لذا فالحق معه في هذا التعقب ، ولم ينصف الحافظ ابن عدي فيما قال .

*　　*　　*

✍ التعقب الثاني والثلاثون

٣٢ ـ يعقوب بن محمد بن عيسى

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : « وقال ابن عدي بعد أن ذكر ترجمته في سطرين: ويعقوب الزهرى مدينى ليس بمعروف، قلت: سبب عدم معرفة ابن عدي به أنه ما لحق أصحابه ولا نشط لكتابة حديثه عن أصحاب أصحابه، وإلا فالرجل مشهور مكثر» أ.هـ[١] .

دراسة التعقب

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

اختلف الحافظ الذهبي مع الإمام ابن عدي حول يعقوب بن محمد هذا، حيث ذهب ابن عدي إلى أنه غير معروف، وبين الذهبي أنه مشهور ومكثر ، وذكر سبب عدم معرفة ابن عدي به ، فالذهبي يرى أنه معروف ، بينما يرى ابن عدي أنه ليس بمعروف، وبالرجوع إلى أقوال أئمة الرجال سيتضح أي الإمامين أرجح قولاً ؟

ثانياً : **ترجمة الراوي** :

هو : « خت ق : يعقوب بن محمد بن عيسى بن عبد الملك بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، أبو يوسف المدني » أ.هـ[٢] .

---

(١) ميزان الاعتدال ٤٥٤/٤ ترجمة ٩٨٢٦ .

(٢) تذهيب الكمال ٣٦٧/٣٢ ترجمة ٧١٠٥.

روى عن : « إبراهيم بن جعفر .. ، وإبراهيم بن سعد الأزهري (ق) ، وإبراهيم ابن علي الرافعي ....» أ.هـ[١]، وغيرهم .

روى عنه : « أحمد بن سنان القطان، وأحمد بن علي بن شوذب، وأحمد بن يوسف السلمي ... » أ.هـ[٢] ،وغيرهم .

أقوال العلماء فيه :

قال ابن سعد : « وكان كثير العلم وسماع للحديث، ولم يجالس مالكًا، ولكنه قد لقي من كان بعد مالك من فقهاء أهل المدينة ورجالهم وأهل العلم منهم ، وكان حافظًا للحديث ... » أ.هـ[٣] ، وقال يحيى بن معين: «ما حدثكم عن شيوخه فاكتبوه، وما لم يعرف من شيوخه فدعوه»أ.هـ[٤] ، وعنه : « صدوق ، ولكن لا يبالي عمن حدث» أ.هـ[٥] ، وعنه أيضًا قال : «أحاديثه تشبه أحاديث الواقدي» أ.هـ[٦] ، يعني أنه متروك الحديث مثله، وقال أحمد بن حنبل: «ليس بشيء، ليس يسوي شيئًا» أ.هـ[٧]. وقال حجاج بن الشاعر

---

(١) تهذيب الكمال ٣٢/٣٦٨ .

(٢) المصدر السابق ٣٢/٣٦٩ .

(٣) الطبقات الكبرى ٥/٥٥ ترجمة ١٤٧٣.

(٤) الجرح والتعديل ٩/٢١٥ ترجمة ٨٩٦ .

(٥) تاريخ بغداد ١٦/٣٩٢ ترجمة ٧٥١٥ .

(٦) المصدر السابق ١٦/٣٩٢ .

(٧) العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣/٣٩٦ رقم ٥٧٤٥ ، وبحر الدم ص ١٧٨ ترجمة ١١٩٥ ، الضعفاء الكبير للعقيلي ٤/٤٤٢ ترجمة ٢٠٧٣ ، والجرح والتعديل ٩/٢١٥.

عنه : «الثقة» أ.هـ[١] ، وقال أبو زرعة : «واهي الحديث»أ.هـ[٢] ، وقال أيضًا : «ليس على يعقوب الزهري قياس ، يعقوب الزهري، وابن زبالة ، والواقدي، وعمر بن أبي بكر الموملي ، يقاربون في الضعيف في الحديث، وهم واهون » أ.هـ[٣] ، وقال عنه أيضًا : « منكر الحديث» أ.هـ[٤] ، وقال أبو حاتم : « هو على يدي عدل، أدركته ولم أكتب عنه » أ.هـ[٥] ، وقال صالح بن محمد : «حديثه يشبه حديث الواقدي» أ.هـ[٦] ، وعلق عليه الخطيب بقوله : «كأنه يضعفه» أ.هـ[٧] ، وقال الساجي ن: «منكر الحديث» أ.هـ[٨] ، وقال أبو القاسم القاسم البغوي : «في حديثه لين» أ.هـ[٩] ، وقال العقيلي : «في حديثه وهم كثير، ولا يتابع عليه إلا من هو نحوه» أ.هـ[١٠] ، وذكره ابن حبان في الثقات[١١] ، وقال الحاكم : «ثقة مأمون ، سكن بغداد ، ومات بها » أ.هـ[١] ،

---

(١) تهذيب الكمال ٣٧٠/٣٢ ، والجرح والتعديل ٢١٥/٩ .
(٢) الجرح والتعديل ٢١٥/٩ .
(٣) سؤالات البرذعي لأبي زرعة ص ٩٩ ، رقم ٥٩ .
(٤) المصدر السابق ص ١٧٧ رقم ٢٨٤ .
(٥) الجرح والتعديل ٢١٥/٩ .
(٦) تاريخ بغداد ٣٩٢/١٦ .
(٧) المصدر السابق ٣٩٢/١٦ .
(٨) ميزان الاعتدال ٤٥٤/٤ .
(٩) تهذيب التهذيب ٣٩٧/١١ ترجمة ٧٦٤ .
(١٠) الضعفاء الكبير للعقيلي ٤٤٥/٤ .
(١١) الثقات لابن حبان ٢٨٤/٩ ترجمة ١٦٤٥٩ .

، وقال ابن الجوزي : « قد روى عنه الخرائطي فقال : «يعقوب بن عيسى ، وكأنه قصد تدليسه»أ.هـ[٢] ، وقال ابن القطان : «ضعيف جدًا» أ.هـ[٣] ، وقال الذهبي في المغني : «مشهور ، قواه أبو حاتم مع تعنته في الرجال، وضعفه أبو زرعة وغيره، وهو الحق، ما هو بحجة» أ.هـ[٤] ، وقال في الكاشف : «وهاه أبو زرعة وغيره، وقواه أبو حاتم ، وذكره ابن حبان في الثقات، قال البخاري في الصلح : حدثنا يعقوب ، حدثنا إبراهيم بن سعد فلعله العوفي » أ.هـ[٥] ، قلت : يقصده هو ، لكنه رد ذلك في تذكرة الحفاظ فقال عنه : «فأما من قال هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد فقد أخطأ؛ لأنه ما أدركه البخاري، وكذا من قال هو يعقوب بن محمد الزهري، أحد الضعفاء» أ.هـ[٦] ، وقال ابن كثير : «وأما ابن عدي فإنه أجحف في ترجمته جدًا، ثم قال : ليس بمعروف»أ.هـ[٧] ، وقال ابن الملقن : «واه» أ.هـ[٨] ، وفي قول آخر : «ضعيف» أ.هـ[٩] ، وقال الهيثمي عنه : «ضعيف» أ.هـ[١] ، وفي قول :

---

(١) سؤالات السجزي للحاكم ص ١٢٠ رقم ١٠٩ .
(٢) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢١٦/٣ ترجمة ٣٨٢٨ .
(٣) ٥٦/٣ حديث ٧١٦ .
(٤) المغني في الضعفاء ٧٥٩/٢ ترجمة ٧٢٠٢ .
(٥) الكاشف ٣٩٦/٢ ترجمة ٦٤٠٥.
(٦) تذكرة الحفاظ للذهبي ٤١/٢ ترجمة ٤٧٧ .
(٧) التكميل في الجرح والتعديل ٢٤٠/٢ ترجمة ١٦١١ .
(٨) البدر المنير ٥٨٧/٤ ، ٣٥/٩ .
(٩) المصدر السابق ٦٧/٩ .

«وهو ضعيف ، وقد وثق» أ.هـ[٢] ، وفي قول : « ضعيف مدلس ، وقد وثق» أ.هـ[٣] ، وفي قول آخر : «متروك» أ.هـ[٤] ، وفي قول آخر : « وقد ضعفه الجمهور، ووثق على ضعفه»أ.هـ[٥] ، وقال ابن حجر في التهذيب: « وكان ابن المديني يتكلم فيه ، وكان إبراهيم بن المنذر يطريه» أ.هـ[٦] ، وقال في اللسان: « وثقه حجاج بن الشاعر، وابن سعد، وأبو حاتم، وابن حبان»أ.هـ[٧] ، قلت : لم يصرح ابن سعد ، ولا أبو حاتم ، ولا ابن حبان بأنه ثقة، فإني لم أقف على هذا التوثيق في ترجمة يعقوب في كتب هؤلاء الأئمة في الرجال، والذي صرح فقط هو حجاج بن الشاعر كما في تهذيب الكمال، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، وقال ابن حجر في التقريب : «صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء» أ.هـ[٨] ، وقد تعقباه في تحرير تقريب التهذيب، فقالا : «بل ضعيف، يعتبر به في المتابعات والشواهد»أ.هـ[٩] ، وأما ابن عدي فإنه

---

(١) مجمع الزوائد ٢٣٠/٤ حديث ٧١٧٠ ، ٧١/٥ حديث ٨١٨٨ ، ١٢٨/٥ حديث ٨٥٥٤

(٢) مجمع الزوائد ١٦٧/٥ حديث ٨٨٥١ .

(٣) مجمع الزوائد ٦٥/٦ حديث ٩٩١١.

(٤) المصدر السابق ٣٠١/٦ حديث ١٧٩٤ ، ١٩٦/٨ ترجمة ١٣٧٤٢.

(٥) المصدر السابق ٣٠٩/٩ حديث ١٥٦٩٨ .

(٦) تهذيب التهذيب ٣١٧/١١ .

(٧) لسان الميزان ٤٤٦/٧ حديث ٥٣٢٨ .

(٨) تقريب التهذيب ص ٦٠٨ ترجمة ٧٨٣٤ .

(٩) تحرير تقريب التهذيب ١٢٨/٤ ترجمة ٧٨٣٤ .

قال بعد أن ساق قولاً لابن معين وآخر للإمام أحمد فيه : «مدني ليس بمعروف ، وأحاديثه لا يتابع عليها»أ.هـ[١] .

ثالثاً : مناقشة التعقب :

بعد النظر في أقوال أئمة الجرح والتعديل تبين أن يعقوب بن محمد هذا قد ضعفه الجمهور ، وبعضهم حكم عليه بالترك ، وعلى رأسهم أبو زرعة ـ فقد أوهنه ـ، وحكم بأنه حديثه منكر، وابن معين في قول له ، وعلي ابن المديني، وأحمد بن حنبل، وصالح بن محمد، والساجي، والبغوي، والعقيلي ، وابن القطان، والذهبي في المغني، ورجح قول الجمهور في تضعيفه، وضعفه في تذكرة الحفاظ، وابن كثير ، وابن الملقن ، والهيثمي ، وقد عدله بعضهم ، فحكم عليه بأنه صدوق، وهو قول لابن معين، وابن حجر، ووثقه حجاج بن الشاعر، والحاكم، وذكره ابن حبان في الثقات.

والذي أميل إليه أنه ضعيف كما ذهب إليه الجمهور للآتي:

١- من ذهب إلى تعديله ومال إلى أنه ثقة غالبهم من المتساهلين في الحكم على الرجال كالإمام ابن حبان، والحاكم، أو لم يشتهر بين علماء الجرح والتعديل بالحكم علي الرجال كحجاج بن الشاعر، فإنه وثقه، مخالفًا ما عليه الجمهور.

٢- ما قاله الذهبي من أن أبا حاتم قد قواه ، فإن أبا حاتم قد قال فيه عبارة نادرة ، وهي : «هو على يدي عدل» ، وهي لفظ تجريح، وليس

---

(١) الكامل ١٤٧٤/٨ ترجمة ٢٠٥٨ .

تعديلاً، فإنه أطلقها على كثير من الرواة الضعفاء ، ونص على أنه أدركه ، ولم يكتب عنه ، مما يؤكد هذا الضعف.

٣- جمهور المحدثين على تضعيفه ، بل ذهب بعضهم إلى أنه متروك الحديث، وبعضهم قال : إنه ضعيف جدًا، وبعضهم قال : إنه منكر الحديث، وبعضهم قال : إنه واهي الحديث، وبعضهم قال : ليس بشيء ، ليس يسوى شيئًا، وبعضهم ذهب إلى أنه ضعيف، وليس بحجة، وبين بعض الأئمة سبب هذا الضعف، ويتلخص في :

- إما أنه يحدث عن أي أحد،ولا يبالي عمن حدث ، كما قال ابن معين.
- وإما أنه كثير الوهم والرواية عن الضعفاء كما قال ابن حجر.
- وإما أن في حديثه وهم كثير كما قال العقيلي، وبعضهم اتهمه بالتدليس ، وكل هذه العبارات التي جرت على ألسنتهم تؤكد ما حكم به عليه من الضعف .
- وأما قول ابن سعد فيه بأنه كثير الحفظ لا يعني توثيقه، فإن كثرة الحفظ لا تفيد التوثيق ، فإن كثيرًا من الرواة اتصفوا بالضعف مع كثرة حفظهم، فكثرة الحفظ لا تعني الوثيق الراوي المتصف به .
- وأما قول ابن معين بأنه صدوق، فإنه قول واحد له ، مدفوع بقوليه الآخرين ، وهما قوله : «أحاديثه تشبه أحاديث الواقدي» يقصد أنه متروك مثله، وقوله : «ما حدثكم عن شيوخه الثقات فاكتبوه ، وما لم يعرف من شيوخه فدعوه» ، بل ذكر هو نفسه

عقب قوله «صدوق» : « ولكن لا يبالي عمن حدث » ، وهذا مما يضعفه .

- وأما قول الحافظ ابن حجر في التقريب فلعله تبع فيه قول ابن معين هذا، وقد تفرد بهذا القول، وخالف به الجمهور، فلا يترك قولهم لقوله، وقد ذكر هو نفسه ما يستوجب ضعفه، فإنه بعد قوله : «صدوق» قال :«كثير الوهم والرواية عن الضعفاء» .
- وأما قوله في اللسان : «وثقه ابن سعد، وأبو حاتم، وابن حبان» فإنه بالرجوع إلى ترجمة يعقوب بن محمد هذا في كتب هؤلاء الأئمة لم أجد واحدًا منهم قد صرح بأنه ثقة، والذي صرح بأنه «ثقة» هو حجاج بن الشاعر، وهو غير مشهور بهذا الشأن .
- وأما قول الهيثمي « وقد وثق» فإنه يقصد ذكر ابن حبان له في الثقات، وهو لا يعدو أن يكون توثيقًا على ما عرف عنه من تساهله في التوثيق .

وعليه فإن هذا الروي معروف عند جماهير المحدثين، وأنه مختلف فيه إلا أن الجمهور على ضعفه ، وليس هذا الراوي «ليس بمعروف» كما قال ابن عدي، بل هو معروف ، فقد ترجم له الأئمة وذكروا اسمه ونسبه وكنيته، وشيوخه ، وتلاميذه ، وقد روى عنه عدد كبير من التلاميذ ، فقد ذكر له المزي واحدًا وأربعين شيخًا ، وخمسة وثلاثين راويًا عنه ، وذكر ابن حبان أن محمد بن عبادة روى عنه والناس ، وتكلموا عنه، ما بين مضعف وهم الجمهور ، وبين معدل وموثق، فهو معروف العين والحال، ومكثر ، فقد روى عددًا كبيرًا من الروايات في كتب السُنة النبوية ، فكيف يجهل من كان كذلك ،

فلم يصب ابن عدي فيما قال من أنه ليس بمعروف ، وقد بيَّن الذهبي سبب عدم معرفته به أنه ما لحق أصحابه ، ولم ينشط لكتابة أحاديثه عن أصحاب أصحابه ، وقد ألمح الحافظ ابن كثير إلى أن ابن عدي قد أجحف في ترجمته ، وقال عنه : «ليس بمعروف» .

رابعاً : الخلاصة :

يعقوب بن محمد ليس مجهولاً كما قال ابن عدي ، بل هو معروف العين والحال ، ومكثر من الرواية كما قال الذهبي ، وقد حكم عليه بالضعف، وذكروا أسبابًا لهذا الضعف، فهو معروف إلا أنه ضعيف .

خامساً : النتيجة :

ترجيح ما تعقبه الحافظ الذهبي من أن هذا الراوي معروف مشهور مكثر للرواية؛ لذا فالحق والصواب معه في هذا التعقب ، وقد انفرد ابن عدي بتجهيله دون أن يوافقه أحد على ما قال .

* * *

التعقب الثالث والثلاثون

٣٣ ـ تمام بن بَزِيع [١]

نص التعقب :

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : « ... وقال ابن عدي : ليس بالمعروف لا يروي عنه من البصريين غير المقدمي، قلت : روى عنه موسى بن إسماعيل ، ويحيى الحماني» أ.هـ[٢]

دراسة التعقب

أولاً : **تحرير محل النزاع** :

اختلف الإمامان ابن عدي والذهبي في تمام بن يزيع ، فذهب ابن عدي إلى أنه ليس بالمعروف ، ولم يرو عنه سوى رجل واحد من البصريين، بينما تعقب الذهبي كلامه هذا بأنه قد روى عنه اثنان، ليرد عليه ضمنًا بأنه معروفًا ، وليس كما قال ، وبالترجمة له سيظهر أيهما أصوب قولاً ؟

ثانياً : **ترجمة الراوي** :

هو : « تمام بن سعد، أبو سهل ، مولاهم ، كناه معلى بن أسد

---

(١) بزيع : بفتح الموحدة وكسر الزاي . تقريب التهذيب ص ٢٥٧ ترجمة ٢٦٥٢، ضبط من غبر فيمن قيده ابن حجر لابن المبرد ص ١٢٥ ، تحقيق لجنة بإشراف نور الدين طالب ، دار النوادر – سوريا ، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .

(٢) ميزان الاعتدال ٣٥٨/١ ترجمة ١٣٤٠ .

البصري»أ.هـ[١] .

روى عن:«محمد بن كعب، والحسن، والعاص بن عمرو، ويقال : ابن عمر»أ.هـ[٢]

روى عنه: «أبو داود الطيالسي[٣]، وعارم بن الفضل[٤]، عمر بن علي المقدمي[٥]، سهل بن تمام ابنه[٦]، ومحمد بن أبي بكر البصري[٧]، ومحمد بن عبيد[٨] ، ومسلم بن أبي إبراهيم [٩] ، ومعلى بن أسد [١٠] ، وموسى بن إسماعيل [١١] ، ويحيى بن عبد الحميد» [١٢] .

---

(١) التاريخ الأوسط للبخاري ٢٢٤/٢ ترجمة ٢٣٨٦ ، التاريخ الكبير للبخاري ١٥٧/٢ ترجمة ٢٠٤٧ .

(٢) الجرح والتعديل ٤٤٥/٢ ترجمة ١٧٨٩ .

(٣) الجرح والتعديل ٤٤٥/٢ .

(٤) مكارم الأخلاق للخرائطي ص ١٧٤ حديث ٨٠٦ ، تحقيق / سعاد سليمان ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م .

(٥) كتاب المجروحين لابن حبان ٢٠٣/١ ترجمة ١٦٠ .

(٦) الجرح والتعديل ٤٤٥/٢ ، تهذيب الكمال ١٧٦/١٢ ترجمة ٢٦٠٦.

(٧) التاريخ الأوسط ٢٢٤/٢ .

(٨) تاريخ دمشق لابن عساكر ٣٣٤/٤٥ .

(٩) الجرح والتعديل ٤٤٥/٢ .

(١٠) الكنى والأسماء للدولابي ٦١٣/٢ .

(١١) الجرح والتعديل ٤٤٥/٢ .

(١٢) الضعفاء الكبير للعقيلي ١٦٩/١ رقم ٢١١ .

أقوال العلماء فيه :

قال يحيى بن معين : «ليس بشيء» أ.هـ[١] ، وقال البخاري : «يتكلمون فيه » أ.هـ[٢] ، وقال ابن حبان في المجروحين : «كان ممن كثر وهمه، وفحش خطؤه حتى بُعد عن الاحتجاج به» أ.هـ[٣] ، وقال الدار قطني : : «متروك» أ.هـ[٤] ، وقال الذهبي : « واهٍ» أ.هـ[٥] ، وقال ابن حجر في اللسان : «وذكره العقيلي ، والساجي، وابن الجارود في الضعفاء» أ.هـ[٦] ، وأقر الذهبي على ما قال ونقل كلامه السابق حول تمام بن بزيع .

وأما ابن عدي فإنه قال بعد أن ذكر قول ابن معين والبخاري فيه : «وتمام ابن بزيع هذا ليس بالمعروف، ولا يحدث عنه من البصريين غير محمد بن أبي بكر المقدمي، وهو قليل الحديث » أ.هـ[٧] .

ثالثاً : **مناقشة التعقب** :

هذا الراوي معروف الاسم والكنية، فهو تمام بن بزيع البصري أبو سهل، ومعروف الحال، فقد حكم عليه جهابذة الحديث بالضعف منهم ابن

---

(١) تاريخ ابن معين – رواية الدوري – ص ٨٣ رقم ٢٠٢ .
(٢) التاريخ الأوسط للبخاري ٢٢٤/٢ ، التاريخ الكبير ١٥٧/٢ .
(٣) كتاب المجروحين لابن حبان ٢٠٣/١ .
(٤) الضعفاء والمتروكون للدارقطني ٦٠/١ ترجمة ١٣٥ ، تحقيق د/ عبد الرحيم محمد ، ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، عدد ٥٩ – ١٤٠٣هـ .
(٥) المقتنى في سرد الكنى للذهبي ٢٩٧/١ ترجمة ٢٩٣٧ .
(٦) لسان الميزان ٧١/٢ ترجمة ٢٧٢ .
(٧) الكامل لابن عدي ٢٧٩/٢ ترجمة ٣٠٣ .

معين، والبخاري، وابن حبان ، والدارقطني، وقد روى عنه جمع من التلاميذ ، ذكرت منهم عشرة ، فكيف بمن حاله هكذا أن يكون ليس معروفًا؟! ، بلى هو معروف العين والحال، ولم يصب ابن عدي إذ قال : «ليس بالمعروف» وأنه لم يرد عنه سوى واحدٍ من البصريين ، وهو المقدمي، وتعقبه الذهبي بأنه روى عنه اثنان (موسى بن إسماعيل، ويحيى الحماني) ؛ ليرد عليه ضمنًا بأنه ليس مجهولاً ، فقد روى عنه اثنان، فارتفعت عنه الجهالة، والحق معه فيما تعقب إذ روى عنه عشرة أنفس، وحكم عليه بما يليق بحاله، مما يشير إلى أنه معروف، وليس كما قال ابن عدي – رحمه الله .

رابعاً : **الخلاصة** :

تمام بن بزيع معروف العين والحال، فهو أبو سهل تمام بن بزيع البصري ، وهو ضعيف .

خامساً : **النتيجة** :

ترجيح قول الحافظ الذهبي فيما تعقبه على الإمام ابن عدي، فالصواب فيما قال معه .

* * *

الخاتمـــــة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات ، والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه، أما بعد ، فإنه قد منَّ الله عليَّ باستخراج هذه التعقبات على الحافظ ابن عدي في الحكم على الرجال، من كتاب الميزان للذهبي كان لازمًا أن أقدم أهم النتائج:

١- أكثر الإمام الذهبي من استدراكه على ابن عدي في كتابه الميزان في الحكم على الرجال، فبلغ عدد ما تعقبه ثلاثةً وثلاثين راويًا ، وقد أصاب الذهبي في تسعة وعشرين ، وترجح قول الإمام ابن عدي في أربعة منها، فكان اقرب حكمًا لأقوال أئمة الجرح والتعديل من الإمام الذهبي.

٢- ينقل الإمام الذهبي أقوال الحافظ ابن عدي دون اختلاف في لفظها غالبًا، وما خالف فيه تكون المخالفة يسيرة جدًا عما وقفت عليه في كتاب الكامل، وهذا دليل دقته وأمانته العلمية، وبعد أن يذكر أقوال ابن عدي يبدأ التعقب بقوله : قلت ، ثم يذكر رأيه مؤيدًا بالحجة والبرهان .

٣- قد يتعقب الذهبي الإمام ابن عدي دون أن يصرح بتخطئته، وإنما يذكر كلامًا يستوجب رد ما قاله ابن عدي، كأن يجهل راويًا – وهو ليس كذلك – ، فيذكر الذهبي أن اثنين قد رويا عنه، وبذلك ترتفع الجهالة عنه، دون أن يصرح بخلاف كلام ابن عدي، وإنما يفهم ضمنًا من كلامه أنه لا يرتضي حكم ابن عدي على هذا الراوي بما ذكر من قرائن تدفع كلامه، وأحيانًا يصرح كأن يقول ابن عدي: «فلان ليس به بأس»، فيقول : «قلت: بل كل البأس به»، أو يقول ابن عدي : «فلان بصورة

الصدق»، فيقول : «قلت بل هو كما قال فلان كذا»، أو قلت: «بلى هو ثقة»، ونحو ذلك.

٤- ثبوت توسط واعتدال الذهبي في أغلب تعقباته في أحكامه على الرواة، ولم يند منه سوى القليل النادر الذي ترجح فيه قول ابن عدي وجاء متوافقًا مع قول علماء الجرح والتعديل، وأقرب إليهم من كلام الذهبي، وهي ثلاثة تعقبات في هذه الدراسة .

٥- هناك تقارب في بعض الأحكام على الرجال بين الإمامين ابن عدي والذهبي ، والاختلاف فيها يسير، وهو مبنيٌّ على الاجتهاد والاختلاف في وجهات النظر، وكلاهما إمام مجتهد، فاجتهاده معتبر، وله مكانته.

٦- اتصف الذهبي بالدقة والبراعة في توجيه ونقل أقوال ابن عدي وغيره من الأئمة، ونادرًا ما يغير في ألفاظها، كما أنه اتصف بالإنصاف والدقة أيضًا في التقاط هذه التعقبات ومعالجتها والحكم عليها ، وخلا من التعصب أو الهوى.

٧- تنوعت تعقبات الحافظ الذهبي على ابن عدي، فجاءت في جوانب متعددة، منها ما هو في المتفق والمفترق، ومنها في الحكم على بعض الأحاديث ومنها ما أورده في الكامل وحقه عدم إيراده فيه، وغير ذلك، ومنها ما يتعلق بالحكم على الرواة – وهو موضوع هذه الدراسة – .

٨- ما تعقبه الإمام الذهبي على كتاب الكامل لا يقلل من قيمة هذا الكتاب ولا من مكانة مؤلفه، فقد نقل عنه في الميزان واستشهد بأقواله وأحكامه ، واعتمد عليها في كثير من التراجم ، وبذا يتبين أن الغرض من هذه

التعقبات بيان الحق واستجلاء الحقيقة دون ميل إلى انتقاص من تعقب عليه أو هضمه حقه .

٩- اتفقت أقوال الحافظ الذهبي في الميزان مع أقواله وعباراته في باقي كتبه، ولكنها قد تختلف أحيانًا ، ولعل سبب ذلك اختلاف اجتهاده ، أو أنه قد تبين له وجه الصواب في أحدها، فيورده دون أن يشير إلى ما سبق من اجتهاد .

١٠- نبه الحافظ الذهبي على أن الإمام ابن عدي يترجم لراوٍ أحيانًا ، ويورد عددًا من المرويات الباطلة أو المنكرة في ترجمته، ثم يقوم بتضعيف هذا الراوي بسببها، والحمل في هذه المرويات ليس على هذا الراوي، وإنما على من دونه، وأوضح أن هذا من عيوب كتاب الكامل لابن عدي .

١١- قد لا يصرح الإمام الذهبي برد حكم ابن عدي واعتراضه عليه، وإنما يكتفي بذكر بعض أقوال العلماء السابقين التي تخالف ما ذكره ابن عدي ، إشارة إلى أنه لا يرتضي حكم ابن عدي على هذا الراوي.

١٢- يصف ابن عدي الراوي أحيانًا بالجهالة دون تعيين ذلك بجهالة العين أو الحال ، وقد يكون مراده عدم الشهرة .

وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

✍ أهم المصادر والمراجع

[١] إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة لابن حجر ، تحقيق مركز خدمة السنة والسيرة ، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ومركز خدمة السنة والسيرة ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .

[٢] أحوال الرجال للإمام إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني ، تحقيق / صبحي السامرائي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ .

[٣] اختصار علوم الحديث لابن كثير ، تحقيق الشيخ أحمد شاكر ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثانية .

[٤] الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي، تحقيق د/ محمد سعيد إدريس ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

[٥] إرواء الغليل للشيخ الألباني ، المكتب الإسلامي بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، زهير الشاويش .

[٦] أساس البلاغة ، تحقيق محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

[٧] أسامي مشايخ البخاري لابن مندة ، تحقيق نظر محمد، مكتبة الكوثر، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩١م .

[٨] الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ،، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ .

[٩] أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني لابن القيسراني ، تحقيق / محمود

محمد ، السيد يوسف ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

[١٠] الاعتبار في الناسخ المنسوخ من الآثار للحازمي، دائرة المعارف العثمانية – حيد آباد، الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ .

[١١] أعيان العصر وأعوان النصر لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، تحقيق د/ علي أبو زيد وآخرون، دار الفكر المعاصر بيروت ، ودار الفكر بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

[١٢] إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لعلاء الدين مغلطاي بن قليج ، تحقيق/ عادل محمد – وأسامة إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

[١٣] الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في السماء والكنى والأنساب لابن ماكولا ، دار لكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .

[١٤] ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير د / أحمد معبد ، أضواء السلف ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

[١٥] الآلى المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي ، تحقيق/ صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

[١٦] إنباء الرواة على أنباء النحاة لجمال الدين القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي ، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ، ط أولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٢م.

[١٧] الأنساب للإمام عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني تحقيق/ عبد الرحمن المعلمي وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيد آباد، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ – ١٩٦٢م.

[١٨] البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للإمام محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ، دار المعرفة ، بيروت.

[١٩] البدر المنير لابن الملقن ، تحقيق / مصطفى أبو الغيط وآخرون، دار الهجرة للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

[٢٠] بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم ، تحقيق د/ سهيل زكار.

[٢١] بيان الوهم والإيهام لابن القطان ، تحقيق د/ الحسن آيت سعيد ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

[٢٢] تاريخ ابن عساكر ، دار الفكر للطباعة والنشر ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .

[٢٣] تاريخ ابن معين – رواية الدوري ، تحقيق د/ أحمد نور سيف ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث – مكة طبعة أولى ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

[٢٤] تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ، مجمع اللغة العربية – دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

[٢٥] تاريخ ابن يونس المصري ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

[٢٦] تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ، تحقيق / صبحي السامرائي،

الدار السلفية – الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

[٢٧] تاريخ أصبهان لنعيم الأصبهاني ، تحقيق / سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

[٢٨] تاريخ الإسلام للذهبي ، تحقيق د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م .

[٢٩] تاريخ الإسلام للذهبي، تحقيق د / بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م .

[٣٠] التاريخ الأوسط للبخاري ، تحقيق / محمود زايد، دار الوعي، حلب ، مكتبة دار التراث القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م .

[٣١] التاريخ الكبير للبخاري ، تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد.

[٣٢] تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، تحقيق د/ بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .

[٣٣] تاريخ جرجان لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي ، تحقيق / محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

[٣٤] تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق عمرو العمروي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .

[٣٥] تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين ، تحقيق / محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

[٣٦] تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج لابن الملقن ، تحقيق عبد الله بن سعاف ، دار حراء ، مكة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

[٣٧] تحقيق أحمد شاكر على مسند الإمام أحمد ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

[٣٨] تحقيق مجمع الزوائد للهيثمي ، دار المأمون للتراث بيروت .

[٣٩] تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني للغساني، أشرف عبد المقصود، دار عالم الكتب ، الرياض ١٤١١هـ.

[٤٠] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، تحقيق نظر محمد ، مكتبة الكوثر ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

[٤١] تدقيق النظر في قول البخاري «فيه نظر» للشيخ / أيمن عبد الفتاح أل ميدان ، راجعه حاتم العوني ، دار المودة ، دار التأصيل ، المنصورة ، الطبعة الثالثة ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

[٤٢] تذكرة الحفاظ لابن القيسراني ، تحقيق / حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

[٤٣] تذكرة الحفاظ للذهبي ، تحقيق / عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

[٤٤] تذكرة الحفاظ للذهبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

[٤٥] تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ لابن المبرد ، دار النوادر، سوريا ، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م ، تحقيق لجنة بإشراف نور

الدين طالب .

[٤٦] الترغيب والترهيب ، تحقيق / إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .

[٤٧] تسمية مشايخ النسائي وذكر المدلسين له ، تحقيق د/ حاتم العوني ، دار عالم الفوائد ، مكة ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ .

[٤٨] تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد فيهما للحاكم ، تحقيق / كمال الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

[٤٩] تعجيل المنفعة ، تحقيق د / إكرام الله إمداد الحق ، دار البشائر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .

[٥٠] التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد الباجي ، تحقيق د/ أبو لباتة حسين ، دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

[٥١] تعقبات الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال على كتاب الكامل للحافظ ابن عدي الجرجاني د/ عبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي ، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العلوم الشرعية، عدد ٤٥ ، شوال ٢٠١٧م رقم MD / ٨٥٩٦٨٠.

[٥٢] تعقبات الكشميري في كتابه فيض الباري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري، رسالة ماجستير للباحث / ناصر بن سيف ناصر العزري ، كلية الدراسات العليا – الجامعة الأردنية ، آب سنة ٢٠٠٨م .

[٥٣] تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان للإمام الدارقطني ، تحقيق خليل العربي، الفاروق الحديثة، القاهرة ، ودار الكتاب الإسلامي ، القاهرة طبعة أولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

[٥٤] تقريب التهذيب ، تحقيق أبي الأشبال صغير ، دار العاصمة ، ١٤٢١هـ.

[٥٥] تقريب التهذيب لابن حجر ، تحقيق / محمد عوامة ، دار الرشيد – سوريا الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

[٥٦] التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة ، ت / كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

[٥٧] التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل لابن كثير، تحقيق د/ شادي محمد سالم، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية اليمن، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م .

[٥٨] تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي للذهبي،تحقيق ياسر محمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

[٥٩] التمييز للإمام مسلم بن الحجاج ، تحقيق د / محمد مصطفى الأعظمي ، مكتبة الكوثر ، السعودية ، الطبقة الثالثة ١٤١٠هـ .

[٦٠] تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، وعبد الله الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .

[٦١] تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق لابن عبد الهادي ، تحقيق سامي محمد، وعبد الله ناصر، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

[٦٢] تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق للذهبي ،تحقيق / مصطفى أبو الغيط ، دار الوطن – الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م

[٦٣] تنقيح تحقيق أحاديث التعليق لابن عبد الهادي ، تحقيق / أيمن صالح ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

[٦٤] تهذيب التهذيب لابن حجر ، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ.

[٦٥] تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ يوسف بن عبد الرحمن المزي ، تحقيق د/ بشار عواد، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

[٦٦] الثقات لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، تحقيق/ عبد العليم البستوي، مكتبة الدار– المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

[٦٧] الثقات للإمام محمد بن حبان البستي ٦، دائرة المعارف العثمانية – الهند، د/ محمد عبد المعيد خان، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م .

[٦٨] الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا، تحقيق شادي بن محمد، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية – صنعاء اليمن ، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .

[٦٩] جامع الآثار في السير ومولد المختار لابن ناصر الدين الدمشقي ، تحقيق نشأت كمال، دار الفلاح ، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ –

٢٠١٠م .

[٧٠] جامع التحصيل في أحكام المراسيل لصلاح الدين العلائي ، تحقيق / حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .

[٧١] جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن لابن كثير ، تحقيق د/ عبد الملك الدهيش ، دار خضر ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

[٧٢] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند ، الطبعة الأولى ١٢٧١هـ – ١٩٥٢م .

[٧٣] الدراية تخريج أحاديث الهداية لابن حجر، تحقيق / السيد عبد الله ، دار المعرفة – بيروت .

[٧٤] الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر، تحقيق / محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط الثانية ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

[٧٥] الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون ،تحقيق د/ محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

[٧٦] ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين للذهبي ، تحقيق / حماد الأنصاري ، مكتبة النهضة الحديثة – مكة ، ط الثانية ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .

[٧٧] ذخيرة الحفاظ لابن القيسراني ، تحقيق د/ عبد الرحمن القريوائي ، دار السلف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م

[٧٨] ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم للدارقطني ، تحقيق بوران الضناوي ، وكمال الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م

[٧٩] ذيل ميزان الاعتدال للعراقي ، تحقيق علي معوض ، عادل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م

[٨٠] رجال صحيح مسلم لأبي بكر بن منجويه ، تحقيق / عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

[٨١] الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر للإمام ابن ناصر الدين الدمشقي ، تحقيق/ زهير الشاويش، المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.

[٨٢] الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي ، تحقيق / محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

[٨٣] الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي، تحقيق / محمد بن إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

[٨٤] زاد المعاد في هدي خير العباد ، مكتبة الرسالة ، بيروت ، مكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ، الطبعة السابعة والعشرون ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .

[٨٥] سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد للصالحي ، تحقيق وتعليق عادل أحمد ، علي معوض ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة

الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .

[٨٦] سلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ الألباني ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .

[٨٧] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشيخ الألباني ، دار المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

[٨٨] سنن ابن ماجة ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون ، دار الرسالة العالمية ، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م .

[٨٩] سنن أبي داود ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، محمد كامل ، دار الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

[٩٠] سنن أبي داود ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ومحمد كامل ، دار الرسالة العالمية ، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

[٩١] سنن الترمذي ، تحقيق : بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٩٨

[٩٢] سنن الدارقطني ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

[٩٣] السنن الكبرى للبيهقي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

[٩٤] السنن الكبرى للنسائي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، طبعة أولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م .

[٩٥] سؤالات ابن الجنيد لابن معين ، تحقيق أحمد محمد نور ، مكتبة الدار، المدينة المنورة الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٩٨م.

[٩٦] سؤالات ابن الجنيد للإمام يحيى بن معين ، تحقيق / محمد علي الأزهري، دار الفاروق الحديثة، القاهرة ، طبعة أولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

[٩٧] سؤالات الآجري لأبي داود ، تحقيق أبي عمرو الأزهري ، دار الفاروق الحديثة القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .

[٩٨] سؤالات البرذعي لأبي زرعة ، تحقيق/ محمد علي الأزهري، الفاروق الحديثة – القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .

[٩٩] سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه ، تحقيق عبد الرحيم القشقري ، نشر كتاب خانة جميلي ، باكستان ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ،.

[١٠٠] سؤالات الحاكم للدار قطني ، تحقيق / محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

[١٠١] سؤالات السجزي للحاكم ، تحقيق / موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

[١٠٢] سؤالات السلمي للدارقطني ، تحقيق / فرق من الباحثين بإشراف د/ سعد بن عبد الله الحميد، د/ خالد الجريسي ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ .

[١٠٣] سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ، تحقيق د: موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

[١٠٤] سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ، تحقيق د/ موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

[١٠٥] سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي، دار الحديث القاهرة، ط أولى ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م

[١٠٦] شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي ، تحقيق / محمود الأرنؤوط ، دار ابن كثير، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

[١٠٧] شرح ابن ماجة لمغلطاي ، تحقيق / كامل عويضة، مكتبة نزار، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .

[١٠٨] شرح أبي داود لبدر الدين العيني، تحقيق خالد المصري ، مكتبة الرشد الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

[١٠٩] شرح العمدة لابن تيمية ، تحقيق د/ سعود صالح ، مكتبة العبيكان، الرياض ، ط أولى ١٤١٢هـ .

[١١٠] شرح علل الترمذي لابن حجر، تحقيق د/ همام سعيد / كتبة المنار ، الأردن الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

[١١١] شفاء السقام في زيارة خير الأنام للسبكي ، تحقيق / حسين شكري ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

[١١٢] شيوخ عبد الله بن وهب لابن بشكوال ، تحقيق د/ عامر حسن ، دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

[١١٣] الصارم المنكي في الرد على السبكي لابن عبد الهادي ،تحقيق عقيل

اليماني ، مؤسسة الريان ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

[١١٤] صحيح ابن حبان ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

[١١٥] صحيح البخاري ، تحقيق د/ مصطفى البغا، دار ابن كثير – بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

[١١٦] صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

[١١٧] ضبط من غبر فيمن قيده ابن حجر لابن المبرد ، تحقيق لجنة بإشراف تنور الدين طالب ، دار النوادر – سوريا ، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .

[١١٨] الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ، تحقيق / عبد الله القاضي – دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

[١١٩] الضعفاء والمتروكون للدارقطني ، تحقيق د / عبد الرحيم القشقري ، نشر مجلة البحوث الإسلامية – المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

[١٢٠] الضعفاء والمتروكون للدارقطني ، تحقيق د/ عبد الرحيم محمد ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، عدد ٥٩ – ١٤٠٣هـ .

[١٢١] ضعيف أبي داود للشيخ الألباني ، مؤسسة غراس للتوزيع والنشر ، الكويت الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ .

[١٢٢] طبقات الحفاظ للإمام جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية –

بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

[١٢٣] طبقات الشافعية الكبرى للحافظ تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ، تحقيق د/ محمود الطناحي ، د/ عبد الفتاح الخلو، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

[١٢٤] طبقات الشافعية للأسنوي ، تحقيق / كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

[١٢٥] طبقات المدلسين ، تحقيق د/ عاصم القريوتي ، مكتبة المنار ، عمان الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

[١٢٦] طرح التثريب في شرح التقريب للعراقي وأكمله ابنه ولي الدين ، الطبعة المصرية القديمة .

[١٢٧] العبر في خبر من غبر للذهبي ، تحقيق/ صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت ١٤٠٥هـ.

[١٢٨] العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني ، تحقيق / محفوظ الرحمن زين الله ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

[١٢٩] العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد – رواية ابنه عبد الله –، تحقيق/ وصي الله عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

[١٣٠] غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ، مكتبة ابن تيمية ، نشر لأول مرة عام ١٣٥١هـ بعناية ج . برجستراسر .

[١٣١] فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ، محمد فؤاد عبد الباقي

، دار المعرفة بيروت ، ١٣٧٩هـ .

[١٣٢] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي للإمام السخاوي ، تحقيق / علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

[١٣٣] فوائد تمام ، تحقيق / حمدي عبد المجيد السلفي ، مكتبة الرشد، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ .

[١٣٤] الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ، تحقيق عادل أحمد وعلي معوض ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

[١٣٥] كتاب المجروحين لابن حبان ، تحقيق محمود زايد ، دار الوعي – حلب الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ .

[١٣٦] كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من أوهام للدكتور / ماهر ياسين الفحل ، الميمان للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

[١٣٧] الكنى والأسماء لأبي بشر الدولابي ، تحقيق / نظر محمد، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

[١٣٨] الكواكب النيرات في معرفة الرواة للثقات لابن الكيال ، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي ، دار المأمون ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨١م .

[١٣٩] لذة العيش في طرف حديث الأئمة من قريش لابن حجر ، تحقيق محمد ناصر العجمي ، دار البشائر الإسلامية ،، بيروت ، الطبعة

الأولى ١٤٣٣هـ ، ٢٠١٢م .

[١٤٠] لسان العرب لمحمد بن مكرم بن علي (ابن منظور) ، دار صادر بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ .

[١٤١] لسان الميزان لابن حجر ، تحقيق جار المعارف النظامية – الهند، نشر مؤسسة الأعلمي – بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م

[١٤٢] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي، تحقيق / حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي ، القاهرة ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

[١٤٣] مختار الصحاح لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي ، المكتبة العصرية ، والدار النموذجية ، بيروت، تحقيق / يوسف الشيخ محمد، الطبعة الخامسة ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

[١٤٤] مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم لابن الملقن ، تحقيق سعد آل حميد ، دار العاصمة ، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١١هـ .

[١٤٥] مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري ، تحقيق / محمد صبحي خلاق ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م .

[١٤٦] مستدرك الحاكم ، تحقيق / مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .

[١٤٧] مسند البزار ، تحقيق عادل سعد ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م – ٢٠٠٩ م .

[١٤٨] مسند البزار ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٩٨٨ – ٢٠٠٩م .

[١٤٩] مسند البزار ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م – ٢٠٠٩م .
[١٥٠] مسند البزار ، تحقيق/ عادل سعد، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٩٨٨م – ٢٠٠٩م .
[١٥١] مسند الموصلي ، للشيخ حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث ، بيروت الطبعة الثانية ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م .
[١٥٢] مشاهير علماء الأمصار لابن حبان ، تحقيق / مرزوق علي إبراهيم ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م .
[١٥٣] مشاهير علماء الأمصار لابن حبان ، تحقيق / مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة، المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م .
[١٥٤] معجم ابن الأعرابي ، تحقيق عبد المحسن الحسيني ، دار ابن الجوزي ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
[١٥٥] معجم الأدباء لياقوت الحموي ، تحقيق إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
[١٥٦] المعجم الأوسط للطبراني ، تحقيق / طارق عوض الله ، والحسيني ، دار الحرمين ، القاهرة.
[١٥٧] معجم الشيوخ للصيداوي ، تحقيق د/ عبد السلام تدمري ، مؤسسة الرسالة ، دار الإيمان ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
[١٥٨] المعجم الكبير للطبراني ، تحقيق / حمدي عبد المجيد، مكتبة ابن

تيمية ، القاهرة ، الطبعة الثانية، دار الصميعي ، الرياض ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

[١٥٩] معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكريا دار الفكر – بيروت تحقيق عبد السلام محمد هارون ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

[١٦٠] معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة لابن القيسراني ، تحقيق / عماد الدين حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م.

[١٦١] معرفة الرجال ليحيى بن معين ١، تحقيق / محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية ، دمشق ط أولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

[١٦٢] معرفة الصحابة لأبي نعيم ، تحقيق عادل يوسف ، دار الوطن – الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

[١٦٣] معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) ، تحقيق د/ نور الدين عتر ، دار الفكر – سوريا ، ودار الفكر المعاصر بيروت ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

[١٦٤] معرفة رجال صحيح البخاري للكلاباذي ، تحقيق / عبد الله الليثي ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

[١٦٥] المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوي ، تحقيق د/ أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .

[١٦٦] المعلم بشيوخ البخاري ومسلم لابن خلفون ،تحقيق عادل سعد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى .

[١٦٧] مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار لبدر الدين العيني ، تحقيق / حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٦م.

[١٦٨] المغني في الضعفاء للذهبي ، تحقيق د / نور الدين عتر ، دار إحياء التراث ، قطر.

[١٦٩] المقاصد الحسنة للسخاوي ، تحقيق محمد الخشت ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

[١٧٠] مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي موسى الأشعري، عناية : هلموت ريتر، دار فرانز شتايز – ألمانيا ط الثالثة ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م

[١٧١] المقتني في سرد الكنى للذهبي ، تحقيق محمد صالح المراد ، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

[١٧٢] مقدمة صحيح البخاري (هدي الساري) لابن حجر العسقلاني ، دار المعرفة بيروت – ١٣٧٩هـ .

[١٧٣] مكارم الأخلاق للخرائطي ، تحقيق / سعاد سليمان ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م .

[١٧٤] من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين ، تحقيق / حسين عكاشة ، وزارة الأوقاف بدولة قطر ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

[١٧٥] من قال فيه البخاري فيه نظر : د/ عبد القادر المحمدي ، بحث

منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، بغداد ، ٢٠٠٩م .

[١٧٦] من كلام أبي وكريا بن معين في الرجال رواية طهمان ص ٩٩ برقم ٣٥٧ ، تحقيق أبي عمر محمد بن علي الأزهري ، دار الفاروق الحديثة ، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

[١٧٧] من كلام أبي وكريا بن معين في الرجال رواية طهمان، تحقيق أبي عمر محمد بن علي الأزهري ، دار الفاروق الحديثة ،ن القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م

[١٧٨] المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي ، ت / محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

[١٧٩] المؤتلف والمختلف للدارقطني ، تحقيق د/ موفق عبد القادر ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م

[١٨٠] موسوعة أقوال يحيى بن معين في الجرح والتعديل وعلل الحديث ، جمع وتحقيق د/ بشار عواد وجهاد خليل، محمود خليل ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م .

[١٨١] ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م.

[١٨٢] نصب الراية لأحاديث الهداية لجمال الدين الزيلعي ، تحقيق محمد عوامة ، مؤسسة الريان ، بيروت ، دار القبلة – جدة ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

[١٨٣] النفح الشذي شرح جامع الترمذي لابن سيد الناس ، ت/ أبي جابر الأنصاري وآخرون، دار الصميعي، الرياض، ط الأولى ٢٠٠٧م .

[١٨٤] الوافي بالوفيات للصفدي ، تحقيق / أحمد الأرنؤوط ، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث – بيروت ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

[١٨٥] والوافي بالوفيات للصفدي ، تحقيق أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث ، بيروت ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م

[١٨٦] الوجيز في ذكر المجيز ، لأبي طاهر السلفي، تحقيق محمد خير البقاعي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩٩م .

Http://wikipedia.org .

"تم بحمد الله تعالى وتوفيقه"